وزارة المعارف العمومية

مؤسسة الثقافة الشعبية

(الجامعة الشعبية سابقا)

المحاضرات العامة

التي ألقيت في دار الجمعية الجغرافية الملكية

١٩٤٨

وبه ملحق لبعض المحاضرات التي نظمتها الجامعة الشعبية في صيف سنة ١٩٤٧
في الاسكندرية ورأس البر

المطبعة الأميرية بالقاهرة
١٩٤٩

وزارة المعارف العمومية

مؤسسة الثقافة الشعبية

(الجامعة الشعبية سابقا)

المحاضرات العامة

مع التفضل بقبول وافر تحيات

أمين إبراهيم كحيل

المدير العام لمؤسسة الثقافة الشعبية

وبه ملحق لبعض المحاضرات التى نظمتها الجامعة الشعبية فى صيف سنة ١٩٤٧
فى الاسكندرية ورأس البر

المطبعة الأميرية بالقاهرة

١٩٤٩

فهرست

رقم الصحيفة

تقـــديم

بقلم حضرة صاحب العزة أمين إبراهيم كحيل بك
المدير العام لمؤسسة الثقافة الشعبية

اعتادت الجامعة الشعبية أن تنظم سلسلة من المحاضرات العامة يلقيها صفوة مختارة من قوى الفكر والرأى فى مصر بقاعة الجمعية الجغرافية الملكية بالقاهرة . وقد رأى مجلس إدارة الجامعة فى مستهل الموسم الثقافى لسنة ١٩٤٨ أن يقتصر أمر هذه المحاضرات على موضوع واحد يساهم فى البحث فيه المفكرون والباحثون . فاختاروا لهذا العام ناحية من أهم النواحى التى تواجهها مصر الحديثة ألا وهى مشكلة "الريف المصرى" . وقد افتتح هذه المحاضرات حضرة صاحب السعادة محمد العشماوى باشا وزير المعارف السابق وعضو مجلس إدارة مؤسسة الثقافة الشعبية وهو الاسم الذى حل حديثا محل الجامعة الشعبية وذلك بمقتضى المرسوم الملكى الصادر بانشاء هذه المؤسسة فى ١٧ مايو سنة ١٩٤٨ . وقد تحدث سعادته عن "وحى الريف" ثم تلاه حضرة صاحب العزة عبد الرحمن عمار بك وكيل وزارة الداخلية عن نظام الحكم فى الريف المصرى . وبعد هذا تحدث حضرة صاحب العزة الدكتور أحمد محمد كمال بك وكيل وزارة الصحة المساعد عن "الصحة العامة فى الريف المصرى" .

وقد كانت تلك المحاضرات تلقى كل خمسة عشر يوما ، وقد اعتذر بعد ذلك سعادة الأستاذ عبد الرحمن البيلى بك وزير المالية السابق عن إلقاء محاضرته عن "العلاقة بين المالك والفلاح فى الريف المصرى" وذلك لمرضه . وقد حاضر الجمهور بعد هذا باسم الجامعة الشعبية حضرة صاحب العزة الدكتور أحمد حسين بك وكيل وزارة الشئون الاجتماعية عن "الحياة الثقافية والاجتماعية فى الريف المصرى" وأخيرا ختم هذه المحاضرات حضرة صاحب السعادة فؤاد أباظة باشا المدير العام للجمعية الزراعية الملكية عن "القرية النموذجية" (١) .

وليس أحب إلى مؤسسة الثقافة الشعبية من أن تضع هذه المحاضرات جميعا بين يدى القارئ حتى تعم الفائدة من هذه البحوث القيمة التى روعى فيها اختصاص كل من حضرات الباحثين بناحية من نواحى الإصلاح فى ريف مصر .

هذا ، وقد حرصت مؤسسة الثقافة الشعبية ، على أن تنشر بين الجمهور إلى جانب هذه المحاضرات لونا آخر من ألوان المحاضرات التى قامت بتنظيمها الجامعة الشعبية فى العام الماضى حين رأت أن تنشر ألوان الثقافة بين جمهور المصطافين فى الاسكندرية ورأس البر . وسيرى القارئ فيها متعة للنفس كما سيجد فيها غذاء روحيا قويا .

---

(١) اتفقت الجامعة الشعبية مع الاذاعة اللاسلكية على إذاعة ملخص المحاضرات عقب إلقائها . وقد لخصها وأذاعها حضرة الأستاذ محمود الغزاوى السكرتير العام للجامعة الشعبية عقب كل نشرة للأخبار .

أما بعد ، فإن مؤسسة الثقافة الشعبية — وهو الاسم الجديد الذى حل محل الجامعة الشعبية كما قدمنا — لترجو أن يكون فى طبع هذه البحوث ونشرها بين الجمهور والمكتبات العامة ما ينير الطريق أمام الراغبين فى معالجة المجتمع المصرى لكى تصل به عن طريق العلم والمعرفة إلى المركز اللائق بنا كشعب عظيم له تاريخ مجيد وماض ذو مجد تليد والله نسأل ، بعد هذا وذاك ، أن يوفقنا جميعا لما فيه خدمة وطننا العزيز فى عصر المصلح الأول ، راعى النهضة المصرية ، وأمل مصر الباسم ، مولانا فاروق الأول ، حفظه الله ، وأدامه أملا لمستقبل مصر الزاهر .

أمين إبراهيم كحيل

المحاضرة الأولى

من وحى الريف

لحضرة صاحب السعادة محمد حسن العشماوى باشا
وزير المعارف السابق
وعضو مجلس إدارة الجامعة الشعبية

حبتنى الجامعة الشعبية بفضل سابق حين هيأت لى فى مواسمها السابقة فرصة للكلام ، وكانت دائما تضعنى فى الافتتاح ، ولعل ذلك يدل على تقدير خاص لشخصى الضعيف ، وكلمة المحاضرة فيما يبدو لحضراتكم تستدعى الترتيب والتحضير ، ولهذا فان كلمتى الليلة اليكم قد تبعد كثيرا عن المحاضرة ، لأنى لا أحضرها و إنما أرتجلها ارتجالا ... وفى الحق لقد وفقت الجامعة الشعبية إلى حد بعيد حين اختارت لى هذا الموضوع — موضوع الريف المصرى — لأن فكرة الحديث عن الريف فكرة طال عليها الزمان وأعوزها العمل . وليس غريبا أن يبدأ الإصلاح بالحديث ثم العمل شأننا فى ذلك شأن كل الدعاة والمصلحين يبدأون بالكلام أولا ثم يثنونه بالعمل ... هكذا أيضا بدأت الرسالة المحمدية

وأحب مرة أخرى أن أنبه إلى أنى لست محاضرا رغم إصرار صديقى غربال بك على تسميتى محاضرا لأن المحاضرة كما قدمت لها أوضاعها وعمقها وترتيبها . وأما الحديث المرتجل فبعيد عن المحاضرة ولذلك فمن التجاوز وصف حديثى بالمحاضرة .

واسم الموضوع من اختيارى " من وحى الريف " وأرانى مضطرا لأن أدفع وهما لمن قد يظن أنى من هذا الوحى سأستوحى جمال الريف و إشراق شمسه ، وتمايل الأغصان فيه ونغم السواقى وهى تدور ، أو أن أصف منظر فتيات القرية وهن يملأن الجرار فى الفجر ... كل هذا بعيد عن تفكيرى ... ذلك لأنى أستوحى من الريف حقيقة ما هو عليه فلست شاعرا أصور الجمال مستعينا بالخيال ، ولا أديبا أزخرف القول و إنما أنا محدث أقرأ من كتاب مفتوح . فمجتمع الريف قريب إلى ناظرى وقلبى ، لهذا فانا حينما أحدثكم عن الريف أشعر أنى أقرأ الصحيفة ذاتها كما هى على الطبيعة .

لقد ظفر الريف فى مناسبات متعددة بالقول الكثير المعسول ، وظفر بالوعود تلو الوعود ولكن هذه الوعود ما زالت وعودا ، ولقد ظفر منا الريف ومن قلوبنا بالألم دون العمل ، ظفر منا بتصوير الداء لا بمعرفة الدواء . وحتى حين عرف الدواء لم يتقدم أحد لتطبيبه . فهو مريض عرف داؤه ووصف دواؤه ثم ترك ينهشه المرض .

ولما كان الريف فى مصر يكون مصر الحقيقة لأنه الرقعة الواسعة التى يعيش فيها الفلاح وينتج وجب أن يكون الاهتمام به بالغا إذا كنا نؤمن حقا بالديمقراطية ، وأنه لمن المشاهد بوضوح أن كل الاهتمام يكاد يكون منصبا على الحضر والعواصم الكبرى ، أما العناية بالريف فما زالت لا تعرف الطريق إليه .

ونحن بهذا الاهتمام بالمدن والحضر أصبحنا فى شبه حياة أرستقراطية فى كل شىء . حتى فى العلم والثقافة والتمتع بسائر مباهج الحياة وبذلك ظل الريف كما هو منذ سنين . الأمية تغمره مما يحقق قول شوقى :

من عهد خوفو لم ير القنديلا ...

لم يبق الريف محروما حتى اليوم من العناية الصحية والثقافية والاجتماعية وأصبح الريفيون أدنى مرتبة من مرتبة الانسان ، وأنا حينما أتحدث بهذه القوة فلست مبالغا ولا متشائما كما أنى لست منددا ولا معرضا بحكومة من الحكومات ، فالمسئولية تقع على أجيال متعاقبة ويجب أن ننظر اليها على أساس كونها عبئا قد تنوء به تلك الحكومات .

وهذا الريف هو منتج الخير وممول الحواضر ومبعث النشاط فى شتى مرافق الحياة وعليه تعتمد الحكومات فى أغلب ميزانياتها وفى تسيير دفتها .

ونحن نعتمد على الريف وخيراته كما يعتمد عليه المترفون فى ثقافتهم وصحتهم ومتعتهم وكان الواجب أن يعطى الريف بقدر ما نأخذ منه . فالبقرة الحلوب التى تدر علينا الخير يجب أن نعنى بتغذيتها حتى تستمر فى أدرار الخير علينا . وإذا كان الريف اليوم فى أمية وفى صحة معتلة ورضاء بالفقر فانه قد لا يرضى غدا إذا تكشفت له هذه النواحى وربما غضب غضبته الكبرى . ولعلى لا أكون بعيدا عن الصواب حين أقول إن موقفنا من الريف يدل على أمرين : قصر النظر وسوء التقدير .

أما قصر النظر فذلك لأننا لا ننظر إلى المستقبل ، فسيأتى يوم تنتشر فى الريف الثقافة وتصل إلى ما يجب أن تكون له ويدرك ما جشمت الأمم اليه فى ارتفاع مستواها فيقارن بين حالته وحالة ما يجب أن يكون عليه فيغضب وربما انتشرت فيه بعض المبادئ المتطرفة التى يجب هدمها وربما ساعده البؤس على أن يدين للمبادئ الخطرة ويظن فيها نجاة من بؤس وغنى من فقر فيثور — وهنا يكون الخطر كبيرا والشر مستطيرا .

من قصر النظر أن ننام ونظن أن الريف فى هدوء سيبقى حتى تقوم الساعة ، دون أن نفكر فى إصلاحه ما دام لا يقض مضاجعنا وما دام الريف ساكنا هادئا . وربما كان قصر النظر هو المؤدى إلى التقاعس فى إيجاد الوسائل الفعالة . والاشتغال فيما عداها من المسائل الثانوية ولذلك سميت موقفنا من الريف موقف قصر النظر .

وأما سوء التقدير ، فيتجلى فى أننا لم نقدر أن الريف هو أول مورد من موارد الدولة وأن الدولة تعتمد على الزراعة ، فمن الواجب أن نعتنى بالريف لتزيد من المادة التى ينتجها ، وأن نستكثر من الخير الذى يدره على البلاد ، ولا يكون ذلك بتجنيب الريف عوامل الحضارة بل على العكس يجب أن نبسط النور اليه .

أما أن نغدق على المدن ونترك الريف يهجره أهله بصفة مستمرة لتتسع رقعة المدن على حساب الريف الذى يغذى تلك المدن ، فاسمحوا لى أن أقول إن مثل تلك السياسة ستؤدى فى النهاية الى تصوير تنقلب فيه الأوضاع ، فان بالقاهرة مثلا ٢ مليون نسمة أو أكثر ، فى حين تنكمش الحياة فى الريف نظرا لأن المدن تتضخم بملاهيها ومتعها وما أغدقته على العمال من خير ومن هنا يمكن القول بأن الريف جسم رأسه المدن فإذا كان الرأس يكبر والجسم يضمر فيمكنكم أن تتصوروا جسما هذا شأنه لابد أن يكون مصيره الى الفناء .

وهذه السياسة العاملة على ازدهار الحواضر وضمور الريف ، سياسة تكاد تكون مقررة فى الواقع . ذلك أن الحكومات والمشروعات تتركز فى الحواضر فقد دلت الاحصائيات على أن أكثر من ثلث المدارس فى القاهرة وحدها . هذا فضلا عن القيمة والنوع فقد استأثرت الحواضر بنصيب الأسد وتركت للريف نصيب الثعلب .

وحينما أردنا مكافحة الأمية وجدنا النسبة فى الريف ٦ ٪ وفى المدن ٤٠ ٪ و ٥٠ ٪ و ٦٠ ٪ وهذا وحده دليل على قسمة الشعب قسمين : ريف لاعناية له وحضر له كل العناية ولذلك كانت السياسة المقررة كما قدمنا هى أن تخص الحواضر بالخير الأعم والنصيب الأكبر .

وانى أسأل نفسى أو أرجع ذلك إلى ان الحضر قريب من رجال الحكم والريف بعيد عنهم والبعيد عن العين بعيد عن القلب كما يقولون ؟ أم أن الحكام يخشون الحضر دون الريف معللين النفس بأن شر الريف متق إلى حد بعيد .

ونصيب الريف من الصحة قليل فقد خص كل ريفى بخمسة أمراض على الأقل . والمستشفيات ننشئها فى الحواضر وننفق عليها مئات الألوف من الجنيهات .

ولهذا ، فلا بدع فى أن يكون الريف أول ضحية للأمراض الوبائية لأنه أكثر استعدادا أو أقل قوة على الكفاح ، فالنظافة مفقودة ، والمقام الطيب والغذاء والماء — وهى عوامل

ضرورية للحياة الصحية — مفقودة كذلك . ولذلك عانينا فى المرض الأخير — الكوليرا — صعوبات كبيرة فى الكفاح . وكانت نتيجة ظروف الريف أن الكفاح لا يكون مجديا ، والوقاية غير محققة ، فالريفى لا يغتسل لأنه لا صابون لديه ، ولا مال لديه لشراء هذا الصابون . فالغالبية تعيش بالكفاف و بأقل أنواع الغذاء والكساء . فاذا طالبتهم الدعاية الصحية بالغلى فأين البترول وإذا وجد البترول فأنى لهم ثمن هذا البترول ؟ .

ومن المؤلم حقا أن الحرب صعبت الأمر فزاد ثمن الغذاء وارتفع ثمن الكساء ، على حين لم يرتفع أجر الفلاح بما يتناسب وهذا الغلاء ، ولهذا بقى الريفى أسوأ مما كان وساءت تغذيته إذ بعد أن كان يحتفظ بخيره ، اضطر لبيعه لكى يعيش ، وبذلك فقد عناصر تغذيته التى تحميه من أن يفتك به الوباء والأمراض .

أما فقر الريف فلا نزاع فى أنه فقير على الرغم من ثمره ، وغنى الملاك القليلين الذين يملكون أكثر الأرض . وقد دلت الاحصاءات الأخيرة على أن أملاك مصر موزعة توزيعا يدعو إلى الدهشة ، لأن الملايين تملك أقل من فدان ، مما أدى إلى وقوفنا فى موضع أقل ما يوصف به أنه عدم التناسب بين ملاك كثيرين و بين ملاك قليلين يملكون الكثير ، ونصيب الأولين الحرمان فى حين يتمتع الآخرون بأنواع الترف ، وهذا الترف يرفع مستوى الحياة و يزيد غلاء الأثمان فتصعب الحياة وتتعقد أمورها أمام من لا يستطيعون مواجهة هذه الصعوبات .

وهذا الوضع يزداد سوءا ، وذلك لسببين :

١ — كثرة النسل للزواج المبكر ، ولذلك يلاحظ أن أسر الفقراء أكثر عددا من أسر الأغنياء ، ولذلك تشتد الحاجة ، لقلة الموارد من جهة ، ولأن نظام التوريث يساعد على توزيع الملكيات وتفتيتها حتى تصبح بلا قيمة ، حتى أصبحت بضعة ملايين يملكون مليونين من الفدادين وبمعنى آخر أصبح كل شخص يملك أقل من فدان ، فإذا تفتتت هذه الملكية الصغيرة تفه المورد ، حتى لكأنى بغير المالك ، أسعد حالا من المالك نفسه .

٢ — وأما السبب الثانى فيرجع إلى أننا لم نتخذ وسائل العلم لتضعيف الإنتاج فى الريف ، فما لا شك فيه أن هذا الريف يمكن أن يتضاعف إدراره عما ينتجه الآن . وقد بقى الفلاح ينتج اليوم كما كان ينتجه منذ السنين الغابرة باستثناء بعض المحاصيل القليلة ، والأدهى من هذا أن الحشرات انتقصت كثيرا مما ينتج ، وأصبحنا نزور الريف الآن ، فنراه مع الأسف بعيدا عن وسائل العلم باعتباره وسيلة من وسائل مضاعفة الانتاج .

والفلاح فى هذا أيضا معذور لهبوط مستواه الثقافى والاقتصادى . ولهذا بقى الريف كما كان ، بل أسوأ مما كان ، نظرا لكثرة ازدياد السكان و بقاء الأرض كما هى ، وكما كانت منذ كان عدد السكان نصف هذا أو أقل .

وعلاج هذا فى نظرنا يجب أن يقوم على أساسين :

الأول — الاستفادة من العلم .

الثانى — أن نزيد فى استصلاح ما لم يزرع من الأراضى .

ذلك أننا ندعى التقدم والأخذ بمختلف ضروب المدنية ، وعلى الرغم من ضخامة الميزانية . وعلى الرغم من قدرتنا على الاستعانة بالخبراء والعلماء ، فإنا نعيش فى وادى النيل تاركين مساحات شاسعة من الصحارى القفر لا تنتج ، ونحن أقل مستوى مما كنا عليه فى أيام الرومان ، فنحن نرجع القهقرى ، فمن الثابت أننا كنا نقيم الحدائق والمزارع فى الصحراء ونخرج منها خير الزيتون وأجمل الفاكهة ، وكنا نصدر الشىء الكثير من هذه المحصولات مما أكسبنا شهرة واسعة ، حتى لقد قيل إن خير ما كان يقدم من عصير العنب على مائدة الامبراطور فى عصر الرومان كان من عنب الصحراء الغربية . هذا هو تاريخ الصحراء التى ظلمناها فتركناها هكذا بلا تفكير أو استغلال ، وأنا أقول ذلك وعهدى قريب بزيارة الصحراء الغربية حيث شاهدت آثار العصر الرومانى مما يدل على استغلال هذه الصحارى ، هذه الصحارى التى تحيط بوادى النيل ، كما يحيط به الفقر والجهل والمرض .

أيها السادة :

إن كان ينقصنا العلم فلنستورده كما نستورد التحف والسيارات ، وإذا كان العلم بيننا فلم لا نستخدمه فى إخراج كنوز الأرض الدفينة واستنباتها ؟ ولقد رأيتم معى أن صورة الريف التى رسمناها فى هذا الحديث إن هى إلا صورة خلت من المبالغة ، وإذا كان هناك شذوذ فلا حكم له ولا وزن له . وأن الغنى الذى يعنى بمزرعته فيزيد فى إنتاجها فإنما ذلك لمتعته لا لمتعة الريف ولا لأسعاد الفلاحين حتى فى هذه الرقعة المترفة .

لقد بقى الفلاح محدودا محروما أميا . بل إن التجارب والمتع فى الريف من المترفين إنما أرادوا أن يهيئوا بها بين الحرمان متعة و بين البؤس ترفا ، فوسعوا الهوة وزادوا الفرقة بينهم و بين سائر الطبقات من الفلاحين .

ولقد انصبت عنايتنا بالحواضر ، ولذلك إذا رجعتم إلى التشريع وهو الأداة الحكومية ، وأداة الاصلاح لا تضح لكم ، أن التشريع اهتم بالعمال الصناعيين ولم يهتم بالعمال الزراعيين ، بل الأدهى من هذا وأمر أن ينص نصا صريحا على استثناء العمال الزراعيين من الافادة من هذا التشريع وأمثاله ، وقد اهتم التشريع كما قدمت بالعمال فى المدن فكان هناك قانون عقد العمل والتأمين ضد الاصابات ، ولقد كان من حسن الطالع أن يوضع تشريع لحماية المستأجر من عنت المالك ، ولكن هذا التشريع بقى خاليا من أحكام تحمى المستأجر الزراعى من عنت المالك ،

وبذلك بقى الفلاحون محدودى الأجور والقوت حتى من الذرة ، وأصبحنا ولدينا صورة ممقوتة : وهى أن الأغنياء من الزراعيين أصبحوا جباة يجمعون المال دون كلفة ، وهم بعد هذا لا يكلفون أنفسهم مشقة ما فى العناية بمن أنتجوا لهم هذه الثروة ، ولا يدفعون إلا ذلك القدر من الضرائب للدولة وما يضمن لهم الرى والصرف وما يحفظ عليهم الآفات من الفتك بالمحصولات .

لقد خلا التشريع من الالتزامات على الملاك ، التزامات تحقق التعاون والتضامن والديمقراطية الدينية ، وهى أن يرد الأغنياء على الفقراء فضلة من مالهم ليعيشوا ، لا عيشة موحدة ، فقد خلق الله الناس وبسط الرزق لبعضهم وقيده لبعضهم الآخر ، وإنما ليعيشوا عيشة كريمة فى مستوى ملائم ليكون الفلاح صحيح الجسم والعقل بحيث إذا نزل عن المستوى المذكور كان على الحكومة أن تأخذ بيده وترده إلى المستوى المناسب .

وأنا حين أنادى بذلك ، لا أدعو إلى تقسيم الثروة ، ولا إلى المساواة فى الدخل ، إنما أدعو إلى تحديد مستوى الحياة فى الريف ، بحيث يستطيع الفلاح أن يحيا حياة كريمة ، وبحيث يهنأ له العيش لأنه إذا نزل عنه ربما كان التمرد والاستياء ؛ وربما كان فى عيشه مظلوما لا يشعر بالظلم ، ولكن الخطورة لا شك فيها فى اللحظة التى يشعر فيها هذا الفلاح بالظلم ؛ وبذلك لا يطمئن الريف إلى الحكومة ويشعر بأنه لا تربطه بها رابطة المودة والرحمة وهنا النذير ... !

لقد سمعنا كلنا فى الحقبة الأخيرة عن وجود تشريعات كثيرة للعمال كما قدمت ، ولكنها كانت كما قدمت لحضراتكم خلوا من إفادة العامل الزراعى ؛ بل كانت تنص على عدم انطباق هذه التشريعات على العمال الزراعيين وكان يقال فى المذكرة التفسيرية للقانون إن للريف وضعا خاصا لا يصلح له ما يصلح للعمال . ولقد نتج عن هذا كله ضمان مستقبل العامل فى المدن وكفالة راحته ومستقبله ؛ أما العمال فى الريف فقد حرموا من كل هذا ؛ مع أن الفلاح يساهم فى تمويل القوانين من طريق الضرائب فهو يعطى ولا يأخذ .

ولقد كان دوى هذه التشريعات قويا ثم خفت . ! فأين التشريعات التى تفرض على الملاك الأعباء الثقافية والصحية والتربوية . حقا لقد أتى علينا حين من الدهر سمعنا فيه عن ذلك وعن أكثر منه ؛ ولكن طويت السنون والحال يزداد سوءا والحاجة إلى الإصلاح تشتد ؛ والتشريع إما تراه قيد الملفات وإما تراه وقد تعثر فى خطاه ... ! !

نعم ... ! ! لقد سمعنا أن هناك تشريعا لتزويد العزب بالماء النقى ، وأن الهمم قد انعقدت على تهيئة خدمات طبية وثقافية ، وأن العزم قد استقر على تجديد مبانى القرية . وخيل إلينا ونحن نقرأ كل هذا من عدة سنوات أننا سنواجه ريفا نموذجيا يستوفى المرافق ويكون فيه التخطيط الحديث بالميادين الفسيحة والحدائق الغناء . وأن الثقافة ستنتشر عن طريق الإذاعة فتخيلنا ، وعشنا فى أمانينا . ثم تكشف الصبح فإذا الحال ينتقل من سوء إلى سوء . ولم تتخذ الإجراءات

الحاسمة التى تفرض على كبار الملاك الأعباء التى ترد إلى الريف حيويته وبهجته ، وتخرجه بذلك من ظلمته ، وترد على الغنى خيرا بخير . أقول ذلك وأنا أعنيه . لأن الفلاح إذا صح كان أكثر إنتاجا وإذا تعلم كان أكثر رعاية للمصلحة . ولا شك فى أن ذلك سيعود بالخير على الملاك الذين يعاملون الفلاح معاملة من ذبح الدجاجة لبيضتها الذهبية .

سيداتى وسادتى :

صورت فى هذه الكلمة ما يعانيه أبناء الشعب من المتاعب فى الريف . وإذا كنا نحن فى العواصم وكبريات المدن فإن الواجب يحتم علينا ألا ننسى أن آباءنا فى الريف . وأنا أنبه إلى أن الريف فى حاجة إلى إصلاح ، وأن هذا الإصلاح يجب أن يكون فى مقدمة المشروعات العمرانية ويجب أن يخصص له ميزانية خاصة . ولتتخذ سياسة مقررة مرسومة تطبق تباعا . وأن نستهدى الأمم التى سبقتنا ففرضت الضرائب . وإذا قيست ضرائب أغنيائنا بأغنياء غيرنا لكان الفارق مزعجا ومخيفا . فغيرنا يكاد يدفع المورد فوق حد معين فيرد ذلك خيرا على البلاد .

أقولها كلمة أخيرة صريحة : من الخير لمصر أن تعجل بالإصلاح حتى يسعد الريف ونلتقى فى الطريق فلا ندفعه إلى فتنة مدمرة .

وأشكر حضراتكم على سماع حديثى الذى أعتبره ارتيادا للميدان ، تاركا لحضرات المفكرين الذين سيلقون محاضراتهم تباعا أن يتطرقوا فى عمق الى معالجة مشاكل الريف المصرى وهو الموضوع الذى تهنأ الجامعة الشعبية بحق على اختياره موضوعا للبحث هذا العام .[1]

---

(١) حرر هذه المحاضرة الأستاذ محمد شوقى أمين المحرر بالمجمع اللغوى الملكى .

المحاضرة الثانية

نظام الحكم فى الريف المصرى

لحضرة صاحب السعادة عبد الرحمن عمار بك

وكيل وزارة الداخلية وعضو مجلس إدارة مؤسسة الثقافة الشعبية

بسم الله الرحمن الرحيم

دعتنى الجامعة الشعبية لالقاء هذه المحاضرة عن نظام الحكم فى الريف المصرى وأنى لأشكر حضرة مديرها صديقى الأستاذ كحيل بك على أن هيأ لى فرصة التحدث إليكم كما أشكر لحضراتكم تفضلكم بالحضور لسماعها — ولا يفوتنى أن أنوه بالمحاضرة القيمة التى افتتح بها حضرة صاحب السعادة أستاذنا الجليل محمد العشماوى باشا موسم المحاضرات فى هذه الجامعة وكان عنوانها "من وحى الريف" .

سيداتى سادتى

أن لكل شىء روحا وروح الحياة الأمن والنظام وعمادهما أمران : عدل الحكام وطاعة الرعية

وقد وضع لنا الله فى كتابه العزيز أعظم دستور للفريقين إذ قال جل شأنه "إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل إن الله نعما يعظكم به إن الله كان سميعا بصيرا" وقال "إن الله يأمر بالعدل والأحسان وإيتاء ذى القربى وينهى عن الفحشاء والمنكر والبغى يعظكم لعلكم تذكرون" .

وقال "ياأيها الذين آمنوا كونوا قوامين بالقسط شهداء لله ولو على أنفسكم أو الوالدين والأقربين"

وقال "ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر وأولئك هم المفلحون" .

وقال جل شأنه "ياأيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الامر منكم فإن تنازعتم فى شىء فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر، ذلك خير وأحسن تأويلا".

وقد روى عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه قال :

(كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته. فالإمام راع ومسئول عن رعيته والرجل راع فى أهله ومسئول عن رعيته والمرأة راعية فى بيت زوجها ومسئولة عن رعيتها والخادم راع فى مال سيده وهو مسئول عن رعيته وكلكم راع ومسئول عن رعيته) .

وقال : (من أطاعنى فقد أطاع الله ومن عصانى فقد عصى الله ومن يطع الأمير فقد أطاعنى ومن يعص الأمير فقد عصانى) .

فاذا تضافرت جهود الحاكمين والمحكومين على أداء الواجب استتب النظام وعاش الناس فى أمن وسلام .

سيداتى وسادتى .

يؤلف الريف المصرى من وحدات صغيرة هى القرى المنتشرة على ضفاف النيل وفى أحضان واديه المترامى الأطراف وما القرية إلا الخلية الطبيعية لبنى الإنسان نشأت على أيدى أفراد اضطرتهم الظروف وساقتهم الحاجة إلى الإقامة جنبا إلى جنب فى مكان معين يتقاسمون فى ظله ثمرات اتحادهم ويتضامنون فى دفع ما عساه أن يصيبهم من مكروه .

وقد عرف القرية أحد العلماء الفرنسيين بقوله :

Elle n'a rien d'artificiel et a sa raison d'être dans le fait qu'elle forme une association d'individus naturellement unis par les intérêts communs qui naissent de leur rapprochement sur un même point du territoire.

Tandis que la province et le markaz sont des créations artificielles de la loi, le village, comme une cellule naturelle, a toujours existé ; la législation égyptienne n'a fait que le reconnaître et le réglementer.

وهكذا ترون أن نشأة القرية تكاد تكون نشأة فطرية لأن الطبيعة هى العامل الأول فى تكوينها ولا تزال تبدو لكم إلى اليوم بمظهرها الريفى الخالص فلم تؤثر فيها مؤثرات الحضارة التى صقلت المدن وهذبت حواشيها .

وقد اضطرد عدد القرى المصرية فى الزيادة حتى أصبح اليوم ٤,٢٤٥ قرية يحكمها ٤,٥٦٢ عمدة وبسبب زيادة عددهم عن عدد القرى أن لبعضها أكثر من عمدة واحد وإلى جانب هؤلاء العمد فى حكم القرى ١٤,٦٢٨ شيخا للبلد و ١٣,٩٦٩ شيخا للعزب والكفور .

حكم القرية فى عهد الفراعنة :

كان أول ما عرفته القرية من ألوان الحكم " نظام الأقطاع " الذى فرضته الدولة الفرعونية الأولى وهو يقضى بأن تكون الأرض وماعليها لصاحب المقاطعة . وظل هذا النظام مرعيا يتوارثه الخلف عن السلف حتى كانت الأسرة الخامسة فقسمت مصر إلى عليا وسفلى يحكم كلا منهما حاكم يوليه الملك .

وفى عهد الأسرة العاشرة قوى شأن حكام الأقاليم فتنازعوا أمرهم بينهم ومن هنا كانت الفوضى .

ولأول مرة أنشئت المجالس المحلية فى عهد الهكسوس . وتولى الفصل فى المنازعات الأهلية ممثلون فى هذه المجالس لطوائف السكان المختلفة — فلما كان عهد الدولة الفرعونية الحديثة " الأسرة الثامنة عشرة " عاد النظام الاقطاعى من جديد فعادت الفوضى على بدئها ثم تعاقب الفرس واليونان والرومان على حكم مصر وكان حكام الأقاليم فى صعيد مصر يخضعون لحاكم مصر العليا . أما حكام مصر السفلى فكانوا يخضعون للملك مباشرة .

النظام القضائى فى ذلك العهد :

منذ الأسرة الرابعة كان الابن الأكبر للملك هو الوزير وكان قائد الجيش هو قاضى القضاة وكان حكام الأقاليم وأصحاب الاقطاعات هم قضاتها وكان لكل منهم حرس خاص وبيت مال وديوان للأراضى ومصلحة تشرف على الترع والسدود وكانت هذه الوظائف وراثية مابقى أصحابها على ولائهم للملك .

وقد كان طابع الريف المصرى فى غضون هـذه المدة الطاعة العمياء وكانت أبرز شخصياته شخصية شيخ البلد والكاتب والحارس (وهى الشخصيات التاريخية التى تطورت مع الزمن إلى عمدة وصراف وخفير) .

العصر العربى — (٦٤٠ ميلادية)

كان هذا العهد فاتحة خير للبلاد حيث بشر الفاتحون بالدين الجديد ونشروا آدابه بين الناس وأخذوهم بالرفق وعاملوهم بالحسنى . واستطاع عمرو بن العاص أن يقيم الصلة بين الحاكم والمحكوم على الأسس الاسلامية الصحيحة . ومع أنه دخل مصر بحد السيف وكانت طبيعة الفتح عنوة تقضى بجعلها غنيمة خالصة للفاتحين — فقد أمر الفاروق عمر بن الخطاب رضى الله عنه بأن تعامل معاملة البلاد المفتوحة صلحا واكتفى منها بجباية الخراج — والخراج كما تعلمون ضريبة على الأموال . أما الجزية فهى فى الأصل ضريبة على الرؤوس .

ولقد جمع عمر بتصرفه هذا بين الحكمة والعدل والسياسة والرحمة معا ، فان فى تقسيم الأرض بين الفاتحين مايسخط الأهالى . وفى الوقت نفسه لم يكن العرب على دراية بأمور الزراعة وكان الجهاد يناديهم فى كل مكان ويظهر أن عمر كان يهدف إلى تثبيت سلطان المسلمين واستئصال عوامل الفتن كما كان شأنه حيال الشام والعراق فكان يدع الأرض لأهلها ويفرض عليهم الخراج .

ومن كتابه إلى سعد بن أبى وقاص حين فتح العراق :

" أما بعد فقد بلغنى كتابك تذكر فيه أن الناس سألوك أن تقسم بينهم مغانمهم وما أفاء الله عليهم فإذا أتاك كتابى هذا فانظر ما أجلب الناس عليك به من كراع (خيل وبغال وحمير) ومال فاقسمه بين من حضر من المسلمين واترك الأرضين والأنهار " .

وقد بلغ من عدل عمر رضى الله عنه أن أمر ابن العاص بألا يجبى الخراج من أهل مصر إلا بشرط وفاء النيل .

وترسم ابن العاص خطى عمر فأمن المصريين على أنفسهم وأعراضهم وأموالهم ، فاستتب الأمن فى الريف والحضر على السواء ، وطابت نفوس المحكومين بعدالة الحكام وظل ذلك سننا مرعيا فى عهد جميع الولاة المسلمين حتى لقد بلغ من حرص أبى صالح — أحد ولاة مصر فى العهد الأموى — على حراسة الأمن العام أنه كان ينادى " من ضاع له شئ فعلى أداؤه " . وكان يأمر بفتح الأبواب وترك الدواب فى الحقول دون حراسة . وكان مرجع اختيار الولاة فى مصر إلى الخلفاء يعينونهم ويكلون إليهم مهمة الحكم وجباية الخراج . وكانوا أحيانا يغلون أيديهم عن الجباية ويعينون إلى جانبهم صاحب الخراج ليقوم بهذا الأمر وحده . أما شئون الأمن العام فكان يتولاها صاحب الشرطة الذى يعينه الوالى ويكل إليه أمر الحراسة وتطبيق القوانين وتنفيذها وصيانة الفضائل ومحاربة الرذائل .

وفى عهد الأمويين والعباسيين خطا البريد خطوات واسعة وعنى بأمره عناية كبيرة حتى كان يستخدمه الخلفاء وسيلة من وسائل التجسس على الولاة . فكان لكل خليفة " صاحب بريد " وكان لكل وال " صاحب بريد " يوافيه بتفصيل عن أحوال الرعية وشؤون الأقاليم وأخبارها ، بغية تحديد المسئوليات ومحاسبة من ينحرف عن الجادة من الحكام فى معاملة الناس حسابا عسيرا — ويجدر بنا أن نشير إلى خطورة شأن صاحب البريد فى ذلك العهد : فكما أنه كان عونا للوالى ، فإنه كان إلى جانب ذلك عينا عليه يكشف أخباره للخليفة ، وربما استخدمه الوالى عينا على الخليفة ، بل ربما كان ذلك شأنه بين الرعية والوالى طردا وعكسا . وبالجملة فقد كان لصاحب البريد فى ذلك العهد خطره وخطورته .

النظام القضائي في العصر العربي :

كان الخليفة هو قاضي قضاة المسلمين . وهو الذي يعين قاضي قضاة مصر وهذا يعين قضاة الأقاليم — وكان القضاء ذات خطر في الإسلام فلا يختار له إلا من عرف بالصلاح والتقوى — وقد رفض هذه الوظيفة كثير من أئمة الدين لخطرها وخشية الوقوع في ظلم العباد — وكان القانون هو الكتاب والسنة وما انعقد عليه الإجماع . وبالجملة فقد كان طابع هذا العهد إقامة العدل بين الناس والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر .

وقد اشتهر كثير من قضاة العرب بالذكاء والفطنة — ومن الطرائف في هذا الباب ما يحكى من أن رجلا استودع غيره مالا ثم طلبه منه فأنكر أخذه — ولم يكن لدى المودع شهود فاحتكما إلى إياس بن معاوية ، وكان رب فراسة ، فبدأ بسؤال المدعي عن المكان الذي سلم فيه النقود لخصمه فوصفه له وذكر أن بالقرب منه شجرة فأمره أن يذهب إليها ثم يعود وبعد فترة من ذهابه سأل خصمه إذا كان المدعي قد بلغ الشجرة فقال لا . فقال له إياس "ادفع إليه ماله فقد أخذته منه".

واحتكم إليه رجلان اختلفا على ملكية قطيفة يلتحفان بها إحداهما حمراء والأخرى خضراء . فأحضر مشطا ومشط به شعرهما فخرجت شعيرات من القطيفة الحمراء من رأس أحدهما وشعيرات خضراء من رأس الآخر فدفع لكل منهما قطيفته .

ويحكى أن امرأتين كانتا تسيران ومعهما ولداهما فعدت أحدهما وسقطت على أحد الغلامين فقضت عليه ثم ادعت كل منهما أن الولد الباقي لها فاحتكما إلى كعب بن ثور فأمر بإحضار كمية من التراب وأمرهما بالسير عليه هما والولد ثم دعا القائف وأمره بالنظر في آثار أقدامهم وقضى بالغلام التي ظهر أن أثر قدمه يشبه أثر قدمها .

العهد العثماني (١٥١٧ ميلادية) .

استولى السلطان سليم الأول على مصر وقضى على دولة المماليك التي قامت فيها لضعف الخلفاء العباسيين . وكان السلطان يعين الوالي بمرسوم كما يعين نائبا للوالي يلقب (كتخدا) — وقسمت البلاد إلى سنجقيات يحكم كل منها سنجق أو بك . وكانت الثغور الاسكندرية ودمياط والسويس ذات نظام خاص إذ كان يحكم كلا منها قبودان (قبطان) يصدر بتعيينه مرسوم وكانت هناك أقاليم أقل أهمية من السنجقيات يحكم كلا منها " كاشف " وجمعه " كشاف " .

وقد استشرى الظلم في ذلك العهد إذ كان طابعه الشدة والكرباج والإقطاع و الالتزام وابتزاز الأموال من الناس حتى لقد تجرع الناس من جراء ما كانوا يلقونه من عنت الملتزمين .

وقد جاء بكتاب تاريخ مصر الزراعي في هذا الشأن أن الضرائب كانت في أوائل العهد العثماني تحصل إلى الدولة من غير وساطة أحد فقد كان موظفو السلطان يقومون بتحصيل الخراج وعجزت الحكومة عن تحصيل المال المطلوب فلجأت إلى طريقة الالتزام وقد انتشرت هذه الطريقة في منتصف القرن السابع عشر ولو أنها لم تكن جديدة من قبل .

والالتزام هو أن يتكفل من يشاء من أكابر البلاد سواء كانوا من المماليك أم الأتراك أم التجار تحصيل الخراج المكون في قرية واحدة أو وحدة قرى بالاتفاق أو بالمزايدة . فيدفع الملتزم الخراج عن سنة واحدة مقدما ثم تترك له حرية التصرف في إدارة القرية — وكان الالتزام في بداية الأمر يعطى لمدة محدودة ولكن تطور أمره حتى صار يعطى الملتزم مدى حياته — وللملتزم أن يبيع القرية إذا شاء بشرط إخطار الروزنامه أو بيت المال وتسجيله . وإذا مات الملتزم ورثه في حيازة القرية أبناؤه أو من يوصي لهم . فإذا لم يكن له وارث رجعت أراضيه إلى بيت المال . وعلى كل حال كان على الوارث أو الموصى له أن يطلب رخصة الالتزام بعد دفع مبلغ معين وبذلك صار الالتزام صفة شبه وراثية قانونية لمعظم أراضي القطر التي صار كل منها موزعا على أحد الملتزمين على الرغم من أن أصحاب الأرض من الفلاحين كان لهم حق الانتفاع بزرعهم وحق التصرف فيها نظريا .

ويفصل هذا الالتزام أو " الحجة " التي كانت تخول الملتزم حق التصرف في القرية وفي مقتضاها صار على الأعيان والمشايخ أن يساعدوه في تحصيل الضرائب المستحقة على الملتزم على الحكومة في دائرة التزامه وصار مطلق التصرف في معاملة الفلاحين وخاصة في القرى التي كان يعمل فيها الموظفون على الحكومة في إدارة البلاد وكان الملتزم يعين مشايخ القرى والخولي من الأعوان . وكان للملتزم حول القرية أراضي خاصة تعرف بأرض (الوسية) وكانت معفاة من الضرائب مقابل ما يقوم به الملتزم من التكاليف و يقوم أهل القرية بفلاحتها بطريق السخرة .

على أن جزءا عظيما من الأرض كان موقوفا على المساجد والأعمال الخيرية ويعرف بأراضي الوقف وكانت معفاة من الضرائب . وكان معظم هذه الأراضي الواسعة في يد كبار العلماء يستغلونها كما لو كانت أملاكهم الخاصة .

وكانت ضريبة الخراج أو " الميري " التي يجمعها الملتزمون إما نقدا وإما من نفس المحصول تقسم ثلاثة أقسام قسم لبيت المال ويعرف " بالميري " وقسم للسنجق أو للكاشف ويعرف " بالكشوفية " وقسم يبقى للملتزم باسم " الفائض " . وكانت الجزية ترسل من مال الميري وتقدر باثني عشر ألف كيس في كل كيس خمسة جنيهات ذهبية (الورقة مصرية) وبذلك يكون مجموع الجزية ٦٠,٠٠٠ جنيه من الذهب ترسل إلى السلطان في كل عام . وكان الملتزم وأتباعه إذا حلوا في قرية لا يتركون لأهلها مالا إلا صودر ولا طعاما إلا أكلوه مستعملين كل الوسائل

من ضرب إلى حبس إلى تعذيب . وكان كل شخص مطالبا بأداء مقدار من المال يحدده الملتزم على حسب هواه مع تقديم "الوجبة" وهى إطعامه و إطعام رجاله .

وقد جاء فى كتاب طريف عثرت عليه عنوانه "هز القحوف فى شرح قصيدة أبى شادوف" فى صدد الكلام عن (الوجبة) ما يلى :

"ووقت مجيئها وحضورها بمجرد طلوع المشد أو الملتزم، إلى الكفر أو البلد، فتتوزع على الفلاحين بحسب ما يخصهم فى الأرض من القراريط والفدن ونحو ذلك. فمنهم من يكون عليه فى الشهر يوم ومنهم من يفعلها فى كل جمعة مرة، ومنهم من يقدمها فى كل ثلاثة أيام ،وهكذا بحسب كثرة الفلاحين وقلتهم وحسب زيادة الأرض ونقصها فلا بد منها فى كل يوم مدة الإقامة فيقوم الرجل بكلفة المشد وجميع من يكون من طائفة الملتزم ويكون مسئولا عن أكلهم وشربهم وجميع ما يحتاجون إليه من عليق دوابهم وما يتمنونه عليه من المآكل من اللحم والدجاج. ولو كان فقيرا ألزموه بذلك قهرا عنه و إلا حبسه المشد وضربه ضربا موجعا، وربما هرب من قلة شئ يصنعه فيرسل المشد إلى أولاده وزوجته، ويهددهم و يطلب منهم ذلك، فربما رهنت امرأة شيئا من مصاغها أو ملبوسها على دراهم، واخذت بها الدجاج أو اللحم وأطعمتهم، وحرمت أولادها من الأكل منه خوفا على نفسها من أنه لا يكفيهم مثلا. وقد يربى الفلاح الدجاج فلا يأكل منه شيئا ويحرم نفسه وعياله من خوفه من الضرب والحبس . ومثل الدجاج السمن والدقيق فيبقيه لأجل هذه البلية ويطبخ بالسيرج ويأكل الشعير ويضع لهم القمح . . . الخ " .

وقد سميت بالوجبة لأنها صارت على الفلاحين فى حكم الأمر الواجب . وكان الفلاحون فى ذلك العهد كرقيق الأرض، لا حقوق لهم، بل كل عملهم هو أن يدبروا الثروة للملتزم فساءت حالتهم وتناوبتهم الأوبئة والمجاعات .

المماليك :

جاء بكتاب " معالم تاريخ مصر الحديث" أن عمرو بن العاص فتح مصر سنة ٦٤٠م فخضعت بذلك لحكم الخلفاء الراشدين والدولة الأموية والدولة العباسية ولما ضعف خلفاء هذه الدولة ضاعت مصر من أيديهم وقامت بها دول مستقلة منها الطولونية والفاطمية والأيوبية .

وقد أكثر سلاطين الدولة الأيوبية من شراء المماليك وكونوا منهم جيوشا قوية فلما كثر عدد هؤلاء المماليك وزادت قوتهم استطاعوا القضاء على الدولة الأيوبية وصاروا يحكمون البلاد حتى سنة ١٥١٧

والمماليك قوم كان يأتى بهم تجار الرقيق من وسط آسيا وشمالها، ويبيعونهم فى الأسواق. فكان الملوك والأمراء يشترونهم ثم يعلمونهم تعليما دينيا وحربيا حتى أصبحوا فرسانا شجعانا وكانوا يرقون الأذكياء والشجعان منهم إلى مرتبة البكوية ويمنحونهم أراضى وأموالا ، فيصبح هؤلاء أنصارا لهم على أعدائهم، لأن المماليك كانوا فى نزاع وخصام مستمر فيما بينهم، يتنازعون السلطة ومراكز الرئاسة وقد أدى هذا النزاع إلى اضطراب حالة البلاد وإهمال كثير من شؤونها المختلفة .

ولم يكن هؤلاء المماليك يختلطون بالمصريين بل كونوا من أنفسهم طبقة منفصلة واعتمدوا فى تكوين أسرتهم وجيوشهم على ما كانوا يشترون من الرقيق .

ولما استولى العثمانيون على مصر فى سنة ١٥١٧ ذهبت دولة المماليك وصارت مصر ولاية عثمانية ووضع السلطان سليم لحكم البلاد نظاما قسم فيه السلطة بين ثلاث هيئات هى: الوالى والديوان والمماليك .

الوالى :

كان يلقب بالباشا ويقيم بالقلعة وكان نائبا للسلطان فى مصر يرسله من الآستانة ليقوم بتنفيذ أوامره وينظر فى أمور الدولة ولا تزيد مدة حكمه على ثلاث سنوات خوفا من أن يستقل بالبلاد إذا طال بقاؤه فيها .

الديوان :

وهو مجلس أعضاؤه قواد الجيش العثمانى وكان ينظر فى قرارات الباشا وله أن يقبلها أو يرفضها كما كان له أن يطلب عزل الوالى نفسه إذا رأى أنه أساء التصرف. غير أنه بمرور الزمن فقد الجيش وقواده الروح الحربية فضعفت قوتهم .

المماليك :

وهم الذين كانوا يحكمون مصر قبل الفتح العثمانى فلم يقض عليهم السلطان سليم قضاء تاما، بل أبقاهم وولى بعض أمرائهم حكاما على المديريات . فكانوا لذلك أكثر اتصالا بأفراد الشعب من الوالى والديوان. ولهذا أمكنهم أن يستردوا سلطتهم فى البلاد بعد مدة من الزمن .

عيوب هذا النظام :

(١) كانت مدة حكم الوالى قصيرة ولذا أخذ الولاة يهتمون بجمع الأموال لأنفسهم ويعنون بمصالحهم الشخصية وأهملوا مصالح البلاد .

(٢) كثر النزاع بين الوالى والديوان . وكان كل منهما يحاول أن يستعين بالمماليك ضد الآخر . وكانت نتيجة ذلك أن استطاع المماليك أن يستعيدوا نفوذهم القديم فى مصر وأصبح لزعيمهم المسمى "شيخ البلد" سلطة كبيرة لدرجة أنهم إذا غضبوا على الوالى وقرروا فيما بينهم عزله ، أرسلوا رسولا إلى القلعة يطوى البساط أمامه و يقول له "انزل يا باشا" وبذلك يتم عزله .

وكان العامة يسمون هذا الرسول "أبو طبق" لأن غطاء رأسه كان له حافة كالطبق ، وقد استفحل أمر المماليك حتى أصبح رئيسهم "شيخ البلد" يتمتع بسلطة واسعة وتمكن أحدهم وهو على بك الكبير من الاستقلال بمصر ولما مات عادت مصر ولاية عثمانية .

(٣) وبسبب تقسيم السلطة وكثرة الخلاف بين الهيئات الثلاث فسد الأمن ، وأهملت أعمال الإصلاح ، وساءت حالة البلاد من جميع النواحى ، وتأخرت الزراعة لاهمال اصلاح طرق الرى والصرف ، فقلت الحاصلات بالبلاد ، واشتد فقر الفلاح ، وازدادت حالته سوءا بسبب كثرة الضرائب التى كانت تجبى ، منه وانتشرت الأمراض والأوبئة ومات الكثيرون ونقص عدد سكان البلاد .

وحسبنا ما تقدم دليلا على ما كان يكابده أهل الريف المصرى من ظلم الحكام وجورهم فى ذلك الحين من الدهر .

النظام القضائى فى ذلك العهد :

كان الوالى التركى الذى يرسله السلطان إلى مصر هو الذى يحكم فى المنازعات القضائية فى الريف والحضر بمعاونة بعض البكوات ، وجرى سلاطين آل عثمان على اختيار عالم تركى لولاية القضاء الشرعى ، وكانت مدة ولايته سنة واحدة ، وإذا حضر إلى مصر تولى قضاء مصر المحروسة واختار للمديريات والمحافظات قضاة يوليهم هو بمعرفته . وكان تعيين القضاة فى المديريات شبيها شبيها بكيفية إختيار القضاة فى بعض ممالك أوروبا فى القرون الوسطى . ذلك أنه كان يعرض التزام قضاء المديريات والمحافظات على من يريد . فكان كتاب المحاكم الشرعية يتهافتون عليه ويدفعون فيه أثمانا عالية . ولم يكن للقاضى مرتب معلوم يتقاضاه فى آخر الشهر ، بل كان يتقاضى ٢ ٪ من قيمة الاشهادات والوقفيات والاستبدالات والبيوع والهبات وغيرها . وانتهى الأمر إلى الفوضى وكانت رشاوى القضاة أمورا تسير بها الركبان وتجرى بها الأمثلة ومن ذلك ما بقى فى اللغة العامية كالمثل المشهور "الحق توزوز" أى أن القاضى أخذ أوزة على سبيل الرشوة فحكم بغير الحق ويروى أهل الريف حكاية يتندرون بها محصلها أن خصمين فى قضية ، قدما رشوة للقاضى سمياها هدية وكانت هدية أحدهما عددا من الديوك والأوز وغير ذلك من الطيور ، أما هدية الآخر ، فكانت عشر بطيخات فى بطن كل منها جنيه من الذهب فلما صدر الحكم لمصلحة هذا الأخير جاء خصمه يشكو إلى القاضى فقال له القاضى (روح يا شيخ أنت شهودك زعيط ومعيط ونطاط الحيط أما خصمك شهوده قلبهم عامر بالإيمان) .

العهد الفرنسى (١٧٩٨) :

وصلت الحملة الفرنسية بقيادة نابليون إلى الاسكندرية فى يوليو سنة ١٧٩٨ واستولت عليها بسهولة ووزع القائد على الناس منشورا باللغة العربية جاء به :

"بسم الله الرحمن الرحيم . لا إله إلا الله ، ولا ولد ولا شريك له فى ملكه . أيها المصريون : قد قيل لكم أنى ما نزلت بهذا القطر إلا بقصد إزالة دينكم . فذلك كذب صريح فلا تصدقوه وقولوا للمفترين أنى ما قدمت اليكم إلا لأخلص حقكم من يد الظالمين ، وأنى أكثر من المماليك ، أعبد الله سبحانه وتعالى وأحترم نبيه والقرآن العظيم .

أيها المشايخ والقضاة قولوا لأمتكم أن الفرنساوية هم أيضا مسلمون مخلصون ومحبون لحضرة السلطان العثمانى وهم أعداء أعدائه أدام الله ملكه".

وقد عين الفرنسيون حاكما فرنسيا لكل أقليم وألفوا به ديوانا به سبعة أعضاء يسهرون على مصالحه ، ويعرضون على الحاكم الفرنسى كل الشكاوى التى تصل اليهم .

وقد ساءت الحالة الاقتصادية فى ذلك العهد لحصار الأسطول الانجليزى للشواطئ ، ولقيام الثورات فى القاهرة والاقاليم ، واستمرار القتال بين الفرنسيين وبين أعدائهم ، ولكثرة الضرائب التى فرضها الفرنسيون على الأهالى مما أدى إلى إهمال الزراعة وجميع المرافق الأخرى ، وزاد مصاعب الحياة فى الريف وأفضى إلى اضطراب أموره وفساد حاله .

النظام القضائى فى ذلك العهد :

جاء بكتاب "تاريخ مصر السياسى" "أن المصريين كانوا قبل الفتح الفرنسى فى سبات عميق ، بمعزل عن العالم المتمدين ، لايعرفون عن المدنية الأوروبية شيئا ، فأيقظتهم الهزة العنيفة من سبات كانوا فيه منذ العصور الوسطى ، وفتحت أعينهم لعصر جديد ومدنية جديدة ، تنطوى على أنظمة لاعهد لهم بها من قبل . فآنس المصريون من هذا الضوء بريقا لامعا وتنسموا فى الهواء عنصرا منعشا من ناحية أوروبا ، فاندفعوا بالطبيعة نحوها ، وأصبحت أوروبا فى ذلك الوقت موضع إعجابهم وإرهابهم فى آن واحد .

كذلك قضت الحملة على سطوة المماليك فى البلاد وكسرت شوكتهم ، وأظهرت ضعفهم وعجزهم أمام المصريين الذين رأوا لأول مرة فى تاريخهم الحديث إمكان اعتمادهم على أنفسهم دون المماليك فقد كان من أول أعمال الفرنسيين فى مصر ، إشراك المصريين فى الحكم ، وتكوين المجالس الوطنية ، فى القاهرة وفى الأقاليم ، لمساعدة الحكام العسكريين من الفرنسيين . وقد أدخل مبدأ الانتخاب بدلا من التعيين فى الوظائف العامة فترك للديوان الوطنى حق اختيار رئيسه وسكرتيره .

ولما خلت وظيفة قاضى القضاة التى كان يشغلها أحد العلماء الأتراك دعا المشايخ إلى اختيار شيخ مصرى يقوم بالوظيفة بدلا من القاضى العثمانى وهكذا تمرن المصريون فى أثناء وجود الفرنسيين على القيام بنصيبهم فى حكم البلاد فكان لهذا التدريب أثره فى الحوادث المستقبلة .

عهد محمد على (١٨٠٥) .

أراد الله الخير لمصر والمصريين، بعد الغزو الفرنسى وارتداد الفرنسيين على أعقابهم، فهيأ لهم منشىء النهضة الحديثة " محمد على " رأس الاسرة العلوية الكريمة. إذ اجتمعت كلمة العلماء والتجار والنقباء والصناع على انتخابه واليا على البلاد فى سنة ١٨٠٥ فكان ذلك مطلع عهد سعيد لمصر والمصريين. وقد كان هدف محمد على تنمية الثروة القوميـة وزيادة مواردها والنهوض بمرافق البلاد وترقية شئونها، حتى لقد استطاع أن يؤلف جيشا كان من أقوى الجيوش وأرقاها. كما استطاع أن ينشىء مصانع لتموين الجيش، تزويده بالعتاد والذخيرة وما إليها. وتمكن من إنشاء أسطول مرهوب الجانب، عقد له لواء النصر فى مواقع حاسمة وزحف بجيشه القوى إلى الاستانة، حاضرة الدولة العثمانية، وتم له رفع اسم مصر إلى الذروة، إذ جعل لها كيانا سياسيا، أحست به دول أوروبا واعترفت به. وقد تم له كل ذلك لأنه جعل العدل أساس ملكه — فلما اطمأن محمد على إلى ازدهار شأن الدولة، عمد إلى الريف فأصلح من شأنه ونصب على كل قرية " شيخا للبلد " يقوم على شئون الأمن و إلى جانبه " خولى " للشئون الزراعية و "صراف" لجباية الأموال الأميرية و "شاهد" لمباشرة الأحوال الشخصية التى ينهض بها مأذون الشرع فى عصرنا الحالى — ثم قسم القطر إلى سبع مديريات وثلاث محافظات. وأنشأ مجلس شورى الدولة سنة ١٨٣٩ وضم إلى أعضائه بعض العلماء والمشرعين. وكان يرأس هذا المجلس بشخصه فى أكثر الأحيان. وقد سار الحكام من بعده على نهجه، وظل العمل على تقسيم الدولة إلى أقاليم ارتفع عددها أحيانا إلى ٢٤ إقليما وهبط فى بعضها إلى ١٦ أقليما حتى استقرت فى وضعها الحالى. وظل أمرها بأيدى المحافظين والمديرين ووكلائهم ومأمورى المراكز وضباط نقط بوليس وعمد البلاد ومشايخها .

عمد البلاد :

يلقب حاكم القرية بالعمدة ويطلق عليه فى قبرص لقب " المختار " وهو أصح لأنه يختار من بين البارزين من أهل القرية لحكمها وقد أطلق اسم العمدة على حاكم القرية بشكل رسمى فى سنة ١٨٨٤ طبقا لمنشور صادر من وزير الداخلية. وكان يشترط لانتخابه موافقة العمد المجاورين لقريته ورئى بعد الثورة العرابية أن لا يكون من بين العسكريين، ثم نظمت طريقة تعيين العمد بلائحة العمد ومشايخ البلاد التى صدرت فى سنة ١٨٩٥ .

اختصاص العمدة :

العمدة، أيها السادة، هو رئيس القرية المسئول عن إدارة شئونها. وقد جعله القانون من مأمورى الضبطية القضائية. وهو المكلف بحراسة الأمن فى قريته، وتطبيق اللوائح والقوانين المرعية فيها وفى الكفور والنجوع والعزب التابعة لها وهو المسئول عن مرؤوسيه من الخفراء وغيرهم. وهو المكلف بالإخطار عن الأمراض والوفيات وكذا الحيوانات التى تنفق بأمراض معدية ومراقبة نظافة مياه الترع، وتحرير كشوف القرعة والبحث عن الهاربين من وجه العدالة أو من الجندية ونحو ذلك وتتركز فى يده اختصاصات ماليـة أخرى تتعلق بأملاك الحكومة والأموال الأميرية وتوقيع الحجوزات والبيوع الإدارية. وعليه مساعدة المحضرين وتنفيذ الأحكام الصادرة فى المواد المدنية والتجارية. وكان له اختصاص قضائى يخوله، فى أحوال معينة كالمشاجرات الخفيفة، توقيع عقوبة على الفاعلين وهى غرامة لا تتجاوز خمسة عشر قرشا أو الحبس مدة ٢٤ ساعة .

وله أن يجرى تحقيقا ابتدائيا فى أحوال التلبس، وأن يسارع إلى تفتيش منزل المتهم الذى يضبط متلبسا بالجريمة، إلى غير ذلك من الاختصاصات، ولهذا كان العمدة همزة الوصل بين الحاكم والمحكومين وكانت الحكومات المتعاقبة تهتم باستمالته واجتذابه لتأييدها بسبب مركزه الاجتماعى ونفوذه المطلق فى قريته .

وقد اقترن تغيير الحكومات، فى بعض العهود، بتغيير طائفة من العمد بسواهم، الأمر الذى أفسد بين الأسر، وأفضى إلى اضطراب حبل الأمن بسبب التنافس على مناصب العمدية .

ولم تكن لائحة العمد تشترط شروطا معينة من حيث الكفاية أو الأهليـة الواجب توفرها فى العمدة، فلم يكن الإلمام بالقراءة والكتابة شرطا للترشيح بل كان سببا للتفضيل، مما أدى إلى انتخاب عمد لا كفاية ولا منزلة لهم، حتى لقد تمكن أحد الأغنياء فى وقت ما من تنصيب أحد عمال زراعته المخصص لحراسة أغنامه عمدة على قريته . وكانت اللائحة تبيح انتخاب عمد لا رأى لقراهم فى انتخابهم، الأمر الذى ذهب بهيبة حكام القرية، مع أن الاختصاصات المركزة فى أيديهم لا يدانيها اختصاص أى موظف فى الدولة. وقد يكون من المفيد أن أضع تحت أنظاركم صورا عرضت لى ولبعض زملائى، مذ كنا من رجال النيابة العمومية نقوم على شئون التحقيقات الجنائية فى الريف، ومن هذه الوقائع الصحيحة تعلمون شيئا عن درجة ثقافة بعض العمد والأهالى فى قرى الريف .

عرض لى أن سألت أحد العمد عن المدة التى قضاها فى وظيفته فجعل الرجل يعد على أصابعه من الخنصر إلى السبابة ثم نظر إلى قائلا (أدى رابع كشك) — وقد تبين أنه يعد السنين بمواسم تخزين الكشك وهو طعام له أهميته فى الريف وكلنا يعرف المثل القائل فرحة بكشك .

وورد لى يوما إخطار تليفونى أرسله أحد العمد عن جناية قتل. فإذا به مصدر بعبارة (ليلة تاريخه أثناء وجودنا فى السراى تعلقنا أبلغنا شيخ الخفر بأن فلانا قتل) .

فلما انتقلنا ومعنا رجال البوليس للتحقيق فى هذه الجناية، تبين لنا أن العمدة أثرى ثراء مفاجئا فابتنى قصرا وحرص على إذاعة خبره وهو أحرص ما يكون على إنهاء هـذا الخبر إلى حكام المركز وقد فعل .

وجاء بعض المتشاجرين إلى أحد العمد الوجهاء، وفيهم إصابات، فاستدعى كاتبه وجعل يملى عليه بيانا عن تلك الإصابات ومنها أن فلانا فى رأسه بطحة "من شرق" فلما توقف الكاتب ولفت نظر العمدة إلى أن هذه الجهة تتغير بتغير وضع المصاب فى الاتجاهات الأربعة نهره العمدة ولطمه على وجهه قائلا (انت رايح تعلمنى شغل العمدية وأنا لى فيها ثلاثين سنة ؟) .

وحدث فى مأتم أن اجتمع خلق كثير، وفيهم عمدة القرية، يستمعون إلى تلاوة القرآن الكريم. وطلب العمدة ماء ليشرب، وما كاد ينتهى من شربه، حتى حياه جاره بكلمة (هنيئا) ثم نطق الذى بعده بهذه الكلمة ثم قالها من بعده والعمدة يرد التحية بقوله (هنا كم الله) وهكذا حتى لم يبق فى المجلس أحد إلا قالها ، وكان بين الحاضرين عالم جليل غاظه ما وقع من انصراف الناس عن الاستماع لآيات الذكر الحكيم إلى تحية العمدة على هذا النحو السمج، فنادى طالبا الماء ليشرب فلما فرغ من شربه لم يحيه أحد، فنادى يا أهل البلد (أنا شربت) فلاذوا بالصمت فقال "ياناس! يشرب العمدة فكلكم تقولون له هنيئا، وتعطلون قراءة القرآن، وأنا أشرب فلا ينطق أحد منكم بكلمة هنيئا وقامت بسبب ذلك مشادة أعقبتها مضاربة أصيب فيها الكثيرون .

واحتكم فريقان متخاصمان إلى وجيه من وجهاء الريف ، فعنف أحدهم وقال له الحق عليك يافلان ، قال ولماذا ؟ قال لأن ربنا قال فى كتابه العزيز (على قد لحافك مد رجليك) .

وسألت يوما أحد المتهمين فى جناية قتل سؤالا تقليديا هو: هل لك سوابق ؟ فأجاب بالنفى ولما تبين من الكشف عن سوابقه أنه سبق الحكم عليه بالأشغال الشاقة المؤبدة فى جناية قتل راجعته فى هذا فاعترف بهذه السابقة فسألته ولم أنكرت أولا هذه السابقة قال (كنت ناسيها) .

وادعى أحد الشهود فى حادث قتل أنه رأى الجناة وميزهم رغما عن ظلام الليل ، فلما نوقش فى هذا، زعم أنه ميزهم على ضوء شرار كان ينبعث من عصيهم الغليظة حين تصطدم برأس القتيل، وعبر عن ذلك بقوله (الرجل كانت تطلع شرار) ولما شعر بحرج موقفه لم يتردد فى الحلف بالطلاق تأييدا لمزاعمه ...!!

وحدث أن سألت أحد العمـد عن معلوماته فى حادث قتـل ، فقال إنه وصل إلى مكان الحادث قبل أن تفيض روح القتيل ، وأنه سأله عن قاتله فقال إنه (على) فلما بينت له أن شيخ الخفراء قرر أنه سمع من القتيل أن القاتل هو (محمود) قال: أهو زى بعضه أكتب اللى يعجبك فيهم، فلما أفهمته أن الاتهام يجب أن يوجه إلى القاتل الحقيقى وشرحت النتائج الخطيرة التى قد تترتب

على شهادة الشهود فى هذه الجناية، قال العمدة (انت زعلان ليه؟ خد واحد منهم وبس؟ دول الاتنين على ومحمود أخوات وأهو الحسن أخو الحسين) .

ولا يفوتنى فى هذا المقام أن أذكر لكم أن كثيرا من الجرائم تقع فى الريف لأتفه الأسباب بل لغير ما سبب .

فمن ذلك أن شابين جالسا إلى بركة فيها ماء يسطع عليه ضوء القمر يصطادان سمكا ، فخيل لأحدهما كأن البركة قصعة ملئت بالكشك وحشيت بالفراخ ، وتمنى لو كان ذلك أمرا واقعا فقال له صاحبه وهو يحاوره (وتعمل ايه لو كانت كشك وفراخ) فقال آكلها كلها وحدى ، فغضب صاحبه وقال (طيب كلها لوحدك يا ابن الفرطوس) وضغط على رأسه فجعلها فى الماء حتى فاضت روحه . وفى هذا القدر ما يلقى ضوءا على حال الريفيين .

وقد لوحظ أخيرا أن لائحة العمد القديمة لاتساير التطور الحديث، وأنها تقصر عن مواجهة الإشكالات العديدة التى تتصل بأحوال العمد والمشايخ بعد العمل بها زهاء نصف قرن ، فرئى أن تخضع هذه الوظائف لتشريع جديد تلتزم فيه الأصول والقواعد المؤدية إلى حسن اختيار العمدة بما يتفق وإرادة أهل القرية .

وعلى هذا الأساس صـدر قانون العمد الجديد فى سنة ١٩٤٧ ، واشترط فيمن يعين عمدة أو شيخا أن يكون ممن يدفعون ضرائب مباشرة، عن أراض زراعية يملكونها ، لا تقل عن عشرة جنيهات سنويا للعمدة ، ونصف هذا القدر للشيخ ، كما اشترط إلمام المرشح بالقراءة والكتابة وخفض النصاب المالى إلى النصف للحاصلين على شهادة عالية .

ولما كان للجنة الشياخات أهمية فى تعيين العمد وتأديبهم ، فقد عنى القانون ببيان كيفية تشكيلها ونظم إجراءاتها وكيفية اختيار أعضائها الأعيان ، كما حدد اختصاصاتها على أساس سليم ، وبذلك كان القانون الجديد خطوة واسعة فى سبيل النهوض بالقرية ، من حيث تمثيل أهاليها فى انتخاب رئيسهم المباشر والشروط الواجب توفرها فيه، وما أحيط به انتخابه وفصله من ضمانات تكفل له الاستقرار فى وظيفته إلى حد كبير .

هذا أيها السادة ما صار إليه أمر العناية بانتخاب عمد صالحين لاحتمال التبعات المنوط بهم أداؤها . والفرق واضح بين الماضى والحاضر .

انظروا ، أيها السادة ، إلى ماورواه كتاب أبي شادوف عن تركة أحد شيوخ القرية الذي كان يضطلع بأعباء العمدة في قريته . ولا تعجبوا إذا جاء به أن هذه التركة كانت أعظم تركة في القرية في ذلك الحين ، حيث يقول :

توفي شيخ أحد الكفور عما يلي :

(١) حمار أعرج (٢) عنزتان (٣) حصة في ثور الساقية (٤) نصف بقرة (٥) عشر فرخات وديكهم (٦) أربع كيلات نخالة شعير (٧) أربعمائة قرص جلة (٨) قلة مكسورة (٩) زير (١٠) جروانة (١١) كلب .

وجاء بهذا الكتاب تعقيبا على إيراد هذه التركة ما نصه :

"ولما فرغ القراء (قارئو الكتاب الكريم في المأتم) وراق الزمان، وأخذ المشايخ والجدعان خاطر ولده، وتصدق على والده بالفطير المعمول من النخالة والشعير ، سحب النبوت وتمشيخ على الكفور وأطاعه زيد وعمرو ، وزاد في تركة أبيه :

(١) وزتين (٢) عشرين فرخة بديكهم وقفصا للفراخ (٣) نبوتا (٤) لبدة (٥) خلقة زرقاء (٦) قفة نخالة .

وقد افتخر أحد المشايخ بثروته فقال :

عندي بيت ملان تبن وقصل ، وعندي عنز ومركوب أحمر وفرختين وديكهم ، وشونتين عضم وتحف" .

في مثل تلك الأيام الخوالي ، أيها السادة ، ظهر المثل السائر القائل (اللي عنده عيش وبيله عنده الفرح كل) ، ولكي أعطي لكم فكرة عن ثروة الأهالي في ذلك الحين ، أنقل لكم من هذا الكتاب أيضا طرافتين : إحداهما أن ولدا جاء أباه وهو جالس على الكوم ، وقال له ديك الفراخ مات ، فقال له أبوه " السنة دي ديك والسنة اللي فاتت ديك ، يا ابني العوض على الله ، إحنا أصحاب الرزايا والمصايب ، وأخذ إخوانه يعزونه " . والطرافة الثانية أن شخصا من سكان المدن أكرم وفادة ريفي ، فوعده الريفي بأن يزوره بحلاب ابن وخمس بيضات .

وكان الريفيون لا يذهبون إلى المدن إلا للضرورة القصوى لأن البكوات يقيمون بها ، وكذا الملتزمون وأعوانهم ، وبذلك كانوا يجهلون أحوالها و يخشون الاقتراب منها . ولكي أعطي لحضراتكم فكرة عن ثقافتهم أسوق لكم هذا المقال من كتاب "هز القحوف"

طلع رجل من أهل الريف يدعى أبو كتكوت إلى قرية على شاطئ النيل في يوم جمعة فرأى الناس قاصدين إلى الصلاة . فاعتقد أنهم ذاهبون إلى ضيافة أو إلى عزومة صنعها لهم أمير

البلد . فذهب الناس إلى أن دخلوا المسجد فذهب معهم وجلس في بعض الصفوف ، إلى أن أقبل الخطيب ، وصعد المنبر فصار الفلاح ينظر اليه وهو مرتاب وخائف ومتحير إلى أن فرغ الخطيب وأقيمت الصلاة ، وسمع ضجيجهم بالتكبير والتهليل ، فاعتقد أنها هرجة وقعت بينهم (فصاح ياحرام الله وكبر) وسحب النبوت وخرج هاربا وهو يقول "خدوك القوم يا أبوكتكوت" ولم يزل في خوف وكرب حتى وصل إلى الكفر فلاقاه أصحابه وسلموا عليه فرأوا أحواله متغيرة فقالوا له إيش أصابك ودهاك يا أبوكتكوت فقال لهم ياما قاسيت في دي السفرة كان القوم مرادهم يأخذوني ولولا أني سحبت النبوت وخرجت هاربا و إلا كانوا قتلوني ، فقالوا له إيش الخبر؟ فقال لهم وقعت هرجة كبيرة وسلمني الله ببركة الشيخ أبو طبل فقالوا له احكي لنا ما جرى لك فقال لهم :

" دخلت بلد على البحر الكبير فرأيت ناس كثير ما شيين ، فقلت لابد ما هم رايحين لضيافة فرحت معاهم حتى دخلت دار كبيرة فيها حجارة طوال مقامة زي الدعايم بتوع العريشة اللي نعملها في الغيط وعليها قناطر مبنية وفيها حبال مدلية في كل قنطرة حبل . وفي جنب حيط من حيطان الدار خشبة عالية لها سلالم زي سلالم الغرفة التي نعملها على البيوت ، والخشبة دي لها رأس كبيرة ، وقصادها عريشة ولها سلالم ، فطلع فوقها جماعة وقعدوا فيها ساعة وقام واحد منهم وحط إيده في ودنه وقال كلام ما حد يعرفه إلا واحد خرج من حاصل في جنب الدار عليه عمامة كبيرة الله أعلم أنه قاضي ، ومعاه سيف ساحبه ، وشق من بين القوم بقلب قوي ووجه كاشر ، وطلع على السلالم سلم سلم حتى قعد على السلم الأخراني . وبقت القبة فوق رأسه ، ونظر للناس اللي تحته وبهت فيهم ، وكشر على أنيابه ، وهو ساكت غضبان ولاعمري شفت أقوى قلب منه ولاأشد حيل ولولا أنه رأس صلبة ما كان عمل دي العمل وطلع وحده وسحب السيف على القوم . وبعد كده ، واحد من الجماعة إلى على العريشة قصاده قام بقلب قوي وصار يشتمه ويسبه و يقول له كلام كتير فانحمق الآخر منه وشتمه ولعنه ، ووقعوا في بعضهم البعض شتم وسب ولعن و بعدها نزل الراجل اللي على الخشبة وهو صاحب السيف يعارك في الناس اللي تحته قاعدين فلما شافوه نزل لهم بالسيف قاموا على حيلهم وصرخوا وقالوا الله أكبر ، وقامت العيطة . فسحبت نبوتي وخرجت هارب وما سلمني إلا الله وبركة الشيخ أبو طبل .

فقال له أهل الكفر والله يا أبو كتكوت لولا عمرك طويل ما سلمت من القوم وكانوا قتلوك وانت تعرف أن بلاد البحر القتل عندهم من خطوه فقال لهم ياشيوخ الكفر ما عدت أروح بلد البحر طول عمري" .

وصلى أحد الريفيين إماما فقرأ الفاتحة وسورة " ألم تر كيف فعل ربك بأصحاب الفيل " حتى وصل إلى " ترميهم بحجارة من سجيل " فقرأها تحدفهم بحجارة من سجيل فرده أحد المصلين إلى الصواب فاحتكم الامام إلى المصلين وقال لهم بذمتكم الأحسن انهيه "تحدفهم" والا "ترميهم" ؟

وصلى أحد الريفيين في منزله وقرأ الفاتحة فقال " بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين الرحمن الرحيم " ونسي ما بعدها فسأل زوجته وهو في الصلاة (هو شنوفه) فقالت له (هو)

فقال لها البلد اللى كنا بنرعى فيها الغنم الجمعة اللى فاتت إسمها إيه فقالت " محلة مالك " فقال لها " الله يملكك بالخير " واستمر فى صلاته يقرأ "مالك يوم الدين إياك نعبد وإياك نستعين ...الخ".

وطلب إلى أحدهم أن يحضر فض مشكلة لا تخصه فأجاب " إردب ماهو لك ماتحضر كيله تتوسخ هدومك وينوبك شيله" فأعجب أحد السامعين بذلك وقال لأحد الحاضرين "ده آية والا حديث؟" .

وسأل أحدهم آخر " هل تعرف تقرأ " فقال " نعم " فقال له " اتهجى بريج (أى ابريق) فقال (برجع واو لام الف) فقال له الأول "إيش عرفك ان فيهاواو " فقال " النقطة اللى عليها " فرد عليه بقوله " ان عشت تبق فصيح لاخوالك " .

هذه أيها السادة أمثلة تبين البون الشاسع بين الماضى والحاضر وتوقف حضراتكم على الفرق الهائل بين حكام القرى بالأمس البعيد وحكامها اليوم فى ظل النظام الجديد .

الخفراء :

سيداتى سادتى :

إن ما سردناه بصدد العمد والمشايخ يصلح سياقا للكلام عن الخفراء ومشايخهم فهم رجال الضبط المنوط بهم حراسة الأمن وصون النظام فى القرية .

ولما كان للعمد الشأن الأول فى اختيارهم فان الكثيرين منهم يعملون نهارا فى خدمة العمد أو فى مباشرة شئونهم المعيشية، حتى إذا ما جن الليل، وبدأت مهمتهم فى الحراسة، تولاهم التعب وغشيهم النعاس من فرط الإعياء ولا أمن رب يحميه .

وجميع الخفراء، أو جلهم، من الطبقات الفقيرة الجاهلة، فهم لايتورعون عن الكيد لخصومهم من أهل القرية ولا عن التستر على المجرمين لقاء جعل أو لقرابة أو صداقة أو نحو ذلك . وهى عيوب بارزة نلمس آثارها فى كل حين . ولهذا عنى ولاة الأمور بتجربة جديدة تقضى بإحلال الجنود النظاميين مكان الخفراء الحاليين فى الأقاليم . وقد خطت التجربة خطوات عملية فى العواصم، وكانت بسبيلها إلى التمام فى البنادر لولا أن اصطدمت من عهد قريب بقيام أهالى بعض البنادر يطلبون الغاءها وإبقاء القديم على قدمه . ولكنى أرى أن هذا لاينبغى أن يعوق سير تجربة صالحة كهذه .

البوليس :

فى عهد الفراعنة كان أتباع الحكام والأمراء هم حفظة الأمن وعيونهم على الناس، وكانوا هم نواة البوليس فى مصر .

وفى العهد الإسلامى :

أنشئت بمصر دور خاصة لرجال البوليس وكان لصاحب الشرطة شأن عظيم ولم يكن يعين لهذه الوظيفة إلا الأكفاء الذين اشتهروا بالنزاهة وقوة الشكيمة .

وفى عهد الفاطميين :

جمع "صاحب الشرطة" بين أعمال البوليس وأعمال الحسبة، وهى عبارة عن مراقبة الأسواق واختبار المكاييل والموازين والمقاييس، والاشراف على الأسعار، وفحص البضائع والسلع لتعرف الفاسد والمغشوش منها، ومعاقبة المفسدين والمتلاعبين ومزيفى النقود .

وكان يرجع إليه أمر المحافظة على سلامة الطرق ونظافتها، وملاحظة الآداب العامة ودور التعليم وتنظيم المرور، ومعاقبة الخارجين على النظم والقواعد الواجبة الاتباع . وبهذا عظم شأن صاحب الشرطة وظهرت سطوته . ومن الطرائف التى تروى أن محتسبا ضبط فى أحد الأسواق بائع قلل من الفخار يزعم أنها مصنوعة فى قنا بينما ظهر أنها مصنوعة فى سمنود فأمر بمعاقبته بكسرها جميعا واحدة واحدة على رأسه .

وكان بعضهم يعاقب مخالفى التسعيرة بثقب الأنوف وقطع شحمة الأذن . هذا إلى الجلد والضرب .

ولما اتسع العمران وزاد عدد السكان صارت هذه الأمور أكبر من أن يجمعها صاحب الشرطة. وقام بأعمال الحسبة موظف خاص هو المحتسب، وكان يختار من بين العلماء الأجلاء أو الأمراء الذين عرفوا بالغيرة على أحكام الدين. وكان من بين وسائل حفظ الأمن الشائعة بالليل منع مرور الأهالى، وإغلاق أبواب الحارات والدروب، ولا يزال بعض هذه الأبواب قائما إلى الآن فى المدن وفى القرى . وكان يقوم بمهمة البوليس السياسى جواسيس تغشى المجتمعات خفية وتنقل أخبار الناس للأمراء والحكام وكانوا يدعون باسم (البصاصين) .

وفى عهد محمد على :

كان يقوم على شئون الأمن العام موظف كبير يدعى الضابط بمعاونة ضباط آخرين .

وقد قسمت القاهرة فى عهده إلى أربعة أقسام. ثم زيدت إلى ثمانية عرف كل منها (بالثمن) وقسم كل ثمن إلى عدة شياخات . وكان القواصون أظهر طائفة فى رجال البوليس . وفى عهد اسماعيل عين بعض رجال الجيش بكل من القاهرة والاسكندرية للقيام على شئون البوليس وإليه يرجع الفضل فى وضع أسس النظام الحديث للبوليس المصرى .

وكان ينهض بشئون المباحث الجنائية طائفة الجواسيس والعيون (البصاصين) الذين كان الحكام يبثونهم بين الأهالى للوقوف على أخبارهم واكتشاف أسباب الجرائم الغامضة ومرتكبيها .

نظام المباحث الجنائية :

لجأت الحكومة منذ سنوات إلى تعميم أقلام المباحث الجنائية فى الأقاليم . ولكن هذه التجربة منيت بالفشل فى القرى ، لأن الحوادث الجنائية التى تقع بها إذا لم يكن لها عون من العمدة ورجاله على كشف معالمها ، فانه لاقبل لأحد من حفظة الأمن بالوصول إلى حقيقتها مهما كلفه الأمر .

فالعمدة وشيخ البلد ، ومن اليهما من الخفراء وشيخهم ، هم دعامة الأمن فى قريتهم ، وعلى حسن اختيارهم أو سوئه ، تترتب نتائج خطيرة ، وكل متصل بالقرية يعلم أن العمدة لايهدأ باله ولايستقر قراره حين وقوع حادثة فى دائرته إلا إذا أحاط علما بأسرارها وألم بخفاياها . وأن أكثر الجنايات يذهب مع الريح لأن العمدة شاء حماية الجانى وتستر عليه . وهل ترون أضر على الأمن العام من أن يفلت مجرم من العقاب الرادع فى القرية ويعيش مطمئنا فيها على ملأ من أهلها ؟

وماذا يصنع رجل المباحث وهو فى الغالب جندى أو صف ضابط إذا وكل اليه أمر التحرى عن جناية فى قرية هو غريب عنها !! إنه يلجأ إلى العمدة فيوحى اليه بما يوحى ، ويعود من لدنه بمعلومات يعتبرها المحققون نتائج لتحريات رسمية ، وما هى فى الواقع إلا تحريات شكلية ، ذلك لأن أهل القرية حساسون شديدو التنبه لكل وافد على قريتهم من الغرباء ، وبخاصة عقب وقوع حوادث تقتضى اهتمام رجال البوليس . فاذا هبط عليهم أى غريب تفرسوا وجهه ، وبحثوا عن أمره ، قبل أن يبحث هو عن أمورهم ، وأحاطوه بيقظتهم حتى يكشفوا أمره ، فما بالكم برجل المباحث (وهو عادة من العساكر) الذى ينم شكله عنه مهما تنكر وبالغ فى ذلك . ولهذا كان أمر المباحث الجنائية وتعميمها فى الأقاليم جديرا باعادة النظر فيه على ضوء هذه الحقائق .

النظام القضائى من عهد محمد على إلى الآن :

جاء عن ذلك بالكتاب الذهبى للمحاكم الأهلية "الجزء الأول" أنه بعد أن تولى محمد على باشا حكم مصر أنشأ ديوانا اسمه ديوان الوالى ، كان يقوم بالفصل فى المشكلات التى تقوم بين الأهالى . وعين فيه عالما من كل مذهب من المذاهب الأربعة ، للنظر فى مسائل المواريث والأوصياء والجنايات الكبرى وكان لهذا الديوان حق سن اللوائح . وكان اختصاصه يشمل القطر جميعه . وفى عهده صدر قانون الفلاح بين فيه أحكام نقل الحدود واستعمال ماشية الغير بدون رضائه ، وسرقة الغلال والدجاج والغنم وأحكام المهملين فى الحرث والزرع ، ومن يظلم الأهالى من المشايخ عند جباية الضرائب ، ومن يسرق السواقى ويحرق الأجران ويكذب على الحكام . وكانت العقوبات الضرب بالكرباج والنفى والليمان والإعدام . ثم أصدر قانونا عاما يسمى قانون (سياسة نامة) شاملا الفصل فى المنازعات والحكم فى الجرائم من سائر أنحاء القطر .

وقد حرم على المديرين والمحافظين توقيع عقوبة الإعدام إلا بأمر منه . وكلفهم رفع التحقيق الذى يعمل عن كل جناية اليه ليتولى هو بنفسه النظر فيها .

وفى عهد عباس الأول شكلت الحكومة خمسة من مجالس الأقاليم أحدها فى طنطا ويشمل اختصاصه الفصل فى جميع الدعاوى والمنازعات التى تقوم بين الأهالى فى مديريات الغربية والمنوفية والجيزة . والثانى فى سمنود ، ويشمل اختصاصه مديريات الدقهلية والشرقية والقليوبية . والثالث فى الفشن ويشمل اختصاصه الجيزة والمنيا وبنى مزار وبنى سويف والفيوم . والرابع فى جرجا ، لمديريات أسيوط وجرجا وقنا واسوان . والخامس فى الخرطوم لقضايا السودان .

وكان لكل مجلس عالمان أحدهما حنفى والآخر شافعى . ويضم كل مجلس اثنين من مشايخ البلاد وكان لكل منها إمام للصلاة ومطبعجى .

وهذه المجالس هى أول نوع من المحاكم النظامية أنشئت بالريف المصرى ، للفصل فى المنازعات وكانت تطبق القانون الهمايونى المستمد من قانون نامه السلطانى الذى كان مقسما إلى أبواب ثلاثة هى :

١ — باب الأمن على النفس . ٢ — باب الأمن على المال . ٣ — باب الأمن على العرض .

واستمرت هذه المجالس تباشر عملها حتى عهد سعيد باشا حيث أمر بالغائها ، وعهد بأعمالها إلى المديريات والمحافظات . ولكن ذلك النظام لم يلبث أن أعيد ثانيا واستمر العمل به حتى إنشاء المحاكم المختلطة والأهلية .

وكان القضاء الشرعى يتولاه قاض من قضاة الآستانة ، يعينه السلطان ، ويدعى قاضى مصر وهو الذى يعين قضاة الشريعة الإسلامية للاقاليم .

وقد اتفقت الحكومة المصرية مع حكومة تركيا على أن تختص الحكومة المصرية ، دون قاضى مصر ، بتعيين قضاة المديريات والمحافظات ، ودفعت فى نظير ذلك مبلغا من المال لتركيا .

وفى عهد الخديوى اسماعيل ، تقرر أن تكون تولية قاضى مصر بأمر من الخديوى وأن يكون موظفا تابعا للحكومة المصرية ، وأن تستمر ولايته خمس سنوات قابلة للتجديد ، وأن توضع لائحة رسوم ، وترتب ميزانية لمرتبات القضاة والكتاب — وآخر قاض مصرى تولى بأمر الخديو هو الشيخ عبد الرحمن نافذ . وبقى قاضيا خمس عشرة سنة . متوالية واستمر الحال على ذلك المنوال حتى تم إنشاء المحاكم الشرعية بصورتها الحاضرة .

محاكم الاخطاط :

انشئت فى سنة ١٩١٢ وأوضحت وزارة الحقانية الاسباب التى دعت إلى انشائها فى مذكرة جاء بها :

" من القواعد الأساسية التى تجب مراعاتها فى وضع النظم القضائية تقريب القضاة من المتقاضين بقدر ما يسعه الإمكان. وقد كان هذا شأن الحكومة منذ أنشئت المحاكم الأهلية فى سنة ١٨٨٣ ، فانها ما فتئت منذ ذلك الحين توالى انشاء الجهات القضائية بإكثار المحاكم الجزئية ثم المحاكم المركزية وتبلغ الأولى ٤٣ والثانية ٨٣ وذلك فى الأقاليم دون المدن الكبرى ، ولتلك الغاية بعينها صدر قانونان فى ١٦ مايو سنة ١٨٩٥ و ٢٥ ابريل سنة ١٨٩٨ خولا العمد حق الحكم فى بعض المواد المدنية والجنائية . ومن المعلوم أن للأمة الزراعية ، كالأمة المصرية ، مصلحة كبرى فى أن يكون الفصل فى المنازعات حيث يقيم المتقاضون ، لأن للفلاح من الأعمال الشاغلة ما لا يسهل عليه معها ترك أرضه زمنا طويلا ، فمن مصلحته ألا يكلف بالابتعاد كثيرا عن غيطه ليذهب لمحكمة المركز. ومن جهة أخرى. قد يصعب على الفلاح فى بعض المسائل إدراك دقائق القوانين التى يجرى عليها القضاة المتشرعون فى احكامهم ، على أن هؤلاء قلما يراعون فى قضائهم العادات المحلية المقررة التى لا تزال فى الحقيقة مرعية عند سكان القرى فى معاملات كثيرة ".

ولذا رئى أن يكون إصلاح القضاء المحلى بانشاء محاكم أخطاط يكون لها حق الفصل فى المنازعات التى يكثر وقوعها بين القرويين بمراعاة العادات المحلية .

وقد فشل هذا النظام وصدر القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٣٠ بالغائه وجاء فى تقرير لجنة الحقانية فى مجلس النواب بشأن هذا الالغاء ما يأتى :

" إن هذا القانون كان فيه تهجم كبير على تقاليدنا القضائية وإحياء لنوع قديم معروف بمجالس الدعاوى ، وهى هيئات كانت ولاية القضاء فيها لأشخاص ليس مشروطا فيهم أية مؤهلات علمية .

ولما كان قانون إنشاء محاكم الاخطاط قد ألغى الاختصاصات القضائية التى كان للعمد والمشايخ فقد صدر القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٣٠ بالنص على هذا الإلغاء وأصبحت المحاكم الابتدائية والجزئية والشرعية التى توجد الآن فى جميع عواصم المديريات وفى المراكز تقوم بالفصل فى المنازعات القضائية فى الريف .

ووزارتا الداخلية والعدل تبذلان أكثر الجهد فى التقدم بالحكم المصرى فى الريف من الوجهة القضائية والإدارية — وقد أنشأت وزارة العدل أخيرا المحاكم الحسبية وهى خطوة عظمى فى سبيل تحقيق العدالة فى الريف — كما أن وزارة الداخلية فى طريقها إلى إنشاء بوليس قضائى يكون عمله قاصرا على شئون التحقيقات فى الجرائم مما يطمئن الأهالى إلى حسن سير العدالة .

المصالحات :

لقد كانت العناية بفض المنازعات وإجراء الصلح بين المتخاصمين فى الأقاليم من عهد قديم وسيلة من وسائل العلاج . فقضى قانون المرافعات الصادر فى سنة ١٨٦٢ فى المادة ٦٨ منه بتكليف القاضى الجزئى بمحاولة الإصلاح بين المتخاصمين فى أول جلسة يحضرون فيها أمامه ثم تدرجت الحكومة فى محاولة القضاء على الأحقاد بوسائل شتى . وأصدرت سنة ١٩٠٩ منشورا يقضى بتأليف لجان للمصالحات برئاسة المأمور وعضوية عالم واثنين من الأعيان ولما أنشئت محاكم الأخطاط كان من اختصاصها عقد المصالحات .

وقد جرى أهل القرية فى منازعاتهم فى بداية حدوثها على الاحتكام إلى زعيم أقوى أسرة من جهة الثراء أو العصبية فى قريتهم ، فإذا كان الشاكى من أسرة تنتمى إلى أخرى أكبر منها ، التجأ إلى كبيرها حتى لا يضطره الحال إلى الذهاب إلى العمدة الذى قد يكلفه كثيرا ، وفى أغلب الأحيان تؤدى هذه الوسيلة إلى تسوية النزاع فى أدواره الأولى ولكن الأسرة التى تكون لها الزعامة فى القرية تحصل من الأسرة الأخرى الداخلة فى منطقة نفوذها مقابل هذه المهمة على خدمات تكلفهم بها أو منافع مادية أخرى .

ومن الأشخاص الذين جرى العرف على الاحتكام إليهم بالقرى الرجال المشهورون بالتقوى وأئمة المساجد والأشخاص المشعوذون والمأذون ودلال المساحة وحلاق الصحة وحساس المواشى .

والأحكام التى يطبقها هؤلاء ارتجالية ومردها إلى إنهاء النزاع بأية وسيلة .

وإذا كان النزاع بين أسرتين قويتين فقد يحتكمون إلى معين كبير من أعيان منطقتهم . ويتعدى نزاعهم لذلك نطاق قريتهم . وإذا قضى بدية تضامنت أسرة المحكوم عليه بها فى أدائها ، وهى عادة مأخوذة عن العرب .

ومن وسائل فض المنازعات أن يترامى المتنازعان بالنقود : وهى أن يقف كل منهما أمام نهر أو ترعة ويلقى أحدهما قطعة من النقود فى الماء فيلقى خصمه مثلها وهكذا حتى إذا فرغت نقود أحدهما كان عليه الحق .

ومنها الالتجاء إلى البشعة وهى أن يقف الخصمان أمام أحد المشعوذين وهو يحمى حديدة فى النار ويخرجها لهما فمن مسها بلسانه ولم يصب بأذى فذلك هو صاحب الحق ، وهو البرىء إن كان متهما بارتكاب جريمة .

ومنها الملاحاة (وهى المفاخرة) .

ومنها الالتجاء إلى التحكيم وذلك بندب أشخاص يتفق عليهم اختيار الطرفين ليفصلوا فى النزاع وهذه الطريقة كثيرة بين البدو .

وأذكر لحضراتكم طرافة من طرائف هذا التحكيم :

توفى أحد كبار مشايخ البدو وترك ثروة كبيرة من الأرض والماشية وترك ولدين أكبرهما من العلماء ذو هيبة ووقار ، وكان عاكفا على العبادة لا يكلم الناس إلا قليلا واسمه "دهيب" والآخر رجل عمل ، كان يباشر شئون الأرض والرعاة والماشية واسمه "صميدة" فطلب هذا إلى أخيه العالم أن يصحبه إلى الحقل وقت إثمار الزرع ، حتى ينشرح صدره بما أفاء الله عليهما من النعم . فقبل ، وركب كل منهما فرسا ، وكان صميدة يتقدم أخاه ليدله على الطريق . فلما وصلا إلى الحقل وكان به عمال كثيرون قال لهم السلام عليكم فردوا عليه السلام ، وهللوا فرحا بقدوم العالم الجليل وجعل أخوه صميده يوصيهم بالاجتهاد فأجابوه بقولهم (إحنا خدامكم ياشيخ العرب) فقال لهم "لا إحنا اللى خدامينكم" وهنا غضب أخوه العالم وقفل راجعا وهو يقول لأخيه "ياجاهل تقول للفلاحين عشاء الضبعة إحنا خدامينكم" فأجاب صميدة بقوله "هم مش أولاد حواء وآدم زينا !" فقال له "لا" فقال صميده (هادى فيها جمال) يعنى إنه سيحتكم إلى محكمين وأن الذى يكون الحق فى غير جانبه عليه أن يذبح جمالا لتأكل العرب منها أياما . فقبل "دهيب" الاحتكام وضرب موعدا للتحكيم وحضر أكابر العرب للفصل فى هذا الخلاف . واجتمع له منهم خلق كثير ودعى شيخ العرب "صميده" ليشرح موضوعه ، فقال : (إن أخى يقول إن الفلاحين ليسوا أولاد حوا وآدم ، والحقيقة معروفة ولا يمكن أن يختلف فى ذلك اثنان) فطلبوا إلى أخيه دهيب أن يدلى بحجته فقال :

"دول بهايم ، أولاد بهايم ، ناس يسرحم ويا البهايم ، ويروحم ويا البهايم ، وياكلم ويا البهايم ، ويشربم ويا البهايم ، ويشخوا ويا البهايم ، وينام ويا البهايم ، يبقوا كلهم بهايم ، بهايم تربط وبهايم تتربط ، ناس لا ينفعم للسيف ولا للضيف ، ولا للصد ولا للرد ، ولا تهريج ولا سهراية ، كيف تقربوهم من حوا وآدم !!!

وبهذا أوضح دهيب نظريته ، وخسر صميده قضيته ، وذبح الجمال ، وأمر الشيخ "دهيب" بذبح جمال من عنده مثل جمال أخيه فرحا بانتصاره .

لقد ذهبنا بكم إلى هذا الحد بشأن التحكيم ، ونعود إلى القرية لنقول إن النزاع إذا أمكن أن يسوى بأية طريقة من الطرق المتقدمة لم يخرج إلى المراكز أو نقط البوليس أو النيابات أو المحاكم فإذا خرج تكبد الناس من المشقات الشيء الكثير . وقد جرى على ألسنة الناس قولهم (صلح بخسارة ولا قضية كسبانة) وقولهم (الصلح خير ورافض الصلح ندمان) وما ذلك إلا لكثرة نفقات التقاضى ومصاريف الانتقالات ، وما تستتبعه من تعطيل المصالح والاستعانة بالخبراء والشهود وما ينطوى عليه ذلك من تورطات .

ويلاحظ أن توزيع العدالة بين الناس باهظ النفقات ومنهم من يدع حقه الظاهر فلا يطالب به خصمه المماطل لعدم قدرته على احتمال تلك النفقات ، وإن كانت هناك لجان للمعافاة من الرسوم فإنها لا تعالج كل الحالات ولا يصل إليها كل الناس ، وفى طريق الحصول على الشهادات المثبتة للفقر مصاعب لا تخفى .

أما الشهود فى القضايا فكثيرا ما يلاقون من العنت والتعب ما يحملهم على التهرب من أداء الشهادة ، ومن هذا القبيل أن أجور الانتقال التى تصرف لهم زهيدة تافهة ، ثم هم يقضون ساعات طويلة فى انتظار دورهم ، وقد ينتهى الأمر بتأجيل نظر القضية فيعودون إلى الجهات التى وفدوا منها ، وهم فى حالة من الضيق يتحدثون بها إلى أهليهم ومواطنيهم . ومن ثم فإن أبغض الأشياء عند الشهود المجردين من الغاية أن يستدعوا لأداء الشهادة لما قدمنا ، ولأنهم يتعرضون للانتقام من الطرف الذى تكون شهادتهم ضد مصلحته .

تنفيذ الأحكام :

ثمرة الأحكام تنفيذها . ولكن أمام تنفيذ الأحكام عقبات كثيرة فى حاجة لتذليل قبل الوصول إلى الغاية المرجوة ، منها ممالأة بعض العمد والمشايخ أو غيرهم من الموظفين الذين لهم شأن فى التنفيذ للمحكوم عليهم ، وهى أمور تذهب بقيمة الأحكام وتأتى بنتائج ضارة كل الضرر .

وهذا ميدان فسيح للمصلحين لكى يحفظوا لهذه الأحكام هيبتها ولكى يردوا الحقوق لأربابها ، وكثيرا ما ضاعت حقوق للضعفاء والأيتام بسبب التلاعب فى شئون التنفيذ ، وكثيرا ما أفلت مجرمون من وجه العدالة وظلوا يعيثون فى الأرض فسادا ويضربون أسوأ الأمثال لغيرهم من الأشقياء لهذا السبب .

ولما كانت محاولة الصلح بين المختصمين من خير الوسائل لدرء الحوادث قبل وقوعها ، فإنى أرى أن يصدر تشريع للمصالحات يطابق فى أسسه وجوهره عادات أهل الريف والعرف الذى درجوا عليه ، ويلائم العصر الذى نعيش فيه ، والتطور الاجتماعى والسياسى الذى صرنا إليه . وأن تؤلف لجان للمصالحات يكون لها اختصاص قضائى ، على أن يكون لكل مديرية لجنة رئيسية يرأسها المدير ، وبكل مركز لجنة فرعية يرأسها المأمور ، وأن تتدخل هذه اللجان للفصل فى المنازعات بناء على تراضى المتنازعين ، فإن لم يوجد هذا التراضى جاهدت اللجان لتوفيره تمهيدا لمباشرة مهمتها .

ولطالما قضت المصالحات على أحقاد دفينة كان من شأنها أن تؤدى إلى شر مستطير ، خصوصا بين أهل الريف الذين يسودهم الجهل . كما أرى أن يناط تنفيذ الأحكام فى الريف بهيئة تنظم بقانون يقى الناس شر التلاعب والعبث بالأحكام على النحو الذى وصفنا .

إلغاء نظام العمد :

أيها السادة

لقد استقر فى خاطرى كنتيجة لما رأيت وسمعت بشأن حكم القرية أنه قد يكون فى مقدمة وسائل العلاج الحاسمة لما نشكو منه بصدد عيوب حكام القرى أن نشير باتخاذ خطوة جريئة بإلغاء نظام العمد على إطلاقه .

وأرى لكى تسير التجربة بخطى ناجحة، أنه ينبغى أن يبدأ بتنفيذها فى بعض الجهات، حتى إذا ثبتت صلاحيتها، عممناها، على أن يكون محل هذه التجربة القرى الكبيرة التى بها نقط بوليس، فنبدأ بإحالة اختصاص عمدها إلى النقط، أما القرى القريبة من النقط فنلحقها بها ثم نتدرج فى إنشاء نقط بالقرى التى ليس بها نقط بوليس وليست قريبة منها، وهكذا، على أن يستمر مشايخ البلاد فى ممارسة أعمالهم بالقرى بوجه عام .

رجال البوليس :

وأرى أن يقسم البوليس إلى قسمين قسم يعهد إليه بمباشرة مهام التحقيق الجنائى وأعمال التحرى وتعقب المجرمين، ويسمى رجال هذا القسم "البوليس القضائى" — والقسم الثانى للنهوض بما بقى من شؤون الأمن العام ويسمى "البوليس الإدارى" .

وفى يقينى أن هذا الاقتراح جليل الفائدة عظيم الأثر .

رئاسة نقط البوليس :

وقد دلتنى تجاربى على أن رئاسة نقط البوليس يجب ألا يعهد بها بأية حال إلى صف الضباط، وأغلبهم لا حظ لهم من التعليم إلا مبادئ القراءة والكتابة التى تعلموها فى مكاتب القرى، ولا شك أن ذلك لا يؤهلهم لرئاسة النقط وإدارة شؤونها، وهم إلى جانب جهلهم وحالتهم الاجتماعية، لا عاصم لهم من الانزلاق إلى المساوئ والانحراف عن الجادة فى معاملة الناس وفى أداء واجباتهم .

جنود البوليس :

ويبدو لى أنه بات من الضرورى لرفع مستوى عساكر البوليس أن ينشأ قسم خاص لهم بكلية البوليس، وتكون مدة الدراسة فيه سنتين. ومتى أخرجنا لشؤون الأمن هذا النوع من الجنود فقد نهضنا بها إلى مستوى يليق بنهضتنا الحديثة .

ويبدو لى أنه قد بات من الضرورى توسيع اختصاص ضباط البوليس بمنحهم حق توقيع عقوبة الغرامة فى بعض المخالفات وتحصيلها فى الحال — وقد سارت على مقتضى هذا النظر أرقى الدول حضارة ونظاما . ومن المقترحات النافعة الإكثار من استخدام الكلاب البوليسية وتوزيعها على الأقاليم .

ولا يفوتنى فى هذا المقام أن أنوه بأمرين لهما كل الخطر فى شؤون الأمن، وهما استكمال تسليح رجال البوليس وكافة رجال الأمن بالأسلحة التى تناسب العصر الحالى وتيسير وسائل الانتقال لهم .

كلمة الختام

أيها السادة :

إن الريف المصرى بحاجة ماسة إلى جهود جبارة لإصلاح نظام الحكم فيه، والحكومة تسعى جاهدة لمحاربة الأعداء الثلاثة (الفقر والجهل والمرض) فى ربوعه ولن يتسنى لها النصر إلا إذا تضافرت جهودنا، وتطوعنا جميعا لشد أزرها فى هذا الميدان . وبهذا وحده نكسب المعركة ونخرج منها ظافرين .

هذا، ويجدر بى فى هذا المقام، قبل أن أبرح مكانى أن أزجى الشكر خالصا إلى الجامعة الشعبية على تهيئتها هذه الفرصة السعيدة لأحاضركم فى هذا الشأن الحيوى من شؤون البلاد .

وأرجو أن يكتب الله للجامعة التوفيق فيما هى بصدده من نشر العرفان، وهو أقوى دعائم المجد . وها هى ذى مصر فى عهد مليكها الفاروق المحبوب قائد نهضتها تجنى ثمار التقدم والرقى فى شتى نواحى الحياة — وما الجامعة الشعبية إلا بعض غرسه، أعز الله به البلاد وأيده بروح من عنده ووطد بالتوفيق عرشه وحفظه ذخرا لمصر وملاذا لأبنائها إنه سميع مجيب .[1]

(1) أذاع تلخيصا لهذه المحاضرة بالراديو حضرة الأستاذ محمود الغزاوى السكرتير العام للجامعة الشعبية عقب إلقائها .

المحاضرة الثالثة

الصحة العامة فى الريف المصرى

لصاحب العزة الدكتور احمد محمد كمال بك
وكيل وزارة الصحة المساعد
وعضو مجلس إدارة مؤسسة الثقافة الشعبية

يجمع الريف المصرى أشتاتا من المحاسن والفتنة ، جنات تجرى من تحتها الأنهار ، وبساتين فيها من كل فاكهة زوجان ، وحقولا كأنها سندس بسطته يد الطبيعة ، وشمسا تنشر الدفء ، وتبعث الحياة فى الأبدان ، وهواء طلقا نسيمه عليل ، ونفحاته عبقة بأريج الزهر ، وأطيارا صداحة مغردة وهديرا .

فلا عجب إذا التمس أهل المدن فى الريف مهربا من ضجيج الحضارة وعناء العمل المجهد .. ووجدوا بين أحضانه بلسما يشفى من ملال الحياة لرتيبة ويمسح عن النفس صدأ يراكه النشاط والحركة فى حياة الحضر .

الريف يجدد القوى ، ويرمم ما تداعى من البدن ويكاد يخلق فى الأعصاب خلقا جديدا .

هـذه هى صفة الريف ومزاياه فى كل بلد متحضر إلا فى مصر ... فان ريفها يهرب منه أهله إلى المدن ، ومن ذهب منهم إلى المدينة لا يعود إلى القرية كالذى نعم بالفردوس ، محال ان يرضى بالرجوع إلى الجحيم .

ان القرية فى الريف المصرى ، قطعـة من الجحيم كان الله فى عون سكانها . . . أنهم قد ابتلوا بالعيش فيها فصبروا ، ولهم الجنة بما صبروا .

الطريق إلى القرية غير معبد ، يثور منه غبار يزكم الأنف ويكاد يشرق به سالكه ، كثير الحفر تخرج من "مطب" لتقع فى "مطب" .

فاذا بانت القرية ، أطلت عليك بركة آسنة كريهة المنظر ، كريهة الرائحة ، يتوالد فيها بعوض مفرط فى الضراوة ... والى جانب البرك مضارب للطوب ومحارق يتصاعد منها دخان وأبخرة تعكر صفاء الهواء ، وتفسده . وها هنا وهناك أكوام من السباخ يتخذ منها الصبية وغير الصبيـة من حواف البرك والترع ، مراحيض ، فلا تستطيع اجتيازها إلا ويدك على أنفك ثم تلقاك على أفواه الأزقة اوركستر من الذباب يوسعك حرجا وضيقا .

ويا لها من أزقة ؟؟؟ أنها ضيقة كثيرة المزالق لا تزورها الشمس إلا كلمح البصر ، منعرجة يتساقط من بيوتها حطب القطن وقصب الذرة وأتربة تعمى الأبصار وتوسخ الملابس .

وعلى جانبى الأزقة ، أوكار سميت على المجاز بيوتا وناهيك بها من بيوت ، قد شيدت بالطوب النىء الرطب بلا نوافذ يدخل منها الهواء وأشعة الشمس ، وليس فيها من مستلزمات الحياة المنزلية شيء — فلا مراحيض ولا مطابخ ولا ماء ولا مخازن للمأكول أو المدخر من حبوب تمرح فيها الدواجن وتأوى الماشية وتعيث فيها الحشرات وتعربد . فحياة الفلاح فيها على الهامش ، كأنه متطفل على المخلوقات التى تسكنها من ماشية وحمير ودجاج وكلاب وذباب وبق وبراغيث وبعوض وفئران .

اللهم إن كان الجحيم شيئا غير هذه البيوت ، فأنا ننشد رحمتك ونضرع اليك أن تخفف عن عبادك العذاب .

يعيش فى هذه البيئة الفاسدة حوالى أربعة عشر مليونا من الأنفس ، عيشة الكفاف سواء أكان ذلك من الوجهة المادية أو الثقافية أو الاجتماعية أو الصحية ، لم يبذل مجهود جدى شامل نحو تحسين حالتهم .

لا ننكر أن الأفكار اتجهت منذ ربع قرن تقريبا إلى ضرورة تحسين الأحوال فى الريف ، وتنافس المصلحون وأصحاب الرأى بأن بقاء هذه الحال من المحال ، وتعالت الصيحات من كل مكان — من على المنابر ومن الصحف ومن المجالس ومن المنتديات وقاعات المحاضرة والمعاهد بانه قد آن أن ننهض بالريف إلى المستوى الإنسانى الذى يليق بحضارة القرن العشرين ويرضى شعبا طامحا إلى المجد تواقا إلى مكانة تؤهله للسير فى موكب الحضارة موقرا مرفوع الرأس .

وما من شك فى أن هذه الصيحات قد صادفت قبولا ، واستجاب لها المسئولون ولكن... ...

ولكن مشروعات الإصلاح الخاصة بتحسين الأحوال فى الريف قد جاءت مبعثرة غير كاملة بحيث أننا لو مضينا فى تنفيذها حتى النهاية ، لكانت النتيجة مشكوكا فيها باعثة على الأسف على ما ذهب سدى من مال وجهد ووقت ثمين ولاحتاج الأمر واضطرنا الحال فى النهاية إلى إعادة النظر فى هذه المشروعات لتنسيقها وربطها بعضها ببعض كى تأتى آخر الأمر بالنتيجة الموجوة والغرض المنشود .

ولست بحاجة لأن أقول أن الطريقة التى اتبعت فى إصلاح الريف ورفع مستواه على الوجه المطلوب ، مضيعة للوقت والجهد متلفة للمال لحد بعيد ما كان أغنانا عنها . ولست أدرى لماذا نساق فيها ، ولا نتريث قليلا ريثما نضعها على أساس مكين ونرسم لهـا برنامجا يكفل لها أكبر نصيب من الفائدة .

ومما يعيب هذه المشروعات ، أنها حكومية أكثر منها شعبية — بل هى حكومية لحما ودما وتفكيرا ، قد اتكل الأهالى على الحكومة فى الاضطلاع بها .

الواجب أن يؤمن الشعب بهذه الإصلاحات ، وبحاجته الماسة اليها ، وأن يكون له الضلع الأكبر فى القيام بها لأنها من أخص شئونه الحيوية ، حتى إذا ماتحققت استطاب النتيجة وأفاد منها أكبر فائدة وتعهدها برعايته وحافظ عليها بجزء لا يتجزأ من مقومات حياته .

ولن يستطيع الشعب أن يؤمن بهذه الإصلاحات وأن يقدرها قدرها الحق إلا إذا بلغ درجة من الثقافة والتعليم تمكنه من إستيعابها وتجعله يؤمن بحاجته اليها وبحيويتها له . وإنى لموقن أن جميع مشروعات الإصلاح التى تهدف إلى تحسين حالة الريف فى مصر — بل وفى غير مصر — لن تعطى كامل ثمرها إلا إذا مهد لها أولا بالتعليم أو على الأقل أن يسير التعليم معها جنبا إلى جنب .

ويأتى بعد التعليم فى الأهمية رفع المستوى الاقتصادى للاهلين وتكاد تنهار جهود المصلحين فى تحسين حالة الريف من جراء حالة الفقر المدقع التى عليها الفلاح ، وهاتان العقبتان الجهل والفقر تقفان حجر عثرة فى سبيل كل إصلاح صحى .

والواقع أن الادارة الصحية فى مصر غير ملومة لأن ما نصرفه من مال وما تقوم به من جهد غير ظاهر الاثر فى تحسين الحالة الصحية وسبب ذلك ليس راجعا إلى الضعف أو تراخ أو تقصير من جانب هذه الادارة ولكنه يرجع كما أسلفنا إلى ســوء حالة الفلاح الثقافية والاقتصادية . ولن أكون مبالغا إذا قلت إن الادارة الصحية المصرية تقوم بمجهود كبير يفوق ما تقوم به مثيلاتها فى البلاد الاخرى . وأن كانت هناك هنات تؤخذ على الادارة الصحية المصرية فى هذا الباب فهى اعطاؤها عناية أكبر للناحية العلاجية أكثر مما تعطى لناحية البيئة وتحسينها . والحقيقة أن الادارة الصحية ليست ملومة كل اللوم فى ذلك . وانما الملوم هو الشعب الذى لم يستمرئ بعد الوعى الوقائى فركز كل همه فى العلاج يدفعه إلى ذلك آلام المرض ورغبته فى الشفاء دون أن يفكر يوما من الأيام أن يقى نفسه من الأمراض أو يستفيد من الوسائل الوقائية والتعليمات الصحية التى تقدمها له وتلقنها اياه الادارة الصحية .

وكم كان سرورنا عظيما نحن الاطباء الصحيين من تهافت والحاح أهالى الريف فى طلب إمدادهم بالمياه الصالحة للشرب أثناء وعقب وباء الكوليرا ، وقد يكون هذا راجعا إلى الفزع من مرض وبيل كالكوليرا ، ولكنه على كل حال علامة طيبة على بدء تيقظ الوعى الصحى عنـد الشعب . ونرجو أن يكون هذا فاتحة طيبة للمطالبة بباقى الاصلاحات اللازمة لبيئة الريف المصرى ولعلنا نرى فى القريب العاجل خطوة أخرى سريعة نحو تعميم المراحيض فى القرى .

إن توفير المياه الصالحة للشرب ، وان كان مشروعا جليلا لا نزاع فى فائدته ، إلا أن الفائدة التى ستنتج عنه لن تؤدى إلى نتيجة حاسمة سريعة نحو تحسـين الحالة بالقرية المصرية الا إذا صحب ذلك مشروع آخر متمم له وهذا المشروع هو إيجاد وتعميم المراحيض فى بيوت القرويين .

إن أكثر أمراض الريف ، لا توطنا وانتشارا فحسب ، بل وخطورة أيضا ، ناشئة ومترتبة على عدم وجود المراحيض فى المنازل واضطرار الأهالى إلى قضاء الحاجة على شواطىء الترع والمساقى والمصارف وفى الطرقات . فالبلهارسيا والانكلستوما والديدان المعوية الأخرى والحميات المعوية كالكوليرا والدسنتريا ، والتيفود واسهالات الأطفال ، وأمراض العيون ، وعلى الأخص الرمد الصديدى ، وغير ذلك من الأمراض التى تنهك قوى الفلاح مقللة من حيويته وقدرته على العمل والتى تذهب ببصره وبحياته قبل الأوان . كل هذه سببها القذارة الناشئة عن عدم وجود المراحيض . فقد يقلل وجود المياه الصالحة بالقرى من هذه الحالة المحزنة لحد ما ، ولكن لن يكون لوجود المياه الصالحة للشرب وحدها أثر فعال وسريع فى تغيير معالم هذه الصورة .

ومسألة أخرى متصلة بمشروعات المياه بالقرى ، وهى وجوب الحاق مغاسل قروية بكل عملية منها والداعى إلى هذا التحتم هو أن منازل القرى بحالتها الراهنة ، وإلى مستقبل بعيد لا تحتمل إيجاد وسيلة لتصريف المياه المتخلفة عن الغسيل ، وهذا هو سبب التجاء القرويين إلى المياه الجارية بالترع والمصارف لغسل ملابسهم وأوانيهم . فان لم تلحق بعمليات المياه مغاسل وحمامات فـيستمر القرويون على استعمال الترع والمصارف لهذا الغرض رغم وجود عمليات المياه .

واعتقادى أن المياه والمراحيض على الوصف الذى ذكرناه هما دعامة أى إصلاح صحى للريف المصرى . وهما صنوان يجب أن لا يفترق أحدهما عن الآخر أى حال . وكل إصلاح يجب أن يبدأ بهما أولا . وكل إصلاح بعد ذلك يعتبر فى المرتبة الثانية من الأهمية .

ولعلنى لا أكون مغاليا إذا قلت إنه من الأفضل تنفيذ المشروعين معا فى جزء ما من المملكة عن أن ينفذ أحد المشروعين فى جميع انحاء المملكة ثم بعد ذلك يبدأ بتنفيذ المشروع الثانى .

أما الإصلاحات الأخرى ، والتى ذكرنا أنها تأتى فى المرتبة الثانية من الأهمية ، فهى إصلاح المساكن وتخطيط القرية ونظافتها . وعندى أن أمر هذه الاصلاحات هين ، وستتم لامحالة مع الزمن إذا ما ارتفع المستوى الثقافى والاقتصادى لأهالى الريف . ورأيى أن لاتحاول الإدارة الصحية هذه الناحية من الاصلاح فى الوقت الحاضر نظرا لوجود العقبتين السالفتى الذكر الجهل والفقر وأنه من الخير صرف ما يصرف فى هذه الناحية من الاصلاح على المشروعين الحيويين وهما المياه والمراحيض .

إذا أخذنا بوجهة النظر هـذه — والواجب يقضى بالأخذ بهـا — فمن أين نأتى بالمـال اللازم لتنفيذها ؟

أظن أنه لا يعيينا أن نقتفى أثر غيرنا من الأمم التى بدأت هـذا الاصلاح قبلنا ونجحت فيه نجاحا تاما .

ماذا فعلت هذه الأمم ولم تكن حالتها المالية عند بدئها فى الإصلاح بأحسن من حالتنا الآن؟

كان الأساس الذى سارت عليه هذه الأمم هو إشراك الشعب فى تكاليف الاصلاح . وهذا مايجب أن نتبعه . فكل اصلاح أو كل مشروع صحى لايشترك فيه الشعب لن يؤدى الغرض منه . فالصحة سلعة ككل السلع ، لا بد أن يدفع الإنسان ثمنها ليشتريها ، فاذا أهديت له دون ثمن أو دون تعب فلن يعتنى بها ولن يدرك قيمتها .

والحكومة المركزية لا يمكنها بأى حال من الأحوال أن تقوم بجميع المشروعات اللازمة للملكة . فاذن لا بد من تدبير هذا المال عن طريق آخر غير طريق الميزانية العامة وأبسط الطرق لتدبير هـذا المال هو فرض ضريبة صحية تصاعدية على الأطيان ما دامت الفائدة ستعود على أصحابها .

أما واجب الحكومة فينحصر فى الآتى :

(١) وضع برنامج ثابت للاصلاح على أسس علمية صحيحة حتى لا يكون هناك مجال أو فرصة للتغيير أو التبديل فيه بتغير الحكومات .

(٢) تمويل هذا المشروع فى مبدأ الأمر حتى تستعد الهيئات المحلية للقيام به بعد فرض الضرائب المذكورة بمعنى أنه لا يجب تأخير الاصلاح حتى تتم إجراءات فرض الضريبة وجمعها .

(٣) التوجيه الفنى فقط على تنفيذ المشروعات دون تدخل من جانبها فى تفاصيل وإجراءات التنفيذ .

المحاضرة الرابعة

حياة الفلاح الثقافية والاجتماعية

لحضرة صاحب العزة الدكتور احمد حسين بك

وكيل وزارة الشئون الاجتماعية وعضو مجلس إدارة مؤسسة الثقافة الشعبية

أشكر الجامعة الشعبية تفضلها بدعوتى للتحدث إلى حضراتكم اليوم ضمن سلسلة الأحاديث التى نظمتها لبحث مشاكل الفلاح .

وأتمنى للقائمين على أمر هذه المؤسسة العظيمة كل توفيق ونجاح فى القيام بمهمتهم الجليلة .

يخيل للإنسان فى بعض الأحيان عند تناول شئون الفلاح أننا كأنما نتحدث عن شىء بعيد عنا أو عن طائفة صغيرة أو جماعة محدودة معينة تستحق العناية .

ولكن الواقع أيها السادة أن الفلاحين هم المصريون . إذ يكونون ثلاثة أرباع السكان وأننا أبناء المدن ما نحن إلا الأقلية من أبنائهم وأن حياة البلاد قاطبة فى غذائها وكسائها وسد حاجياتها الأخرى تقوم على ما ينتجه هؤلاء الفلاحين بكدهم ومثابرتهم .

وليست حالة الفلاح الراهنة بالحالة الطارئة التى يتيسر علاجها علاجا سريعا حاسما بل هى نتيجة عوامل متعددة سياسية واقتصادية واجتماعية تضافرت منذ أجيال حتى أوصلت الفلاح إلى هذه الحالة

وهناك عامل آخر كان له أثره فى زيادة حالة الفلاحين سوءا على سوء : ذلك أن الدولة لم تعدل فى توزيع خدماتها بين أبناء البلد الواحد الذين يتحتم على أولى الأمر التسوية بينهم فى المعاملة . إذ قد اختصت المدن وبخاصة كبرياتها برعاية لا تتناسب ونصيب أهل الريف رغم وفرة عددهم ويكفى للتدليل على ذلك أن أذكر أن ٨٠ ٪ من مجموع أسرة المستشفيات بالقطر المصرى موجودة بالمدن الكبرى أو أن ٦٠ ٪ من الأماكن فى معاهد التعليم موجودة بتلك المدن .

مالنا نذهب بعيدا ونحن نرى طرق القاهرة ترش يوميا بالماء النقى بينما يتعذر على سكان آلاف القرى الحصول على الماء الصالح للشرب . ويكفى أن ننتقل بضع خطوات إلى أقرب القرى فى مديرية الجيزة أو القليوبية حتى نشعر أننا انتقلنا إلى قارة أخرى بل عالم آخر .

إلا أنه يجب علينا أن نقرر أن شئون الفلاح أخذت تحتل فى السنين الأخيرة مكانا بارزا من تفكير وعناية أولى الأمر والمفكرين والمصلحين ، وأملنا أن يكون لهذه العناية أثرها العملى فى تغيير حال الفلاح إلى ما نتمنى أن يكون عليه .

والآن أيها السادة ماهى حالة الفلاح الاجتماعية ؟

تشمل الحالة الاجتماعية كل نواحى الفلاح فهى تتناول دخله وغذاءه وكساءه كما تتناول صحته ومسكنه ، ويدخل فيها تعليمه وحالته الأدبية والمعنوية بجانب وسائل التسلية والترفيه فى أوقات فراغه .

أما عن دخل الفلاح وهو العامل الأكثر تأثيرا فى معيشته فمن الكلام المعاد أن نقرر أن الفقر المنتشر هو أقتل الأعداء .

فالزيادة المستمرة فى السكان دون أن يقابل ذلك زيادة مقابلة فى الموارد لابد وأن تؤدى إلى انتشار الفقر. ولو قدرنا عدد سكان الريف وفقا للاحصاء الأخير بأربعة عشر مليونا يعيشون على مساحة لا تصل إلى ستة ملايين من الأفدنة لوجدنا أن ما يخص الفرد — لو كانت هذه الأرض موزعة بالتساوى وهو ليس الحال — أقل من عشرة قراريط وهى مساحة لا تغنى من جوع .

وقد أدى ضيق الأرض والعيوب القائمة وتوزيع ملكيتها مع تزايد الاقبال عليها تبعا لتزاحم السكان إلى ارتفاع باهظ فى أثمانها و إيجاراتها وانخفاض فى أجور العمال الزراعيين .

ويكفى أن نذكر أن ٧٠ ٪ من الملاك الزراعيين فى مصر يملك الواحد منهم أقل من فدان بمتوسط حوالى ٤ ٪ من الفدان فهم فقراء .

وأن صغار المستأجرين يدفعون غالبا إيجارا يفوق صافى ما تغله الأرض وقد تبين من بحث أجرته "إدارة الفلاح" فى أكثر من ١٠٠ قرية فى سنة ١٩٤٤ — ١٩٤٥ ان متوسط إيجار الفدان فى تلك القرى كان ١٩ جنيها و٢٥٠ مليما، فى حين أدت تلك الدراسة إلى أن متوسط صافى دخل الفدان فيما لو احتسب كافة التكاليف بقيمتها، هو ١٧ جنيها و٥٠٠ مليما (على أساس إنتاج ال١٤ محصول الرئيسية دون احتساب الإنتاج الحيوانى) أى أن هؤلاء المستأجرين فقراء .

كما أثبت البحث الذى أجرته إدارة الفلاح فى أكثر من مائة قرية فى سنة ١٩٤٧ أن متوسط أجر العامل الزراعى فى تلك القرى ٩٣ مليما فى اليوم وأنه نتيجة لزيادة العمال عن حاجة الأرض تبلغ أيام العمل فى المتوسط ذاته ٢١٠ يوما فى السنة ؛ أى أن دخل العامل الزراعى السنوى يقل عن ٢٠ جنيه وعلى ذلك فهؤلاء فقراء أيضا .

ويتجلى هذا الفقر فى قرانا بأقوى مظاهره ، ويهدم فى كيان الغالبية الساحقة من سكانها ، فمن نقص فى الغذاء والكساء والغطاء ، إلى حقارة فى المسكن ومحتوياته ، إلى ضيق مقيم فى كافة النواحى لعدم القدرة على توفير أبسط مطالب الحياة .

والآن ما هو العلاج العملى لهذا الحال ؟

يجب أن يقوم العمل اولا على أساس من الدرس العلمى السليم مع الاستفادة بتجارب الأمم التى سبقتنا فى هذه الميادين . كما يجب أن يسير العمل وفقا لبرنامج متسق ينفذ فى أمد معين، دون أن يكون عرضة للتبديل المستمر أو الارتجال. وفى رأينا أننا نستطيع أن نحارب هذا الفقر القاتل وفقا لبرنامج يشمل النقط الثلاث الآتية :

١ — زيادة الثروة القومية مع فتح أبواب العمل المثمر .

٢ — مشروعات الإصلاح الزراعى .

٣ — وسائل الحماية السريعة التى تحتاجها الطبقة العاملة فى الزراعة .

١ — زيادة الثروة القومية مع فتح أبواب العمل :

لا يمكن أن نوفر للجميع احتياجاتهم إذا كان مجموع انتاجنا لا يفى بسد تلك الاحتياجات ، كما لن نستطيع زيادة دخل الفلاح العامل ما لم نضمن له عملا مستمرا بشروط حسنة . ولتحقيق هاتين الناحيتين يتعين علينا أن :

(أ) نرفع مستوى الإنتاج الزراعى بالانتفاع بأحدث الأساليب العلمية حتى نضاعف الدخل الزراعى ولم نزل بعيدين عن ذلك .

(ب) استصلاح كل شبر قابل للزراعة فى أقرب وقت مهما كلف ذلك ، وبذا نزيد المساحة المزروعة بمقدار مليون ونصف فدان . كما يتعين الاسراع بتحويل أراضى الحياض جميعها إلى نظام الرى الصيفى فيتضاعف انتاجها .

(ج) وضع برنامج عملى للتوسع الصناعى السريع لزيادة الإنتاج القومى وفتح باب العمل المنتج للزائدين عن حاجة الزراعة فتتحسن حالتهم كما تتحسن حالة العدد المناسب الذى سيبقى للعمل فى الأرض ، وأعتقد أن هذا الاتجاه هو أهم الاتجاهات لتحسين حال الفلاحين . والمشاهد عادة أن البلاد الزراعية البحتة هى الأكثر فقرا .

ولا شك أن الصناعات الجديرة بالقيام أولا، هى تلك التى تقوم على تصنيع المنتجات الزراعية المحلية أو التى توفر ما يلزم الزراعة كالسماد والمبيدات الحشرية أو التى تسد حاجات الاستهلاك الضرورية للشعب .

٢ — مشروعات الاصلاح الزراعى :

لاشك أن الأرض هى محور الحياة الريفية، وأن ملكية الأرض مبعث الاستقرار والطمأنينة فى نفوس الفلاحين . ويتجه العالم الآن كما توصى كل المؤتمرات المختصة ، بتشجيع الملكيات الصغيرة ، وترى فى هذه الطبقة من صغار الملاك عنصر سلامة واستقرار .

والمقصود بالملكيات الصغيرة تلك التى تفتح باب العمل لأفراد الأسرة وتدر عليهم دخلا مناسبا

ويجب أن يعنى بتوفير الخدمات التعاونية لهؤلاء الفلاحين فى عمليات الاقتراض والشراء والبيع واستعمال الآلات ، حتى تتوفر لهم المزايا التى تتمتع بها المزارع الواسعة فى الإنتاج وقد خطت كثير من الدول خطوات واسعة لزيادة الملكيات الصغيرة . ويسرنى أن أذكر أن المجلس الأعلى لشئون العمال والفلاحين لدينا يدرس المقترحات التى تقدمت بها وزارة الشئون الاجتماعية فى هذا الشأن وتتلخص فيما يأتى :

(١) توزيع كافة أراضى الحكومة المستصلحة والتى تستصلح على صغار الفلاحين بشروط هينة مع توفير السكن الملائم لكل عائلة وكذلك الخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية اللازمة بحيث ينشأ فى تلك المناطق ريف جديد سليم من عيوب الريف الحالية .

كما اقترح توزيع أراضى وزارة الأوقاف المخصصة للأغراض الخيرية بنفس الطريقة (بطريق البدل) على أن يستثمر ثمنها فى مبان أو غيرها أكثر غلا وأسهل إدارة وأنفع فى زيادة العمران .

واقترح أيضا أن تكتفى وزارة الزراعة بحقول التجارب والارشاد وأن توزع تفاتيشها الواسعة بنفس الطريقة على أن يتولى كبار الزراع عمليات إكثار البذور تحت إشراف وزارة الزراعة .

(ب) وضع ضريبة تصاعدية على الأطيان بحيث توازى الضريبة بعد حد معين كل دخل الأرض وقد اتبعت بعض الدول مثل نيوزيلاندا هـذا النظام وجعلت الحد الأعلى المذكور ٢٠٠ فدان .

وهذه الضريبة التصاعدية ستقيد كبار الملاك فى التوسع فى ملكية الأرض فيتجهون بجزء من أموالهم نحو تدعيم الصناعة والتجارة وتمصيرها .

(ج) أن تمنح الحكومة حق الأولوية فى شراء ما تراه مناسب الثمن من الأراضى التى تباع بالطريق الجبرى أو الاختيارى على أن تتولى الحكومة تقسيمها وبيعها لصغار الزراع .

(د) منع تفتت الأرض إلى وحدات لايتيسر استغلالها اقتصاديا . وذلك بضم الوحدات الصغيرة لكل مالك فى قطعة واحدة ، ومنع تقسيم الأرض بعد حد معين ، بأن يمنع كل تقسيم ينتج عنه وحدة تقل عن فدان ، بأن تعامل الأرض فى هذه الحالة معاملة العين الغير قابلة للتقسيم .

ويسرنى أن أذكر أن الحكومة قد قررت — مساعدة لصغار الزراع فى التملك ومنعا للتفاوت الضار بين ملاك الشفالك والمعدمين من الفلاحين — أنه لا يجوز أن يقل ما يملكه صغار الملاك ممن يملكون خمسة أفدنة فأقل مثلا عن نسبة معينة من زمام القرية ولتكن ٢٥ ٪ مثلا وتستكمل تلك المساحة من كبار الملاك بالثمن ويكون الاستكمال بنسبة تتصاعد واتساع الملكية . وفى هذا خير لصغار الزراع وكبار الملاك على السواء .

٣ — وسائل الحماية السريعة التى تحتاجها الطبقة العاملة فى الزراعة :

إلى أن يتم تنفيذ البرنامج الذى يؤدى إلى زيادة الإنتاج وفتح أبواب العمل وتحقيق الإصلاح الزراعى ، لايمكن أن يترك صغار المستأجرين وعمال الأجرة الزراعيين يقاسون نتائج اختلال العرض والطلب لزيادتهم عن حاجة الأرض وعدم وجود أبواب رزق أمامهم فى غير الزراعة ودخلهم الآن لا يفى بسد حاجاتهم الماسة من الغذاء أو الكساء .

ويدرس المجلس الأعلى لشئون العمال الفلاحين ما تقدمت به وزارة الشئون الاجتماعيـة من مقترحات بهذا الشأن تتلخص فيما يأتى :

(١) وضع حد أدنى لأجور عمال الزراعة بحيث يفى بأقل مطالبهم الضرورية التى تحدد على أساس من الدرس والإحصاء .

(٢) وضع حد أعلى لإيجار الأرض الزراعيـة يتناسب وجودتها ويتغير سنويا وفقا لتغير حالة المحاصيل وأسعارها .

ولن يضير ذلك الإنتاج الزراعى فى شىء بل يخدمه ، فالفدان الذى يغل للمالك الذى يزرعه على الذمة ٣٠ جنيها مثلا فى حين لا يحصل العامل نظير عمله طول العام إلا على خمسة جنيهات أو أن الفدان الذى يؤجر بثلاثين جنيها لايتبقى بعد سدادها للمالك ما يكفى لسد حاجات المستأجر ، سيغل نفس القيمـة ، فيما لو زيدت الأجور أو خفضت الإيجارات . وكل ما هنالك أن حصة المالك ستهبط إلى ٢٥ جنيها فى حين تزيد حصة العامل أو المستأجر بمقدار الخمسة جنيهات هذه .

بل نستطيع أن نقرر مطمئنين إلى أن الدخل الزراعى لابد وأن يرتفع نتيجة لارتفاع مستوى معيشة الفـلاح وتحسن صحته . إذ مما يؤسف له أن البحث أثبت أن ما ينتجه الفلاح المصرى

يوازى ١/٧ ما ينتجه زميله الأمريكى و ١/٥ ما ينتجه زميله الإنجليزى ولا يمكن أن يكون هذا الفرق الجسيم راجعا كله لانتشار استعمال الآلات فى تلك البلاد .

وأذكر لحضراتكم أنه فى السويد، حيث الظروف الزراعية أقل ملاءمة من مصر ، سواء من حيث التربة أو وسائل الرى ، يتقاضى العامل الزراعى عشرة قروش فى الساعة الواحدة ومع ذلك فالزراعة مربحة هناك .

ولا شك أن رفع الأجور أو خفض الإيجارات الزراعية سيكون له بجانب فائدته فى رفع مستوى معيشة الغالبية العظمى من سكان البلاد فائدة محققة للملاك الزراعيين سواء فيما سيعود عليهم من خير نتيجة لزيادة القوة الإنتاجية للفلاحين أو من حيث استقرار هؤلاء الفلاحين وطمأنينتهم .

* *

أما عن النواحى الأخرى التى تشملها الحالة الاجتماعية للفلاح فهى :

١ — الصحة :

لا أريد أن أكرر لحضراتكم ما نعرفه جميعا من أن الفلاح محروم من وسائل الوقاية من الأمراض أو من وسائل العلاج الميسرة المستكملة وأنه تبعا لذلك فريسة لجيش كبير العدد من الأمراض التى تنغص عليه عيشته وتهدم قدرته وتودى بحياته .

و إن كان زيادة دخل الفلاح لا بد وأن ترفع بطريق غير مباشر من مستوى تغذيته وصحته إلا أنه على كل حال لا يجوز أن يبقى محروما من الوسائل الصحية للوقاية والعلاج .

(أ) وسائل الوقاية :

من الواضح أن توقى الأمراض أكثر ثمرة من علاجها ولو قدرت الدولة أن تسوى بين عمال الريف وعمال المدن فى العناية لتعين وضع برنامج ينفذ فى أمد قصير لعامين أو ثلاثة يحقق :

(١) توفير مياه الشرب الصالحة لكل فلاح ولا يجوز أن يكون موضوع كهذا محل أخذ ورد . ويسرنى أن أذكر أن الكوليرا كان لها بجانب ويلاتها فضل فى التنبيه إلى خطورة هذا الموضوع . وقد قررت الحكومة تعميم مياه الشرب فى القرى فى أقصر وقت .

(٢) توفير دورات المياه (الأدشاش والمغاسل والمراحيض فى كل قرية) .

(٣) ردم البرك وهذه أيضا ليست بالعملية المستعصية .

(٤) إبادة الحشرات الناقلة للأمراض عن طريق الكيماويات الحديثة مثل د. د. ت. وغيره وقد أصابت بعض الدول المجاورة لنا مثل سوريا ولبنان نجاحا باهرا فى توقى الأمراض بهذه الوسيلة . كما أثبتت الجهود التى بذلت فى مصر لمقاومة الأوبئة التى انتابتها فى السنين الأخيرة النتائج الباهرة التى حققها استعمال تلك الكيماويات .

ولا شك أن ما ينفق فى سبيل توفير البيئة الصحية فى القرى جدير بالتبدية على أى وجه آخر من أوجه الإنفاق كما أن ما سيتكلف سيكون قليلا إذا ما قورن بما نصرفه بصفة مستمرة وبنتائج محدودة فى معالجة الأمراض المتوطنة وغيرها .

وسيكون لأعمال الإنشاء هذه فى الريف أثرها فى تعميره والإقبال عليه وفتح أبواب الرزق أمام أبنائه .

ويسرنى أن أذكر لحضراتكم أن هناك مشروع قانون يبحثه مجلس النواب الآن لإلزام أصحاب العزب بتوفير السكن الصالح وبعض الخدمات الصحية والاجتماعية على نفقتهم لفلاحيهم .

(ب) وسائل العلاج :

دخل الفلاح ضئيل متقطع لا يسمح لنا بالتفكير فى تطبيق نظام للتأمين الصحى يساهم فيه . فعلى الدولة أن توفر أماكن الرعاية الصحية وأقصد دور رعاية الأم والطفل ودور العلاج من عيادات ومستشفيات بحيث تكون الاستفادة الصحية منها فى ميسور كل فلاح .

ولست من المؤمنين بأن هناك نقصاً فى عدد الأطباء يحول دون ذلك . فلو وزع الأطباء بالعدالة بين الريف والمدن ، وهو ما يخالف وضعنا الحالى ، إذ بالقاهرة وحدها حوالى ألفين طبيب أو ما يقارب نصف عدد أطباء القطر .

ولو جوزى الأطباء الجزاء العادل الذى يمكنهم من التفرغ لعملهم الحكومى لتوافر العدد اللازم لكل المنشئات الصحية ولتضاعفت خدماتها نتيجة لتفرغ الأطباء .

وقد وضعت بعض الدول كرومانيا تشريعات تقضى بألا يصرح لطبيب متخرج بمزاولة المهنة إلا بعد أن يعمل مدة معينة كسنة أو سنتين فى وحدة قروية فيخدم بلاده ويستكمل مرانه .

٢ — التعليم :

لن أكرر على أسماع حضراتكم أننا بعد مضى ربع قرن على صدور التشريع الخاص بالتعليم الإلزامى ، وعلى قانون مكافحة الأمية بضع سنوات ، أن هناك ما يزيد على حوالى ٨٠٪ من سكان القطر لا يعرفون القراءة والكتابة . ونسبة الأمية تزيد عنها فى المدن . وقد استطاعت دولة كتركيا القضاء على هذا النقص فى أقل من عام . أسأل الله أن يوفقنا إلى إجابة مثل هذا النجاح وهو أمر ليس

بالمستحيل . إلا أن التعليم الآن يشمل فى نظرى كافة الأمم المتحضرة ما هو أوسع بكثير من محو الأمية فالمفروض فى التعليم الأساسى . أن يهيئ التلميذ لأن يكون مواطنا صالحا أعرف بحقوقه وواجباته بجانب ما يجب أن يتعلمه من مقومات حياته بأن يعرف كيف يعنى بصحته أو كيف يصلح أرضه بطريقة أكفأ وأحدث . على أن يسير بجانب تعليم الصغار هـذا تعليم اليافعين حتى لا يعود التلاميذ إلى ما كانوا عليه بمجرد تركهم للمدرسة وحتى يرتفع مستوى الثقافة والعرفان بالقرية .

ويسرنى أن أقرر أن المدارس الريفية التى تنشئها وزارة المعارف، والتى يقوم التعليم فيها على نظام اليوم الكامل ، يقضى التلاميذ نصفه فى الفصول والنصف الثانى أما فى فصل المدرسة أو فى مشاغلها حيث يلقون بعض الصناعات الريفية .

ونرجو أن توضع الخطة العملية لتحويل كافة مدارسنا الالزامية فى القرى إلى مدارس ريفية مع استكمال النقص فى عددها على أن يوضع النظام الذى يكفل فتح ثلث المدارس فى المساء لاداء رسالتها الثقافية نحو الكبار من أبناء القرية وليس هذا الاقتراح ايضا بالمستحيل التحقيق .

٣ — وسائل الترفية والتسلية وتمضية أوقات الفراغ :

أشعر بحرج كبير فى تناول هذه الناحية فى الوقت الذى يفتقر فيه الفـلاح إلى أقل مقومات الحياة إلا أنه مما لا شك فيه أن حياة القرية المصرية مظلمة تعسة مملة لا يقطعها نور ولا مرح.

ويسرنى أن أذكر أن السينما والمسرح الشعبى المتنقل الذى ترسله وزارة الشئون الاجتماعية للقرى قد لقى اقبالا منقطع النظير من أبنائها. كما أنه يجمع بين التسلية والعائدة فيما يعرض للفلاحين.

كما أن هناك مشروعاً يدرس الآن لتعميم الاذاعة فى القرى وأرجو أن يأتى الوقت الذى تدخل فيه الحياة والبهجة إلى قريتنا المصرية كما هو الحال فى قرى الريف فى البلاد الأخرى .

الحالة الأدبية والمعنوية للفلاح

لاشك أن حالة القنوط والاستسلام والغم التى تسيطر على الفلاح الآن ماهى إلا نتيجة منطقية لفتك أعدائه الشهيرة وهى فقره ومرضه وحرمانه من التعلم فلو ضمن الفلاح دخلا مستقرا معقولا ونجا من تناوب الأمراض على جسمه واستمتع بنور المعرفة لأصبحت حالته غير هـذه الحالة ولتحول إلى ذلك المواطن المطمئن الهانىء القوى المستنير ، كما نتمنى أن نراه ، وكما هى الحال مع ابن الريف السليم فى كافة الأمم المتقدمة .

الآن ، وقد استعرضنا مختلف النواحى لحياة الفـلاح الاجتماعية أريد أن أنتقل إلى الناحية العملية، فأتكلم على ما هو قائم. إلا أننى قبل ذلك أريد أن أوجه النظر إلى نقطتين غاية فى الأهمية وهى أن هذه النواحى ليست رؤوس مسائل مستقلة بل هى وحدة متشابكة فالفقر يهدم الصحة ويعوق التعليم كما نشاهد فى أبناء فقراء الريف الذين يضطرون للعمل بدلا من المواظبة على الدراسة والمرض يضعف الانتاج ويؤثر على التعليم . والجهل يزيد الفقر ويحول دون توقى الأمراض . فهذه المجموعة من الأدواء يجب أن تعالج معا وفى وقت واحد حتى يثمر العلاج .

النقطة الثانية وهى أن الفلاح آدمى وليس جماداً وأنه يتعذر إصلاح حاله رغم أنفه أو حتى دون اقتناعه ورغبته . ولن تستطيع الدولة وحدها أداء كافة الخدمات للفلاحين والقرى ملأى بمن يصلحون للقيادة وممن يعرفون الظروف المحلية. فيجب الاعتماد على أهل الريف أنفسهم وإرشادهم وتفهيمهم وكسبهم، حتى يضعوا يدهم فى يد الدولة فيثمر الاصلاح وتهبط الأعباء التى تقع على كاهل الدولة .

النقطة الثالثة : أننا لو أردنا الاصلاح الناجز فعلينا أن نعرف قدرتنا ونكون عمليين فنجعل لقلة التكاليف والبساطة المكان الأول من الاعتبار ، ونعنى بالخدمات التى سينتفع بها الفلاح مبتعدين عن الابهة والفخامة والرونق .

على هـذه الأسس الثلاثة وهى شمول الخـدمات للنواحى الاقتصادية والصحية والثقافيـة والاجتماعية ثم إقناع الأهالى وكسبهم للمساهمة، ثم البساطة والرخص فى التكليف، وضعت وزارة الشئون الاجتماعية مشروع المراكز الاجتماعية الذى تنفذه بنجاح فى الريف المصرى منذ سبع سنوات . ويخدم المركز الاجتماعى ألفاً من السكان فى قرية واحدة أو مجموعة من القرى المجاورة وتشمل منشآته صالة للاجتماع بها مكتبة ريفية وجهاز راديو، وداراً لرعاية الأم والطفل به أسرة للوالدات وعيادة خارجية ملحق بها صيدلية صغيرة، ذلك بجانب عمليات مياه الشرب والحمامات والمغاسل ودار لتعليم الصناعات الريفية وناد قروى وملعب لأبناء القرية .

ويشترط لانشاء المركز الاجتماعى أن يتبرع الأهالى كبيرهم وصغيرهم بمبلغ ١٥٠٠ جنيه وفدانين من الأرض ولا يقبل التبرع من ثرى واحد إذ المقصود أن يشعر الأهالى جميعا أن هذا المركز مركزهم .

(١) ويكل مركز اجتماعى اخصائى زراعى من خريجى كلية الزراعة الذين تلقوا منهجا خاصا فى الخدمة الاجتماعية الريفية ، يعمل على تحسين الإنتاج الزراعى باستعمال البذور الجيدة والأساليب المهذبة، وإدخال سلالات الدواجن والماشية الممتازة وإرشاد الفلاحين فى مقاومة الآفات وإدخال الزراعات المربحة كالفاكهة والخضر . كما يعنى بنشر الصناعات المنزلية للاستفادة من منتجات المنطقة ولمساعدة الفلاحين فى استغلال أوقات فراغهم الطويلة .

كما يعنى الاخصائى بالناحية الاجتماعية فيساعد فى فض المنازعات ومحاربة العادات الضارة وتنظيم الاحسان والزكاة وفتح الفصول الليلية وتنظيم المحاضرات وغير ذلك .

(٢) حكيمة زائرة صحية من مستشفى القصر العينى تعنى بالحوامل والوالدات والأطفال كما تعنى بتلاميذ المدارس الالزامية، وتقوم فى نفس الوقت، بمهمة المرشدة الاجتماعية فتزور المنازل وتنصح رباتها وتراقب النظافة وتدرب بنات القرية على أعمال الاسعاف وتلقنهن أشغال الابرة والتريكو وغير ذلك .

(٣) طبيب مقيم يعمل على توفير البيئة الصحية فى القرية ، ويعالج الجميع بالمجان ويصرف لهم الدواء .

إلا أنه بسبب تعذر الحصول على الأطباء بالشروط التى تقدمها لهم الحكومة ، استعيض عن الطبيب المقيم بطبيب حر يزور القرية ثلاث مرات فى الأسبوع على الأقل ، ويتولى أهل القرية أنفسهم اختيار هذا الطبيب من مدينة مجاورة، والتعاقد معه ويدفعون أجره مما يحصلونه من رسم بسيط للعلاج ، وما يحصلون عليه من إعانة من وزارة الشئون الاجتماعية . ويسرنى أن أذكر أن هذا النظام يمكن الطبيب من الحصول على الأجر الملائم ، ويلزمه بتنفيذ الاشتراط فيما يختص بساعات العمل ، كما يشعر الفلاحين بكرامتهم .

ويقوم العمل فى تلك المراكز على أساس أهلى، فتشكل لجنة للبناء، وأخرى للمسائل الصحية، وثالثة للتعليم ، ورابعة لفض المنازعات ، وخامسة للزراعة ، وسادسة لتنظيم الإحسان ، وتحصل هذه اللجان على إعانات من وزارة الشئون الاجتماعية ، وهذه اللجان هى التى تقيم المبانى وتتولى كل أوجه النشاط ، وما موظفو المركز إلا أخوة ومرشدين وموجهين ومشرفين .

وقد ثبت بالدليل المادى أن المبانى بهذه الطريقة تتكلف حوالى نصف ماتتكلفه الحكومة فيما لو أقامتها بمعرفتها ، وقد استطاعت بعض القرى ردم البرك بنفقات لا تبلغ عشر ما تتكلفه الحكومة فى القيام بنفس العمل .

ويسرنى أن أكرر أن العمل بهذه المراكز سار بنجاح ملحوظ ، وأن حالة القرى التى تخدمها فى تقدم ، وأهاليها يزدادون حماسا للخير والاصلاح والتقدم ، وقد أبانت كارثة الكوليرا قيمة تلك المراكز بطريقة عملية وبفضل جهود موظفين مقيمين بالقرى يعرفون أهلها، ويخدمونهم وبفضل توفير مياه الشرب، وأحواض التطهير والارشاد الصحى، وسرعة التبليغ والعزل بفضل يقظة الأهالى ومعاونتهم ، بقى الكثير من تلك القرى نظيفا تماما رغم إصابة القرى المجاورة ، وحيث ظهرت إصابات أوقفت فى أقرب وقت ، وكانت إصابات قرى المراكز الاجتماعية بنسبة تقل بشكل ملموس عن إصابة القرى المجاورة .

ويوجد الآن ٥١ مركزا اجتماعيا وجارى إنشاء ثلاثين جديدة ، وسيبدأ العمل فيها بعد شهر أو اثنين ، وبذا يبلغ مجموع السكان الريفيين الذين تخدمهم تلك المراكز ما يقرب من مليون .

والحكومة قررت تعميم تلك المراكز بما يتفق والظروف المالية ، وتوفر الفنيين اللازمين للعمل فيها .

وقد وضع البرنامج اللازم لتنسيق خدمات تلك المراكز والمجموعات الصحية والوحدات الزراعية بحيث تصبح هذه المجموعات والوحدات هيئات مركزية تعتمد عليها المراكز الاجتماعية فيما تستطيع أداءه من خدمات فنية متخصصة .

ويسرنى أن أذكر أنه رغم التبرع الكبير الذى نطالب به قبل إنشاء كل مركز اجتماعى ، وهو ١٥٠٠ جنيه وفدانين من الأرض ، فإن أهل الريف لمسوا قيمة تلك المراكز ، حتى بلغ عدد الجهات المتقدمة من تلقاء نفسها لانشاء مراكز بها عن استعدادها للوفاء بالتبرع ٥٢ جهة مع أن المقرر إنشاؤه هو ٣٠ مركز فقط .

وقد اطلعت ، وكلى غبطة ، على قرارات مؤتمر العمل الاقليمى للشرق الأقصى الذى لم تكن مصر ممثلة فيه ، إذ قد أوصى فيما يختص بخدمة أهل الريف إلى عظيم قيمة مشروع المراكز الاجتماعية الذى تنفذه إدارة الفلاح فى مصر، وسلامة الأسس التى يقوم عليها العمل منوها بمزايا توحيد الخدمات وتنسيقها وتعاون أهل القرى أنفسهم فى تنفيذ مشروعات الاصلاح .

كما أنه مما يشرفنا فى مصر، أن أعضاء مؤتمر الأغذية والزراعة لدول الشرق الأوسط قد زاروا قرية المنايل وأظهروا كل تقدير وإعجاب لنظام العمل وتنسيقه ، وقد أبدى السير جون أور رئيس هيئة التغذية والزراعة الدولية، إن خير ما تعمله كل البلاد الزراعية أن تنقل هذا النظام وتطبقه فى قراهم .

وقد أوصى المؤتمر المذكور عند تناوله لموضوع الاصلاح الريفى باتباع الأسس التى تسير عليها المراكز الاجتماعية فى مصر .

وفى ختام حديثى أسال الله أن يرعى الفلاح ، وأن يوفق العاملين إلى ما يستحق من عناية وخدمة ، حتى يصل الشعب المصرى إلى المستوى الذى نرجوه له جميعا فى عهد حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم راعى النهضة الاجتماعية الحديثة .

والسلام عليكم ورحمة الله .

...

المحاضرة الخامسة

القرية الأنموذجية

لحضرة صاحب السعادة فؤاد أباظه باشا

مدير عام الجمعية الزراعية الملكية

سيداتى وسادتى :

أتقدم بالشكر لحضرات القائمين على الجامعة الشعبية على تهيئة هذه الفرصة لألقى كلمة عن "القرية الأنموذجية" ، وتعتبر كلمتى حلقة من سلسلة المحاضرات التى نظمتها هذا العام لإصلاح الريف من جميع نواحيه ، وأرجو أن توفق الجهود التى تبذل للعمل لخير الفلاح ورفع مستواه .

حالة الريف والقرى سيئة بلا ريب ، ومن نافلة القول سرد ذلك بتفصيل على حضراتكم ، لعلكم من الريف ، وقد سبقنى من المحاضرين فى هذه القاعة من تحدثوا عن حالة الفلاح الاجتماعية والثقافية والصحية والاقتصادية ، بحيث لا يتطلب الشرح مزيدا ، ولكن اتفقت كلمة الجميع على أنه لا بد من عمل شىء للفلاح ، فما هى عاطفة رحمة فقط ، ولا هو نوع من الشفقة ، ولكنها المصلحة القومية تسوقنا إلى الدعوة والعمل على إصلاح الريف برجاء أن يؤدى التقدم فى الريف إلى إسعاد أهله ورفع مستواه وزيادة رخائه ، ثم بناء حاجز متين يحول دون تطرق المبادئ والمذاهب التى تشكو منها معظم الأمم والتى أصبحت خطرا على كيان العمران إن لم تحسن معالجتها لأن ثروتنا العقارية من زروع وضروع تتركز فى الريف .. ومن من المصريين لا تربطه بالريف رابطة القربى ولا يمت لأسرة بصلة ؟ فاذا تكلمنا عن الريف فاننا نتكلم عن مصالحنا ومصالح أسرنا وثروتنا .

ولعل أول الأمور الجديرة بالنظر هو تحسين القرية المصرية بحيث تصبح القرية الأنموذجية التى نصبو إليها ، والتى تتوافر فيها شروط الصحة ثم شئونها الاجتماعية والثقافية وغير ذلك من العوامل التى تعمل على إسعاد أهلها ورفع مستوى معيشتهم .

وبادئ ذى بدء ، يختار مكان القرية بحيث يكون مرتفعا بقدر الإمكان عن سطح الأرض المحيطة بها ، وبما لا يقل عن متر من أعلى منسوب لمياه الرشح ، كما يجب أن يكون بعيدا عن المستنقعات والمقابر وقريبا من طريق زراعى عام ، كما يجب أن تردم المستنقعات الموجودة فعلا بالقرب من القرى الحالية .

ولتوفير الشروط الصحية يجب الابتداء بالمسكن الذى يلزم أن يكون ذا سعة كافية ، يدخله الضوء والشمس والهواء من نوافذ وفتحات كفيلة بتحقيق هذا الغرض ، وأن يحتوى على مرحاض يصرف فضلاته بطريقة صحية مهذبة ، وحظيرة للمواشى تنشأ منفصلة فى موضع ملائم داخل المسكن أو خارجه ، مع موالاة نظافتها والعناية بها ، ويجب أن يخصص مكان عام فى موضع ملائم بالنسبة لموقع القرية يحفظ فيه أكوام السباخ البلدى والأحطاب استكمالا لأساليب النظافة ومنعا لانتشار الحرائق .

ويجب أن يراعى فى إقامة المساكن فى القرية شق طرق فسيحة تمتد شرقا وغربا وشمالا وجنوبا ، وتلتقى جميعها فى متسع أو ميدان يتوسط القرية على أن يحتوى على المرافق العامة التى تستلزمها شئون القرية من إدارة وتعليم وغير ذلك .

وهذا بخلاف طرق فرعية تفصل بين مجموعات المساكن بحيث تنفصل كل مجموعة عن الأخرى .

وربما كان من أهم الأغراض التى لا تقل شأنا عن إقامة المساكن تدبير مياه الشرب الصالحة للانسان والحيوان ، وذلك بانشاء طلمبة عامة ترفع المياه إلى خزان يوزعها على حنفيات توضع فى أمكنة مناسبة فى أنحاء القرية ، يستمد منها السكان حاجتهم ، كما تمد المراحيض العامة بالماء النقى ، سواء كان مصدر الماء هو الترع أو الآبار الارتوازية الصالحة ، مع وجوب إيجاد مرشحات أو استعمال مواد مطهرة حسب توصيات وزارة الصحة .

ولا بد لتوفير الصحة للاهلين من إنشاء حمامات ومغاسل عامة ، مع وجوب فصل الجنسين ، تستمد ماءها من خزان المياه .

ويجب ألا تغفل شأن آفة من أخبث الآفات وهى الذباب وذلك باستعمال المطهرات والمركبات الحديثة بمعرفة فرق دورية لمكافحتها فى الدور وأكوام السباخ .

ويشرف على جميع النواحى الصحية فى القرية أطباء المجموعة الصحية ، التى برهن وجودها فى السنوات الأخيرة ، على فوائدها الجزيلة ، فاذا اتخذت المجموعة الصحية التى أنشأتها الجمعية الزراعية الملكية فى تفتيشها ببهتيم مثالا لهذه المجموعات فإننا نجد أنها قامت بأعمال جليلة من حيث وقاية التفتيش والقرى المجاورة له من الأوبئة وعلاج الأمراض المتوطنة ، مثل البلهارسيا والانكلستوما والرمد وغيرها ، والعناية بالحوامل أثناء حملهن ، ودرء مضاعفات الحمل مثل أمراض الزلال والأمراض السرية ، والإشراف على توليد الحوامل وحضانتهن وأبنائهن ومتابعة العناية بالمولودين وإسعاف المرضى بصفة عامة ، مما خفف عن الفلاحين كثيرا من المتاعب الجسام التى كانوا يتكبدونها فى الانتقال إلى مستشفى المديرية بحيث كانت تمنعهم هذه الصعاب من الالتجاء

إلى الطبيب إلا بعد احتضارهم و بعد أن تكون قد عجزت جهود حلاق الصحة عن شفائهم، إن لم تكن أدت إلى هلاكهم .

وفى البلاد الآن نهضة مباركة ، تهدف إلى تعميم المجموعات الصحية والمراكز الاجتماعية ، بحيث نصل فى وقت قريب إن شاء الله ، إلى عدد واف من هذه المجموعات الصحية والمراكز الاجتماعية يخدم كل منها قرية واحدة ، أو عدة قرى متجاورة ، يكون عدد سكانها ١٠,٠٠٠ نسمة ، فاذا استحكمت الصلات الطيبة بين القائمين بشؤون المجموعة الصحية والمراكز الاجتماعية من طبيب وممرضات وزائرات صحيات و بين سكان القرى وعائلاتهم ، تحقق الغرض المنشود ، وخفت و يلات المرض والجهل بأسبابه إلى حد كبير ونرجو أن يحقق الله ذلك .

ولا تحقق الأغراض الصحية ، مهما بذلت العناية فى مقاومة الأمراض واتباع الوسائل الواقية ، من غير تحسين الشئون الاجتماعية فى القرية من تثقيف وتهذيب وتنمية الروح الرياضية المثالية .

ومن رأيى أن يسند إلى قاطنى القرية نفسها جانب كبير من العمل، بعد توجيه ومعاونة هيئات الدولة التى تعنى بالشئون الاجتماعية الريفية . ويتم ذلك بتشكيل مجلس للقرية يتألف من نخبة من أهلها المشهود لهم بسداد الرأى وحسن إدراك الأمور . وفى يقينى أنه إذا تشبع هؤلاء بروح العمل أمكن تذليل كثير من الصعاب والعقبات . ومن مهمة هذا المجلس العمل على توطيد العلاقات الطيبة بين العائلات، وفض المنازعات وتنظيم الإحسان، وجمع الزكاة والعناية بشئون القرية نفسها ، مثل النظافة العامة، ومراقبة أعداد وتوزيع المياه، ومحاربة الخرافات والعادات السيئة وتقريب إرشادات الطبيب والمهندس الزراعى والزائرة الاجتماعية إلى أذهان أهل القرية.

وإن من أهم الأمور التى يجب أن يعنى بها أولا الثقافة الدينية ، وإنشاء مسجد فى ميدان القرية وأعمال الوعظ والتثقيف الروحى . ولعل من أكبر الأمور التى تجمع بين قاطنى القرى الاحتفال بالمواسم الزراعية والأعياد القومية . فانه فضلا عن تذكيرهم بنعم الله عليهم وإدخال البهجة والحبور على نفوسهم فإنها ثقافة تعليمية . هذه هى الأمور التى فطنت الجمعية الزراعية الملكية لأهميتها . فالجمعية تقيم مهرجانا لحصاد القمح وتحتفل بوفاء النيل وبعيد جنى القطن، وذلك فضلا عن المواسم الدينية . وتوزع الكساوى واللحوم والحلوى مما يرفه عن فلاحيها بعض الترفيه . وحبذا لو عنيت البلاد جميعها بالاحتفال بوفاء النيل الذى يقتصر الاحتفال به على القاهرة وكذلك أعياد حصاد القمح وغيرها مما تقدم .

والروح الرياضية هى روح سمحة بلا ريب . إذ تخلص المرء من أنانيته وتعلمه ضبط النفس إذا هزم ، وعدم الاستهتار بخصمه إذا انتصر عليه . فاذا تألفت فى القرى فرق رياضية تحت

إشراف مجلس القرية للتحطيب والجرى والفروسية والكشافة وغيرذلك من ضروب الرياضة الأخرى ، وتخصص لها فى القرية ساحة للألعاب ، فما لا شك فيه أن الخلق الريفى يسمو و يعد جيلا من الشباب الأقوياء يكون عدة للمستقبل .

ولابد، ونحن بصدد الكلام على إنماء الروح الاجتماعية للقرية، من التنبيه إلى ضرورة إنشاء ندوة أو مضيفة تغنى عما كان يعرف قديما " بالمصطبة " وانى لا أبالغ إذا ذكرت أن الروح الاجتماعية كانت توجد فى عدد كبير من القرى المصرية واصبحت الآن لا توجد إلا نادرا بسبب نزوح العائلات الكبيرة عن الريف إلى المدن .

ويلائم القرية ، فيما أعتقد ، ذلك النوع من التعليم الذى يجمع بين الثقافة العامة وناحية من الصناعة أو الفن ، بما يناسب ظروف كل قرية مثل المدارس الريفية التى تنشئها حديثا وزارة المعارف العمومية والتى يدرب فيها الأطفال . فضلا عن التعليم الثقافى فى ناحية تفيد القرية فى المستقبل وذلك بتعلم حرفة زراعية أو صناعة ريفية محلية : مثل صناعة المكانس فى القرى التى تنتج ذرة المكانس مثلا، أواستخراج الأرواح العطرية من أزهار الموالح وغير ذلك مما تتوافر مواده الخام فى محيط القرية .

يضاف إلى ما تقدم تعميم جمعيات التعاون المنزلية والزراعية التى إذا حسنت إدارتها، قامت بأجل الخدمات لأعضائها من الفلاحين . فتوفر لهم حاجياتهم المنزلية بأسعار معتدلة وتمدهم بالتقاوى الجيدة التى تحصل عليها من المصادر المضمونة وكذلك الأسمدة الكيميائية . وتقوم ببيع حاصلاتهم وترفع عنهم الغبن الذى يلحق بهم من استغلال التجار .

أيها السادة :

يوجد بمصر حوالى أربعة آلاف قرية . وتختلف مساحة الأرض التى تشغلها القرية الواحدة بين عشرة أفدنة وخمسة عشر فدانا وخمسة وعشرين فدانا. و بعضها تزيد مساحته على ثلاثين فدانا فهل يمكن تحويلها كلها طفرة واحدة إلى قرى نموذجية ؟ الجواب أن هذا أمر بعيد المنال .

على أنه توجد بعض الحلول التى يمكن أن تؤدى إلى هذه النتيجة فى زمن مناسب خصوصا إذا نفذ اقتراح مشروع القانون الخاص بفرض التزامات صحية واجتماعية على الملاك الزراعيين وهو معروض على البرلمان الآن .

(الأولى) قيام كل مالك لمزرعة أوعزبة بإصلاح شأن عزبه ، وذلك أسوة بما فعلته الخاصة الملكية والجمعية الزراعية الملكية وحضرات أعضاء رابطة إصلاح العزب وغيرهم .

(الثانية) أن يساهم الملاك فى تعمير القرى و إصلاحها على مثال ما فعله المغفور له الأمير عمر طوسون فى قرية ميت زنقر بمركز طلخا .

وبهذه المناسبة نورد فيما يلى تكاليف بناء المنازل القروية من مختلف مواد البناء قبل الحرب و بعدها .

١ — فى سنة ١٩٣٤ شيدت الجمعية الزراعية الملكية العزبة الحمراء بتفتيش بهتيم من الطوب الأحمر "ضرب السفرة" والأسمنت المسلح . فالمنزل الكبير الذى يشغل مساحة قدرها ١٣٠ مترا مربعا والذى يحتوى على ثلاث حجرات إحداها ذات أرضية من الأسمنت وصالة وحظيرة للمواشى ومرحاض ، وفناء نصف مسقوف ، وفرن تكلف بناؤه ١٩٨ جنيه . والمنزل الصغير الذى يشغل مساحة قدرها ٨٠ مترا مربعا ويتألف من حجرتين احداها ذات أرضية من الأسمنت وحظيرة للمواشى ومرحاض وفناء نصف مسقوف وفرن تكلف بناؤه ١٢٥ جنيه وذلك فى سنة ١٩٣٤

٢ — وفى سنة ١٩٣٦ شيدت الجمعية العزبة الخضراء مراعية أن تتوفر فيها وفى مساكنها جميع الشروط الصحية التى توفرت فى العزبة الحمراء مستعملة فى بنائها الطوب "النى" وعروق الخشب وألواحه . وتكلف بناء المنزل الذى يتألف من حجرتين وصالة وزريبة للمواشى ومرحاض وفناء نصف مسقوف مبلغ ٢٥ جنيه وذلك فى سنة ١٩٣٦ .

٣ — وفى سنة ١٩٤٧ قامت رابطة إصلاح العزب بتقدير نفقات إنشاء منزل قروى أنموذجى يتكون من حجرتين وفرن وحظيرة للمواشى ومرحاض وحوش سماوى ويشغل مساحة قدرها ١١٦ مترا مربعا .

	جنيه
إذا كانت جميع المبانى بالطوب الأحمر	٨٨
إذا كان الأساس بالدبش والحوائط بالطوب الأخضر	١٠٣
إذا كانت جميع المبانى بالطوب الأحمر	٢٦٥

ويرى من هذا أن تكاليف البناء بالطوب الأحمر تزيد على ثلاثة أمثال تكاليف البناء بالطوب الأخضر .

على أنى ، أيها السادة ، أذكر أنى من دعاة البناء بالطوب النى بل أفضله على الطوب الأحمر فى بناء العزب والقرى فى الوجه القبلى ، وما يزيد على النصف الجنوبى من الوجه البحرى ، بحيث يبدأ الخط الوهمى الفاصل بين مبانى الطوب الأحمر والطوب النى فى مصر من القنطرة على قنال السويس مارا بجنوب تل راك بالشرقية والسنبلاوين بالدقهلية وبحرى محلة روح بالغربية وايتاى البارود بالبحيرة إلى أبى المطامير فى الصحراء . وذلك لمناسبته لأحوال الطقس الحار والبارد ورخص تكاليفه . وأرى بحق أن مشكلة بناء القرى فى طريق الحل إذ هى ليست خاصة باختيار نوع المواد الخام بل على الأخص فى توفير الشروط الصحية والبيئة الملائمة لسكان القرى .

ومما هو جدير بالذكر أننى قد شاهدت فى أثناء زيارتى للولايات المتحدة الإمريكية فى سنة ١٩٣٩ فى ولايتى أريزونا وكاليفورنيا — وجوهما وأحوالها الزراعية شبيهة بجو مصر وأحوالها من نواح عديدة — كثيرا من البيوت والمكاتب وحتى بعض الفنادق ودور الحكومة مبنية من الطوب "النى" وذلك لتلطيف حرارة الجو صيفا وحفظ الدفء شتاء .

وقد اقترحت فى رابطة إصلاح العزب أن تعمل الرابطة على إيجاد مهندسين معماريين للطوب النى على مثال ما هو متبع فى الولايات المتحدة وإيجاد نقابة لهم . إذ برغم الدعاية لذلك منذ سنوات فإن قليلا من المهندسين المعماريين من يهتم بذلك لأسباب عديدة .. ولكن الاصلاح الفعلى لحالة العزب لا يتسنى على وجه أقرب للرضا إلا إذا جعلنا سياستنا تقوم على أن تكون التكاليف قليلة .

فاذا احتذى المزارعون حذو الجمعية الزراعية التى شيدت عزبة مستوفاة للشروط الصحية والمرافق الاجتماعية بالطوب الاخضر — ويفضلها الفلاحون على مبانى الطوب الاحمر أو مافعلته الجمعية من تهذيب عزبة قديمة بقليل من الكلفة أو ما يقوم به حضرات أعضاء رابطة إصلاح العزب من البدء بمزارعهم تكون البلاد قد خطت خطوة كبيرة فى سبيل انشاء مساكن نموذجية فيها سعادة وراحة لمعظم الفلاحين .

أما مسألة عمل القرى النموذجية فيصح أن يحتذى بما قام بعمله المغفور له الأمير عمر طوسون فى قرية ميت زنقر . فقد كانت هذه القرية — مثل بقية القرى المصرية — على جانب كبير من سوء الحال ، تشغل مساحة قدرها ١٤ فدانا وعدد سكانها ١٫٨٦٠ نسمة وعدد مساكنها ٣٠٨ منزلا حسب إحصاء سنة ١٩٣٧ .

وقد رأى سمو الأمير ، رحمه الله ، أن تنشأ قرية أخرى فى مكان أنسب من المكان الذى كانت تقوم عليه . فاختيرت لذلك قطعة من الأرض مساحتها ٤٠ فدانا وسط زمام الأرض وخططت القرية تخطيطا يحقق الأغراض المطلوبة ، من حيث النظام وسعة الشوارع وإنشاء ميدان فى وسطها تقع فيه مرافق القرية ومتنزه لتجميلها .

وقد وضعت قواعد وشروط معينة يسير عليها العمل فى إنشاء القرية الجديدة ، فالفلاح الذى يرغب فى بناء منزل جديد يعوض عن منزله بالقرية القديمة مساحة بمساحة .

وتقوم الدائرة بمساعدته فى نقل التراب اللازم للبناء والطوب وغير ذلك . وتقرر أن تبنى القرية كلها من الطوب "النى" .

سيداتى . سادتى :

أعرض على حضراتكم بعض المناظر بالفانوس السحرى عن بعض العزب الانموذجية والمساكن الصحية وما شاهدته فى أمريكا من مبان الطوب "النى"(١) .

لقد أوجزت أيها السادة فيما تقدم الآمال التى تجيش فى صدر كل مصرى عما يجب أن تكون عليه القرية الأنموذجية — والله أسأل أن يحقق هذه الآمال فى ظل راعينا الأكبر حضرة صاحب الجلالة الملك فاروق أيده الله وأفسح فى عمره أمين .

(١) أطفئت الأنوار وعرضت أكثر من مائة صورة موضحة لهذه المشاهد بالفانوس السحرى . وكان سعادة المحاضر يشرح هذه المناظر فى أسلوبه الساحر .

المحاضرة السادسة

روابط الطبيعة والتاريخ فى وادى النيل

للدكتور سليمان حزين
أستاذ الجغرافيا بجامعة فاروق الأول بالاسكندرية

حديث الوحدة فى وادى النيـل حديث يمكن أن يطول ، دون أن يمل الكتابة فيه الكاتبون أو أن يمل القراءة فيه القارئون . وهو ممـا يمكن أن يتناوله الباحثون من نواح وجوانب متعددة منها الناحية القومية الخالصة ، ومنها السياسية العامة ، ثم منها الناحية الدراسـية التى تبحث عن الوحدة فتردها إلى أصولها فى البيئة وفى التاريخ ،وتكشف عن مقوماتها فى الطبيعة وفى حياة الناس. وقد تناول الوحدة فى المدة الأخيرة كثير من الكتّاب فى الصحف والمجلات ، وفى بعض الكتب والنشرات ، وعمد هؤلاء الكتّاب فى أغلب الأحوال إلى استعراض الوحدة ومظاهرها العامة . أو إلى إبراز ضرورتها والحاجة إليها بالنسبة لأهل وادى النيل فى الجنوب والشمال . ولكن هناك ناحية تستحق البحث والتمحيص وتستأهل الدراسة والعرض ، تلك التى تمس الوحدة من حيث أساسها الطبيعى الذى ترتكن إليه ،ومن حيث طابعها التاريخى الذى تتسم به . فالوحدة فى وادى النيل أمر طبيعى ، قضت به ظروف البيئة منذ بدأ الإنسان يستقر على جوانب النيل ، وهى إلى جانب ذلك قد سارت مع الزمن ، وخلدت روحها خلود التاريخ ، وما ذلك كله إلا لأنها من نتاج بيئة فرضت على جماعات البشر أن تعيش متحدة على ضفاف النيـل ، وأن تعمل متكاتفة متساندة متكاملة ، وأن تستجيب لدوافع البيئة فى الوحدة على نحو لا نظير لمثله فى أى إقليم آخر من أقاليم الأرض .

ولعلنا أن نستطيع فى هذا الحديث أن نلم بطرف ، أو أطراف قليلة ، من مقومات هذه البيئة النيلية ، ومن مظاهر ما ترتب عليها من وحدة بقيت لأرض النيل على مر العصور ، وستبقى — إن صدقت فراسة العلم ، وهى صادقة لا محالة — ما عاشت سلالات البشر على ضفاف النيل .

وقد ينبغى أن نبدأ حديث الوحدة ونشأتها واستمرارها فى وادى النيل بأن نعرض لبعض المصطلحات والتعريفات الجغرافية التى جرت بهـا أقلام بعض الكتّاب فى غير كفاية من الدقة ، والتى ترتب على عدم العناية بتكييفها وتحديد دلالاتها غير قليل من سوء الفهم . . . فالكتّاب كثيرا ما يخلطون بين لفظى "حوض النيل" و "وادى النيل" على حين يفرق الجغرافيون بينهما تفريقا

ظاهرا ، فهم يقصدون بالحوض مجموعة الأراضى التى تغذى النهر بمياه الأمطار التى تسقط عليها وتلك التى يغذيها النهر بمياهه الجارية . وإذا طبقت هذه القاعدة على نهر النيل فإن حوضه يشمل الحبشة وهضبة البحيرات ،وهما تغذيانه بمياه الأمطار ، كما يشمل السودان ومصر ،وهما لا تغذيانه إلا بقدر محدود ولكنهما تتغذيان بمائه وتعتمدان عليه . أما وادى النيل فيمكن أن يصطلح على أن يقصد به ، فى عرف الجغرافيين ، تلك الجهات التى ترتبط فيها حياة السكان ارتباطا مباشرا وقويا بل حيويا بمياه النهر ، ويتخذ الارتباط صورا وأشكالا متباينة ، فقد يتمثل فى أن السكان يرتوون بمياه النهر ويسقون منه مزارعهم لانعدام المطر أو قلة كفايته فى فصل من السنة أو طوال العام ، وقد يتمثل فى اعتماد السكان ، الى حد قريب أو بعيد ، على صيد الأسماك وحيوان الماء من مجرى النهر ، كما قد يتمثل فى استخدام النهر كطريق للملاحة وشريان للاتصال ، إلى غير ذلك من مصالح الحياة وحاجاتها المباشرة . وإذا نحن طبقنا هـذه القاعدة على نهر النيل وجدنا الحبشة تخرج عن واديه وإن دخلت فى حوضه . فأهالى الحبشة لا يعتمدون على النهر فى الاستقاء أو فى الرى أو صيد النهر أو الملاحة ، وإنما تتجمع جداول النهر وتجرى روافده فوق أرض الحبشة دون أن تمس حياة السكان فى شىء ظاهر ، والمياه تنحدر فيهـا سريعة وتجرى متدفقة فى فصل الأمطار ، ثم تكاد ألا يكون بها ماء فى فصل الجفاف . ولو أن تلك الروافد العليا انعدمت أو لم توجد فى الحبشة إطلاقا ، ما تغير مجرى الحياة كثيرا فى تلك البلاد . وغاية ما حدث أن جريان الروافد الحبشية قد زاد من قيمة تلك الهضبة بالنسبة لبلاد أخرى تقع داخل نطاق "وادى النيل" وكذلك الحال فى الهضبة الاستوائية وإن اختلفت عن الحبشة بعض الشىء . ففوق الهضبة الاستوائية بحيرات متسعة ، وفيهـا بعض المجارى الصالحة للملاحة أو لصيد الأسماك ، وفى بعض الجهات تتصل حياة السكان إلى حد ما بالمسطحات المـائية والأنهر الجارية ، ولكن الحال هنا تختلف اختلافا ظاهرا عما يكون عليه الارتباط بالنهر فى أرض السودان ومصر، حيث يعتمد على النهر فى الاستقاء فى فصل معين من السنة أو طوال العام ، ويعتمد عليه فى الرى والزراعة إلا فى جهات خاصة من السودان الجنوبى فى موسم الأمطار ،ويعتمد عليه فى صيد النهر فى الجهات التى تقل فيها الزراعة كما هى الحال فى أراضى منطقة السدود وبحر الجبل والغزال ، كما يعتمد عليه فى الملاحة والاتصال وربط أجزاء الوادى بعضها ببعض فى مصر والسودان على حد سواء . ولو أن النيل لم يجر فى مصر والسودان ،لما قامت حضارة ولا مدنية فى سهولهما التى يزداد بها الجفاف وتسود الصحارى كلما اتجهنا نحو الشمال .لذلك كله فان قطر "وادى النيل" إنما يقصد به مصر والسودان مع امتداد يسير نحو الهضبة الاستوائية .

هذا التعريف الجغرافى للفظى "الحوض والوادى" ضرورى لتحديد ما نقصد "بوحدة وادى النيل" فلقد حاول بعض الناس عن جهالة حينا وعن قصد سىء حينا آخر، أن يشوهوا هذه الوحدة ، فقالوا إن المطالبين بها لا بد أن ينتهى بهم الأمر إلى إدخال الحبشة ضمن نطاقها ،وهذا ما لا يلائم الواقع مادمنا نطالب بوحدة الوادى دون وحدة الحوض . والحق أن المطالبة بوحدة الحوض كله

وحدة سياسية كاملة شاملة قد لا تستقيم ومقتضيات الطبيعة التى وحدت بين مصر والسودان فى الاعتماد على النهر فى حياتهما الحاضرة والمستقبلة ، ولكنها فرقت بين الحبشة وبين ما دونها من أرض الوادى فى أن الحبشة لا تعتمد على النهر وإن كانت تغذيه . ولقد كانت استجابة أبناء الوادى فى مصر والسودان لدوافع الوحدة السياسية خلال تاريخهم الطويل مقصورة على واديهم فى نطاقه الطبيعى ؛ أما الحبشة فقد رد أبناء الوادى إليها الجميل فمدوا إليها يد التجارة والثقافة فى عصر قدماء المصريين أيام كانت الحبشة تؤلف جزءا من بلاد بنت ، ثم مدوا إليها صلاتهم الروحية فى العهد المسيحى ، عندما انتشرت ثقافة المسيح عليه السلام وديانته من مصر إلى بلاد الحبشة عن طريق البحر الأحمر ، وربما أيضا عن طريق وادى النيل والنوبة العليا . ولكن هذه الصلات جميعا من تجارية وثقافية وروحية بين مصر والنوبة من جهة ، وبين الحبشة من جهة أخرى ، لم تنته فى يوم من الأيام إلى صلات سياسية أو وحدة شعبية أو قومية ؛ لأن الطبيعة لم تكن تستلزم ذلك ، والحاجة لم تكن تمليه لا على "أبناء الوادى" ولا على "أبناء الهضبة" .

وقد كانت الحال غير ذلك فيما يختص بالسودان وصلاته بمصر . فما كانت مصر ولا السودان إلا شطرين متكاملين من إقليم واحد ترتبط حياته بنفس المصدر ويستقى روحه من نفس الينبوع ولذلك فإن الوحدة الحضارية وما تمثلت فيه من صلات تجارية ومادية ، ثم صلات ثقافية وروحية ، كان لا بد أن تنتهى إلى الوحدة السياسية ، تلك التى بدأت فى مصر وامتدت نحو الجنوب حينا ، وبدأت فى السودان وامتدت نحو الشمال حينا آخر . وما دام الأمر كذلك فإن وحدة وادى النيل فى الأعصر التاريخية ، وكذلك وحدته فى هذا العصر الذى نعيش فيه ، إنما يقصد بها تلك الوحدة الطبيعية والدائمة بين شطرى الوادى فى الشمال والجنوب ؛ وهى وحدة تقوم على المشاركة الطبيعية فى مصدر الحياة ، وتستند إلى هذا الوادى العظيم ونهره الذى لا يمكن أن تدب حياة أو موت فى أحد شطريه ، إلا سرت مع مياهه إلى الشطر الآخر .

وهناك مغالطة أخرى جرت بها بعض الأقلام فى الآونة الأخيرة ؛ فكتب بعض المغرضين أننا إذا طالبنا بالوحدة فى وادى النيل فإننا ينبغى أن نطالب بها أيضا فى أحواض بعض الأنهار الأخرى ، ومنها الدانوب على سبيل المثال . ولكن القياس هنا مع الفارق الكبير جدا ، حتى بالنسبة لمن يقنعون من الجغرافيا بالبسائط أو بالقشور . فليس فى حوض الدانوب كله إقليم يعتمد على مياه النهر فى رى النبات والزراعة إلى أى حد ملحوظ ، وماء الدانوب لا يبعث الحياة فى جوف بادية ، ولا ينفخ الروح فى قلب فلاة ، كما يفعل ماء النيل ؛ بل إن ماء الدانوب لا يصلح حتى لمجرد الاستقاء فى حالته الطبيعية كما يصلح ماء النيل ، وليس لنهر الدانوب من الناحية الجغرافية الخالصة "واد" حتى يمكن أن نتحدث فيه عن الوحدة . ولئن كانت مياهه تستخدم فى الملاحة فما ذلك لربط أجزائه بعضها ببعض بقدر ما هو لاستخدام النهر كطريق للوصول من داخلية القارة إلى البحر الأسود . وفوق ذلك كله فإن حوض الدانوب ينقسم من الوجهة الطبيعية إلى

ثلاثة أجزاء على الأقل ، فقسمه الأعلى جبلى له حياته الخاصة وتاريخه الخاص الذى يتصل بقلب أوربا الجبلى ، وقسمه الأوسط حوض قائم بذاته يقال له حوض المجر ، وهو حوض كان فى يوم من الأيام يمتلئ كله بالماء ، ويؤلف بحيرة كبيرة ملأتها الرواسب المتدفقة من جهات مختلفة ، وتحيط بالحوض الجبال والمرتفعات من جميع الجهات تقريبا ما عدا بعض المنافذ . وقد كان لهذا الحوض تاريخه الخاص وكيانه المستقل من حيث الطبيعة ومن حيث السكان والسلالات التى تعيش فيه ، بل إنه لا يزال إلى اليوم يفصل ما بين صقالبة الجنوب وصقالبة الشمال ، ويفصل ما بين أهل البلقان وأهل داخلية أوربا الشرقية والوسطى . ثم إن هذا الحوض ينتهى من الشرق بما يعرف بالباب الحديدى ، وهو خانق طبيعى يفصل ما بين الدانوب الأوسط وسهول رومانيا حيث يجرى الدانوب الأسفل فى مناطق تختلف فى حياتها وتاريخها وسكانها عن حوض المجر إلى أبعد الحدود ، وهذا هو القسم الثالث فى حوض الدانوب . فهذه الحالة التى نشاهدها فى نهر الدانوب تكشف لنا كيف تختلف الطبيعة وتتغاير السكان ، ويتميز التاريخ وتتباين السلالات وتتنافر الثقافات ، ولا تأتلف المصالح ولا الغايات إلا فيما يتصل باستخدام النهر كوسيلة للمواصلات والنفوذ إلى بحر مغلق تقريبا كالبحر الأسود . وتلك حال لا يمكن أن يسلم جغرافى ، ولا حتى دارس عادى منصف ، بأنها تشبه من قريب أو بعيد ما نشاهده فى وادى النيل .

من هذه التعاريف والمقارنات نخرج بأننا إذ نتحدث عن الوحدة فى وادى النيل فإنما نتحدث عن وحدة طبيعية ، قضت بها ظروف البيئة ذاتها ، ولا سبيل إلى جحودها أو المكابرة فيها ، وإذا نحن حاولنا ذلك فلن نغير من الواقع شيئا ولن ننال الحقيقة بشئ . فالله الذى خلق فأبدع قد رتب الأمور على أن ينبنى بعضها على بعض ، وأجرى النيل على أن تتصل فيه أجزاء الوادى بعضها ببعض . وليس للانسان إلا أن يسعى فى ربوع هذه الوحدة القائمة . والتى يشاء الله ويأبى إلا أن تكون دائمة ما دام نهر النيل .

وفى أرض وادى النيل ، أو فى أجزائه السفلى على الأقل ، بدأت جماعات البشر — لأول مرة فى تاريخ الانسانية — تتعلم كيف تعيش متحدة ، وكيف تعمل متكاتفة . فهذا النهر العظيم كان يأتى بالفيضان فى كل سنة ، فيغمر الأرض ويعدها للزراعة . ولكن الاستفادة من المياه فى الرى كانت لا تتم ، ولا يمكن أن تتيسر ، إلا إذا ضبط الجريان ، وقسم الوادى إلى حياض تحدها الجسور ، وتجرى بينها الترع والقنوات ، تحمل الماء من النهر إلى الحوض ، ثم تعود فترده فى الحوض إلى النهر بعد أن يكون قد أرسب ما فيه من طمى يغذى تربة الحوض ويعدها للزراعة وهذا العمل الهندسى كان يقتضى فى حد ذاته أن توحد جهود الجماعة وأن تنظم ، وحتى يمكن التحكم فى مياه النهر وتسخيرها فى صالح المجتمع . ولذلك فإن نظام الزراعة الذى بدأ فى مصر قبل أن يبزغ فجر التاريخ ، قد علم الناس الوحدة والتضامن الاجتماعى ، كما علمهم حسن النظام وحب التكتل . وفوق ذلك فإن فيضان النهر نفسه كان مصدر خطر مشترك بالنسبة للسكان جميعا سواء

منهم من يعملون بالزراعة ومن يشتغلون بغيرها من حرف الحياة . فتضافرت جموعهم ونظمت حشودهم واتحدت سواعدهم فى إقامة الجسور الكبرى على ضفاف النهر ، وفى حراستها إبان ارتفاع مياهه ، ثم فى إقامة كومات التراب العالية لتقام عليها القرى فوق مستوى الفيضان . وبذلك كله كان وادى النيل الأدنى مدرسة طبيعية هائلة تعلم فيها الإنسان أن يعيش متكاتفا مع أخيه الإنسان ، وتعلم كيف يخدم الجماعة ويستجيب لدواعى النظام فيها ؛ فنشأت الحكومات محلية أولا ، ثم نشأت إقليمية فى الوجهين القبلى والبحرى بعد ذلك ، ثم اتحد الوجهان فى مرحلة لاحقة ، حتى إذا ما تم ذلك سرت روح الوحدة مع وادى النيل ومياه النهر نحو الجنوب ، كما يسرى الدم فى العروق والشرايين . وتخطت الوحدة إقليم النوبة الشمالية ، وهو إقليم صعد به يضيق فيه النهر ولا تتيسر الزراعة والاستقرار ، حتى بلغت إقليم دنقلا فاستقرت فيه استقرارها فى مصر ذاتها سواء بسواء . فظهرت هناك مدنية لم يكن غريبا ولا مستغربا أن تشبه المدنية المصرية أوالمدنية النيلية الشمالية فى كثير جدا من الأشياء ، لأنها كانت مثلها من ثمار ذلك النهر العظيم. وامتدت اتصالات أبناء الوادى من مصر فى أول الأمر ، ثم من مصر ودنقلا بعد ذلك ، حتى شملت الوادى فى وسط السودان وجنوبه ، وانتشرت بعض معالم الحضارة والمدنية الشمالية إلى أطراف الجنوب .

ومع ذلك فلم يكن عهد الفراعنة أول عهد اتصلت فيه روابط الحضارة والتجارة والمدنية والثقافة بين أدنى النيل وأعلاه . وإنما سبق ذلك عهد طويل يعرف بعصر ما قبل التاريخ ، كانت الحضارة فيه لا تزال فى دور التكوين . ويقال إن معالم كثيرة من مدنية مصر الأولى أتت فى الأصل من ناحية الجنوب مع هجرات القبائل الأولى من ذلك الاتجاه ؛ كما أن مصر ردّت دينها — إن صح أن يعتبر ذلك دينا — فنفخت من روحها وأنفذت كثيرا من معالم حضارتها السابقة للتاريخ،حتى بلغت أعالى النيل فى السودان الجنوبى.ولعل هذا أن يكون من وراء مانعرف اليوم من تشابه غريب بين نظام القبائل وأحكامها ومعتقداتها وعاداتها ؛ بل فنها وموسيقاها ، فى بعض جهات النيل الأبيض وبحر الجبل والغزال بل الهضبة الاستوائية الشرقية ، وبين ما كان معروفا فى مصر قبل أن يطلع التاريخ ، بل بعض ما كان معروفا من مصر فى المراحل الأولى من العهد التاريخى .

ولقد استمر هذا الاتصال المتبادل بين مصر والسودان أو بين شطرى الوادى خلال أعصر التاريخ . وكان فى بعض الأحيان يقوم على أساس العطاء من جانب مصر ، والتلقى من جانب السودان ؛ كما كان يقوم أحيانا أخرى على عكس ذلك ، فتعلو يد الجنوب و يفيض على الشمال من خيره وبركته و يفىء عليه من قوته ووحدته . ولعله لا ينبغى لنا أن نجاوز العهد القديم والتاريخ القديم دون أن نشير إلى ظاهرة من تلك الظاهرات المباركة التى تعلم فيها الجنوب عن الشمال ثم فاق الأخ المتعلم أخاه المعلم ، فوعى الدرس فى وقت نسيه فيه ابن الشمال ، واستجاب للوحدة

فخرج أميره بعنخى ففتح مصر حتى أقصى الشمال ؛ ولم يقابله الشعب فى الشطر الشمالى للوادى مقابلة الغازى ، وإنما قابله مقابلة المحرر من ربقة غلبة أجنبية أو شبه أجنبية ، والمنقذ من انحلال داخلى . وفى أعقاب ذلك جاءت الأسرة الخامسة والعشرون وملوكها من دنقلا ؛ وقد حكموا الوادى فى الجنوب والشمال . فإن دل ذلك على شىء فعلى أن الوحدة فى العهد القديم لم تتم بالضرورة على أساس الغلبة من جانب مصر ، وإنما كان يأتى الحاكم من أى إقليم تتركز فيه القوة ؛ ولم يجاوز توحيد دنقلا مع الشمال ما حدث قبل ذلك من توحيد الدلتا مع الصعيد ، ولا يمكن أن يقال عن نفوذ قوات الوحدة من الجنوب إلى الشمال أو من الشمال إلى الجنوب فى أقاليم وطن كبير واحد ، إنها قوات فتح وغزو . وما يصدق على عهد الأسرة الخامسة والعشرين يصدق على غيره من العهود التى حاول فيها أبناء شطر من الوادى أن يمدوا وحدتهم إلى الشطر الآخر ، وقد لا يزيد ما حدث من انتقال قوات الوحدة فى داخل نطاق هذا الوطن النيلى الكبير بين مصر والسودان على ما حدث من جهاد الموحدين فى أقطار وأوطان كثيرة من العالم القديم وما تكرر مثله إبان توحيد كثير من الأمم فى عهدنا الذى نعيش فيه ، ومع ذلك فليس لمؤرخ أن يقول عن تلك الحركات المحلية والقومية إنها حركات فتح وغزو وعدوان .

وإذا نحن انتقلنا من العهد الفرعونى وما سبقه إلى العهود اللاحقة، لمسنا آثار جهود أبناء الوادى فى الوصل بين شطريه بروابط الثقافة والمدنية والحضارة مادية ومعنوية ، ففى العهد المسيحى مثلا تلقت مصر ديانة المسيح عليه السلام من الشرق ، ولكنها عادت فنشرتها نحو الجنوب ، وما كانت تملك بحكم الطبيعة أن تحبس انفسها هذا النور الجديد من الفكر لديني ، بل انتقلت المسيحية مع ماء النهر حتى استقرت فى إقليم دنقلا ومروى ، وانتشرت من النوبة فى اتجاه إرتريا ، ثم مع النيل الأزرق فى اتجاه سنار ، واستمرت المسيحية هناك إلى أن جاء الاسلام ، بل حتى بعد انتشار الدين الجديد ، ويقال إن الكنيسة النوبية الجنوبية بقيت على شىء من الكيان إلى القرن الخامس عشر الميلادى .

ومقدم الإسلام ذاته ، وانتشار العرب الى شمال السودان ووسطه ، وتعميرهم تلك السهول المكشوفة ، إنما تقوم شاهدا آخر على ما بين أجزاء وادى النيل من صلة تاريخية وروحية مكينة . فالعرب لم يعبروا البحر الأحمر مباشرة الى السودان إلا بقدر محدود للغاية ، والدين الجديد لم يبلغ السودان من الجزيرة العربية رأسا ، كما حدث فى حالة بعض الأقطار الأخرى ، وإنما دارت قبائل العرب حول البحر الأحمر إلى برزخ السويس ، و بلغت مصر واستقرت بعض الوقت على جوانب الوادى ، ثم انتقلت نحو الجنوب وهاجرت على طول الوادى ، وكان ذلك حوالى القرن الثانى عشر الميلادى وما يليه ، وبعد أن بلغ العرب أرض دنقلا انتشروا فى اتجاهات ثلاثة : فذهب فريق منهم نحو شرق السودان ومنطقة كسلا ، وذهب فريق آخر نحو كردفان ودارفور وما وراءهما إلى منطقة واداى وتشاد ، واندفع فريق ثالث نحو أرض الجزيرة و بلاد الفنج ،

ولكن الشىء المهم أن مصر كانت طريق الثقافة والعمران إلى السودان ،وأن هؤلاء العرب الذين صبغوا السودان بصبغتهم العربيـة الحاضرة إنما أتوا عن طريق مصر ، ولم يكن فى ذلك شىء من الغرابة ، فقد قضت الطبيعة منـذ البداءة أن يشارك السودان مصر فى كل شىء حتى تلق العناصر الجنسية وتلق الثقافة والنور من الخارج ، ومصر لم تكن لتستطيع أن تحبس عن السودان ما تملك أو ما تستعير ، فهو منها وهى منه ، وهما جميعا من النيل الذى يصل ولا يقطع ويربط ولا يحل ، يقضى بأن يسير التاريخ فى الشمال وفى الجنوب على نهج موحد لا سبيل معه إلى الانفراد ولا إلى انفصال .

ومع ذلك فقد يسأل القارئ : ولماذا وقفت موجة العرب ولم ينتشر الإسلام ليغمر السودان الجنوبى بنوره ، ولو عن طريق الاحتكاك الثقافى إذا لم يكن التوسع الجنسى سهلا وميسورا ؟ والجواب على ذلك عنـد أهل التاريخ ، فانتشار السكان انتشارا طبيعيا لا يقوم على الغزو والفتح القاهر يتطلب قرونا طويلة ، كما أن انتشار الثقافة ذاتها يتطلب مثابرة ومداومة ووقتا دائبا وتغذية دائمة ، ولكن موجة التوسع العربى وانتشار الإسلام عن طريق التجارة والإتصال الثقافى أصيبت بصدمة عنيفة فى الشرق الأدنى وفى مصر خاصة عند ما دخلت جميعا تحت سلطان الدولة العثمانية ، فحل الأتراك محل العرب ، ودخل الشرق فى ظلمة شاملة وخبأ نور المدينة بل كاد مشعل الثقافة أن ينطفىء ، فانقطعت حركة العرب من أساسها وتوقف سيل الاسلام فى منبعه ، ودخل السودان، كما دخلت مصر، فى دور مظلم لم يستطع منعه تيار المدنية والوحدة أن يتابع سيره فى السودان إلى حوض الجبل والغزال ، واستمرت الحال على ذلك حتى جاء العهد الحديث .

وفى هذا العهد تجددت الحياة فى وادى النيل، وجاء محمد على فبعث الوحدة والنهضة فى أرض مصر التى خرجت إلى المدينة وأخذت بأسبابها فى سرعة عجيبة ، ولكن الشىء الطريف أن هذه النهضة المصرية لم تستطع ، وما كان لها أن تستطيع ، أن تنطوى على نفسها فى أدنى الأرض ، فطبيعة الأشياء كانت تقضى دواما بأن تسير الحياة مع النهر ؛ وما يصيب مصر من نهضـة لا بد أن يمتد إلى السودان ، فذهب محمد على وذهبت معه مصر تتلمس تلك الوحدة الشاملة التى رسم الله حدودها مع حدود "وادى النيل" ، ولم يسر أبناء الشمال مع النيل الأزرق والعطبرة إلى الحبشة وإنما ساروا مع النيل الأبيض إلى حوض الجبل والغزال ومشارف الهضبة الاستوائية ، وذلك كله طريق الحق الذى رسمته يد الله حين قضت أن ترتبط أجزاء وادى النيل ، وأن تبق الوحدة السياسية فى حدود "الوادى" لا تتعداه إلى "الحوض" بمعناه الأوسع الأعم .

والشىء الطريف أيضا ، أن السودان قبل عهد محمد على ، كانت تعمره قبائل كثيرة متنافرة متخاصمة، لا تربطها حكومة مركزية موحدة؛ ولا يسود أراضيها نظام إدارى موحد أو متقارب وإنما كان الانحلال السياسى قد أصاب السودان إلى حد أبعد مما أصاب مصر ذاتها أيام المماليك ؛ ولم تكن هناك حكومة ذات حجم معقول فى أى جزء من أجزائه غير أرض الفنج

على النيل الأزرق وبعض جهات محدودة فى الشرق وفى الغرب . ومع ذلك كله فسرعان ما استجاب السودان لدافع الوحدة ودواعيها ، كما استجابت مصر من قبل ، وانتهى الأمر بأن اتحدت أرض النيل ، مما أشاع النهضة فى أرجائها وأعاد للوادى بعض مجده التليـد . وعندما أتم محمد على وخلفاؤه توحيد ربوع السودان مع مصر، صار التاج رباط الوحدة المقدسة بين شطرى هذا الوطن العظيم ؛ بل صار رمز الوحدة ورمز النهضـة فى وادى النيل من أقصاه إلى أقصاه . ومع ذلك فقد شاءت الأقدار أن يعيد التاريخ نفسه؛ فبعد أن وصل أبناء النيل الى مشارف خط الاستواء، امتدت يد الشر والاستعمار الى الشرق الأدنى من جديد، وسقطت مصر فريسة فى يد من لا يرحم ولا يدع رحمة الله تهبط بالخير على الأرض أو تجرى بالقربى بين الناس ؛ وانقطع حبل الحياة بين الشمال والجنوب ، وخبا نور المدنيـة ، وكاد مشعل الثقـافة أن ينطفىء من جديد ؛ فكانت القطيعة بين مصر والسودان ، ودخل الجنوب فى عهد من الفوضى والتقـاطع يسأل عنها أولئك الذين تسببوا فى القطيعـة وشطروا الوادى شطرين ، ثم حاولوا أن يربطوا بينهما ربطا مظهريا لا يمس الجوهر كما ينبغى أن يمس ، ولا يصل الحياة كما ينبغى أن توصل .

* * *

تلك قصة وادى النيل والحياة فى وادى النيل . قصة نهر أمر الله ماءه بجرى بين الجنوب والشمال، وهدى الله أهله فاستجابوا لنعمته فى الخير ولبوا نداءه فى الوحدة؛ وقصة حياة اتصلت فى الشمال منذ أقدم العصور وامتدت إلى الجنوب فأخذت، عنه وأعطته ، واتصلت بينها وبينه أسباب الأخذ وأسباب العطاء من غير منّ ولا تقتير ؛ فأخرج الله للناس فى التـاريخ أمة وادى النيل ، عريقة كأعرق ما تكون الأمم ، مجيدة كأمجد ما تكون الشعوب . وتلق العالم عن هذا الوادى السعيد كيف يعيش الإنسان متكاملا مع أخيه الإنسان ، وكيف تتضافر الجهود فتجعل من هذا الوطن الأكمل كنانة الله فى أرضه . ولئن كان قد أتى حين ، أو أتت أحيان ، من الدهر انقطع فيها حبل التاريخ وبدت وحدة الأمة كأنها قد قطعت أو تبددت ، فما كان ذلك إلا أمرا طارئا موقوتا تسبب فيه طغيان أتانا من الخارج . أو انحلال أصابنا فى الداخل ؛ ولكن مصر بل أستغفر الله ... ولكن أرض النيل جميعا كانت قادرة دائما على أن تجدد التـاريخ . قديرة دائما على أن تعيد بنـاء الوحدة ، تلك التى أنعم الله بها على أبناء النيل فى واديهم الخالد ؛ بل تلك التى رسمتها الطبيعة وأمر بها الله ... وإذا كانت أرض النيل قد استطاعت أن تجدد وحدتها وأن تستعيد مجدها مرات ومرات خلال تاريخنا الحافل الطويل ، فما أحراها أن تفعل ذلك وأن تستعيده فى مستقبلنا القريب !

وما خاب منا من آمن بأن ما رسمته يد الله فلن تمحوه يد الإنسان وإن طغى !

سليمان حزين

المحاضرة السابعة

سكان وادى النيل

لحضرة صاحب العزة الأستاذ أحمد العدوى بك
أستاذ الجغرافيا بجامعة فؤاد الأول

مقدمة :

هذا موضوع من أهم المواضيع التى تلوكها الألسن فى هذه الأيام والتى تشغل بال ساستنا ، ولا شك أن كل فرد مثقف منا يجب أن تكون لديه صورة واضحة عن سكان وادى النيل من مختلف النواحى الجنسية والاجتماعية وغيرها إذا ما أراد أن يفهم المسألة السودانية على حقيقتها .

وقبل التكلم عن سكان الوادى أنفسهم يجدر بنا أن نحدد وادى النيل الذى ستتكلم عن سكانه. والواقع أن العرف جرى بيننا فى الصحف وفى المجتمعات بل وعلى ألسن ساستنا بأن وادى النيل يقصد به مصر والسودان فقط، على أننا نجد من الوجهة العلمية أن حوض النيل أكثر اتساعا من ذلك فهو يشمل أيضا عدة وحدات سياسية كأثيوبيا وأوغنده وكينيا وتنجانيقا وأجزاء من الكنغو البلجيكية ، كما أن وادى النيل بمعناه الجغرافى الدقيق ليس إلا جزءا صغيرا من مصر والسودان .

وعلى ذلك نرى أن التحديد العرفى مخالف للتحديد العلمى تماما وأن وادى النيل أصغر كثيرا من مصر والسودان كما أن حوض النيل أكبر منهما ؛ وفى بحثنا هنا سنتخذ التحديد العرفى ونعتبر أن وادى النيل هو مصر والسودان .

سكان الوادى :

الكلام عن سكان أى إقليم يتناول عدة نواح كالحالة الجنسية والثقافية والدينية واللغوية ، وعلى ضوء هذه الدراسة يتبين لنا مدى الارتباط بين السكان من كل ناحية من هذه النواحى ، ويجب أن نضم إلى ذلك الرابطة التاريخية ورابطة المصالح الاقتصادية . والواقع أنه لا يوجد أى شعب فى العالم يرتبط أفراده ارتباطا تاما من حيث هذه النواحى جميعها مهما كان متجانسا ، فالأمة الأمريكية مثلا تتكون من عناصر جنسية مختلفة اختلافا عظيما ومن سكان كانوا يتكلمون لغات مختلفة ويتدينون بأديان مختلفة ولكنهم كونوا أمة هى الأمة الإمريكية تربطهم المصلحة المشتركة. ونذكر أيضا الأمة الفرنسية التى يعتقد الكثيرون أنها أمة متجانسة فى كل شئ والواقع أنها مكونة من سلالات جنسية مختلفة ولكن تربطهم لغة واحدة ومصالح مشتركة. وها هى الأمة السويسرية يتكلم سكانها ثلاث لغات مختلفة ، ومع ذلك فالسويسريون يشعرون أنهم أمة واحدة، ومثل هذا

يقال عن أمم كثيرة . ومن هذا يتبين لنا أن بعض الروابط ، لا كلها ، كافية لأن تكون أمة ولو اختلف أفرادها فى بعض النواحى. على أننا يجب أن نقرر أن رابطتى المصالح المشتركة واللغة أهم الروابط فى عصرنا الحاضر ويمكن أن نضم إليهما الرابطة الدينية فى بعض البلاد الشرقية.
والآن يجمل بنا أن نحلل حالة سكان وادى النيل من تلك النواحى التى ذكرت وندرس مدى ارتباطهم فيها لنعرف هل يمكن اعتبارهم شعبا واحدا أو شعوبا متفرقة .

سكان وادى النيل من الوجهة الجنسية :

ينتمى الجزء الأكبر من سكان وادى النيل إلى الحاميين أو بكلمة أخرى إن الدم الحامى هو الغالب فى الشطر الأكبر من سكان الوادى وفى الشطر الأصغر يجرى ذلك الدم بدرجة ما مختلطا مع دماء أخرى. والحاميون سلالة تنتسب إلى جنس البحر الأبيض المتوسط الذى هو أحد الأجناس الرئيسية القوقازية أو البيضاء. وهم ينتشرون فى الجزء الشمالى من قارة أفريقية من المحيط الأطلسى إلى البحر الأحمر .

وإلى ذلك الجنس ينتسب أيضا الساميون ويكاد أن لا يكون هناك فرق بين السامى والحامى من حيث الصفات الجسمانية والفرق الرئيسى بينهما هو فى اللغة ، فكلاهما طويل الرأس متوسط الطول مموج الشعر أسوده، إلا أن السامى بيضوى الوجه وأكثر بياضا فى بشرته من الحامى وينتشر الساميون إلى شرق البحر الأحمر وشماله الشرق وبعض الجهات فى شمال أفريقية وقد اختلطوا كثيرا بالحاميين فى وادى النيل ولكننا لا نجد أثرا جسمانيا ظاهرا من هذا الاختلاط نظرا لتشابه الحامى والسامى فى الصفات الجسمانية كما ذكرنا .

أما فى جنوب الوادى فقد اختلط الحاميون بسلالات زنجية بدرجة كبيرة أو صغيرة وكلما كان الاختلاط كبيرا كان الأثر الزنجى عظيما فى الصفات الجسمانية وأخصها سواد البشرة والشفاه الغليظة .

ومن ذلك نرى أن الرابطة الجنسية قوية بين جميع سكان الوادى تقريبا أساسها الجنس الحامى ، فيمكن إلى حد كبير اعتبارهم وحدة جنسية مع اختلاف فى التفصيلات ويجمل بنا أن نستعرض بأيجاز الحالة الجنسية لسكان الوادى (مصر والسودان) فى جهاته المختلفة لنرى مدى هذا الارتباط الجنسى بينهم .

المصريون :

وهم ينتسبون ولا شك إلى الحاميين ويقال إن المصريين القدماء أتوا من جنوب غرب شبه جزيرة العرب أو من منطقة الصومال وهاجروا شمالا ووصلوا إلى الدلتا فوجدوا شعبا حاميا آخر من الليبيين يمكن أن نطلق عليه اسم المصريين الأقدمين Porto-Egyptians فاختلطوا بهم [1]

---

(1) راجع كتاب The Colonisation of Africa تأليف Johnston صحيفة ١٢ وما بعدها .

وقد تأثر المصريون منذ أول تاريخهم بموجات بشرية سامية نتيجة الغزوات والهجرات المختلفة كما حدث من الهكسوس فى عهد الفراعنة والعرب فى الفتح الاسلامى ومابعده . ولكن هؤلاء الساميين لم يؤثروا فى الصفات الجسمانية للمصريين الحاميين لأنهم يشبهونهم فى ذلك كما ذكرنا .

ولكن هناك أقواما وفدوا على مصر فى مختلف العصور كغزاة أو مهاجرين أو جنود مرتزقة كالأشوريين والليبيين واليونان والرومان والأكراد والأتراك والجراكسة والألبان والفرنسيين فاختلطوا بالمصريين، ولكن أثرهم الجنسى لم يكن كبيرا لأن الكثيرين منهم ينتسبون لجنس البحر الأبيض، ولم يتعد ذلك الأثر الدلتا أو بعض المدن الكبرى حيث كانوا يقيمون، ولذا فالمصريون الحاليون لا يختلفون كثيرا عن أجدادهم القدماء فى مجموعهم . ويمتاز سكان الوجه القبلى بأنهم أكثر نقاوة من سكان الوجه البحرى [١] ولو أنه يقال إن الصعيد تأثر نوعا بدم زنجى قديم جدا يرى أثره فى الشفاه الغليظة فى بعض الجهات [٢] والأقباط أكثر نقاوة من المسلمين لاختلاط الأخيرين بمعظم الأقوام الغريبة المذكورة آنفا، وتقل النقاوة فى أقصى شمال الدلتا حتى أننا نجد هناك أبعد سكان مصر شبها بقدماء المصريين وذلك فى دمياط ورشيد والمنصورة والاسكندرية، وفى المدينة الأخيرة نجد أن كثيرا من سكانها من أصل مغربى أو تركى ويجب أن نذكر أسماء المراكشى وهنو وغاربو وحميدو وغربال والسنوسى بين أهل الاسكندرية ونذكر الكلمات التركية المستعملة مثل قات وزقاق ومفازة وهلبت أُلخ .

ولا يفوتنا أن نذكر أن العناصر السامية العربية تنتشر فى شرق وغرب الدلتا كعرب أولاد على فى مريوط والبحيرة وغيرهم فى الشرقية التى كانت فى طريق هجرات القبائل العربية منذ الفتح الإسلامى .

النوبيون :

ويسكنون وادى النيل من الجندل الأول عند أسوان إلى الجندل الرابع أى أنهم يوجدون على جانبى الحدود المصرية السودانية المصطنعة [٣] .

والنوبيون الأوائل كالمصريين الأوائل تماما فقد كانوا حاميين نقيين تماما وذوى ثقافة واحدة حتى سنة ٢٨٠٠ ق.م. ثم تقدمت مصر وضعفت النوبة فلم تقو على مقاومة تيار الزنوج فاختلطوا

---

(١) يبلغ متوسط النسبة الرأسية عند المصريين الحاليين ٧٥٪ والقدماء ٧٥,٥٪ وعند أهل الدلتا ٧٦٪ .

(٢) راجع كتاب The Wanderings of the People تأليف Haddon ص ٥٧

(٣) اعترف العلامة سلجمان بأن الحد المصرى السودانى اصطناعى محض وقد ذكر ذلك فى كتابه Races of Africa صحيفة ١١١ .

بأهلها وامتزجوا بهم [١] ويقال إن ذلك التيار أتى من منطقة جبال النوبا فى السودان حيث تسكن قبائل النوبا من الزنوج ولهذا نرى أن النوبيين أشد من المصريين سمرة فى لون البشرة وقد تأثر النوبيون بالدم العربى السامى ومع ذلك فلا يزال الدم الحامى هو الغالب فى عروقهم .

البجاه :

هذه قبائل تسكن شمال شرق السودان وتنتشر بقرب سواحل البحر الأحمر من داخل حدود مصر إلى داخل حدود إيرتريا، أى أن بعضها يسكن خارج حوض النيل، وأهم هذه القبائل العبابدة والبشاريين والهدندو وبنو عامر. أما العبابدة فيسكنون داخل الحدود المصرية والسودانية وهذا دليل آخر على أن هذه الحدود اصطناعية محضة، ويسكن الهدندوه إلى جنوب هؤلاء، ويسكن بنو عامر داخل حدود الإرتريا . وهذه القبائل من أنقى الحاميين وبعضهم عظيم الشبه بالمصريين الأقدمين [٢] وهم يعتمدون على رعى الغنم والإبل إلا بنى عامر فهم مستقرون يشتغلون بالزراعة .

سكان وسط السودان :

وهم الذين يسكنون من جنوب النوبة إلى خط عرض ١٢ تقريبا، وفى هؤلاء نجد أن الدم الحامى هو الغالب فى معظمهم وتظهر فيهم الصفات الحامية بوضوح وقد اختلطوا بالزنوج كثيرا. ولكن على الرغم من ذلك، فإن الدم الحامى والصفات الحامية تغلب على الصفات الزنجية، وقد تأثروا أيضا بالعرب الساميين إذ تسربت الى وسط السودان هجرات قديمة سامية من الشرق من جنوب بلاد العرب قبل الإسلام ووصلت الى كردفان ودارفور، كما وصلت إلى النوبة [٣] هجرات أحدث من الشمال عن طريق قبائل عربية دخلت السودان بعد سقوط دولة النوبة المسيحية فى القرن الثالث عشر [٤] ولكن هذه الهجرات لم تؤثر فى الصفات الجنسية لسكان السودان لتشابه الساميين والحاميين فى تلك الصفات كما ذكرنا، ولكن ما تأثروا به هو الاختلاط مع الزنوج، فإن الأثر الذى تركه الدم الزنجى واضح كل الوضوح فى سواد البشرة فى بعض السكان والشفة الغليظة وبعض الملامح الزنجية وكلما ذهبنا جنوبا كان الأثر الزنجى أكثر وضوحا .

---

(١) راجع كتاب The Ancient Egyptians تأليف Elliot Smith ص ٧٤

(٢) راجع سلجمان فى كتابه المذكور صحيفة ١٠٢ وراجع اليوت سميث فى كتابه المذكور ص ٨٠

(٣) راجع بحث الدكتور عباس عمار عن وحدة وادى النيل ص ١٤

(٤) راجع كتاب The Anglo-Egyptian Sudan تأليف Gleichen ص ٣١٧

أما التعبير الذى نسمعه كثيرا عن هؤلاء السكان من أنهم (عرب السودان) فهو تعبير خاطىء من الوجهة الجنسية، ولكن لتأثرهم ثقافيا ودينيا ولغة بالعرب، كما تأثر إخوانهم المصريون، سموا أنفسهم عربا،وهذه كلمة كثيرا ما تستعمل اعتباطا فى أفريقية لكل مسلم يتكلم العربية ولو كان زنجيا . على أن هذا لا يمنعنا من القول إن بعض القبائل السودانية تغلب فيها العربية السامية كالكبابيش والكواهلة وهم رعاة إبل و بقر.والكبابيش يسكنون شمال كردفان ودارفور ولم يتأثروا بالدم الزنجى كثيرا . أما الكواهلة فيسكنون الجزيرة غرب واد مدنى وغرب النيل الأبيض .

ومن القبائل السودانية المختلطة التى تسكن وسط السودان ما يأتى :

البقارة :

وهم رعاة بقر وينتشرون فى وسط كردفان ودارفور وجنوبهما وهؤلاء يجرى فيهم الدم الزنجى بنسبة لا تقل عن الدم العربى و إليهم ينضم الزريقات والتعايشة جنوب دارفور، والبقارة أكثر قبائل السودان انتشارا .

الجعليون :

ويسكنون وادى النيل بين بربر والخرطوم .

الشكرية :

ويسكنون بين النيل الأزرق والعطبرة فى الشمال وهم من أقوى القبائل وتشتهر بإبلها السريعة

الشايقية :

ويسكنون جنوب سنار .

كافة :

ويسكنون بين النيل الأزرق والعطبرة جنوب الشكرية .

الفونج :

ويسكنون بين النيل الأزرق والنيل الأبيض فى الجنوب وهم رعاة ماشية وزراع أذرة .

وهناك قبائل زنجية محضة تسكن السودان الأوسط ومنهم :

الغور :

ويسكنون تلال دارفور وقد اعتصموا بالتلال بعد أن فروا أمام القبائل الأخرى .

النوبا :

ويسكنون تلال النوبا جنوب كردفان ومثلهم مثل الغور، فقد اعتصموا بهذه التلال .

سكان جنوب السودان :

وهم الذين يسكنون إلى جنوب خط عرض ١٢ تقريبا وهم عبارة عن عدة قبائل حامية تأثرت بالدم الزنجى إلى حد كبير وقد رأينا أن الأثر الزنجى فى سكان السودان يزداد كلما اتجهنا جنوبا وسكان الجنوب هؤلاء حاميون قبل كل شىء و يقول سلجمان عنهم إنهم :

" Culturally far more hamitic than hegroid "

وهذه القبائل يطلق عليها عامة اسم النيلوتيين أوالنيليين،وهم رعاة بقر ويربونه للبنه ولا يأكلون لحمه إلا بعد أن يكبر لاعتزازهم به ، و بجانب ذلك يزرعون الذرة .

وهم بعكس سكان وسط السودان فى حالة متأخرة من المدنية،وثنيون، رجالهم عراة الأجسام أما النساء فيستترن قليلا . وهم على العموم يكرهون الملابس خصوصا الأوروبية ويتزينون بأساور لا من فضة بل من عاج .

وأهم صفاتهم الجنسية الجسمانية أنهم طوال جدا يصل طولهم إلى ١٨٢ سنتيمترا . وهم طوال الرءوس، إذ يبلغ متوسط النسبة الرأسية عندهم ٧٢٪ فهم يقربون فى ذلك من الحاميين والساميين النقيين وهم سود البشرة .

وأشهر هذه القبائل الداخلة فى حدود السودان هى :

الشلوك :

ويسكنون غرب النيل الأبيض جنوب الرنك وهم أكثر هذه القبائل تأثرا بالدم الحامى ومن أطول شعوب العالم، وهم يكونون شبه مملكة ولهم (ملك) عاصمته كدوك ويشتغلون برعى البقر.

الدنكا :

مبعثرون فى جهات مختلفة مثل شرق النيل الأبيض جنوب الرنك وشمال حوض بحر الغزال والحوض الأوسط لبحر الجبل .

النوير :

ويسكنون فى الجزء الأدنى لبحر الجبل وبحر الزراف والجزء الأدنى لنهر السوباط ويشبهون الدنكا ويشتهرون بصيد السمك من المستنقعات .

الأتواك :

ويسكنون حوض پيبور أحد روافد السوباط ويزرعون الذرة والشعير ويشبهون الدنكا والشلوك .

نيام نيام :

ويسكنون الحوض الأعلى لبحر الغزال وهم متوسطو القامة لأنهم نشأوا نتيجة لاختلاط الحاميين بالأقزام . وقد كانوا من أكلة لحوم البشر ولكنهم أقلعوا عن هذه العادة ويشتغلون الآن بالزراعة والصيد .

لغة سكان وادى النيل :

اللغة من أقوى الروابط التى تربط شعبا من الشعوب خصوصا فى زمننا الحاضر . وهى من أقوى العوامل لتكوين القومية ؛ فاللغة الفرنسية ولا شك رابطة فى المقام الأول من الأهمية فى تكوين القومية الفرنسية ، وكذلك اللغة الإيطالية بالنسبة للأمة الإيطالية ، وهكذا . على أن هناك من الأمم من يتكلم أفرادها أكثر من لغة واحدة كالأمة السويسرية فهى أمة بكل معانى الكلمة . ولكن أفرادها يتكلمون الألمانية فى الشمال والشرق . والفرنسية فى الغرب . والإيطالية فى الجنوب ، وفى انجلترا نجد أن اللغة الإنجليزية هى لغة الدولة ولغة الشعب ، ولكن نرى بجانبها اللغة الكلتية يتكلم بها سكان الجبال من أهل ويلز واسكتلنده وإيرلنده ، وقد رأيت بنفسى بعض الناس من أهل ويلز لا يعرفون اللغة الإنجليزية ، ومع ذلك فهذا لا يمنع من اعتبار سكان بريطانيا كلهم أمة واحدة لأن هناك لغة غالبة بينهم وهى اللغة الإنجليزية . أما مسألة انتشارها بين السكان الذين لا يتكلمون الآن بها فهى مسألة وقت فقط .

وإذا طبقنا هذا على سكان وادى النيل رأينا أن اللغة العربية بلهجاتها المختلفة هى التى يتكلم بها معظم سكان الوادى ، وقد انتشرت اللغة العربية فى مصر بعد الفتح الإسلامى وانتشرت بعد ذلك فى السودان بانتشار الإسلام وباختلاط القبائل العربية بالسودانية ؛ فكأن تعريب السودان كان عن طريق مصر . وقد أصبحت اللغة العربية لغة الثقافة ولغة التعليم والصحافة الخ حتى أن

بعض سكان الوادى الذين يتكلمون لغة خاصة بهم يستعمل المتعلمون منهم اللغة العربية كلغة ثقافية ، وبانتشار التعليم بينهم تنتشر اللغة العربية أيضا بينهم وهذا ما حدث بالذات فى ويلز بالنسبة للغة الإنجليزية وسيحدث ذلك فى الباكستان مثلا وهى دولة يتكلم بعض سكانها لغات خاصة بهم ، ولكن بانتشار التعليم بينهم سيتعلمون اللغة القومية وهى الأوردو فتصبح لغة الجميع .

والواقع أن المسألة بين سكان وادى النيل أبسط من ذلك فالذين لغتهم العربية هم الأغلبية الساحقة كما سنبينه . وهم يكونون الجماعات الراقية المتقدمة ، أما الأقلية المتأخرة فأفرادها بالجوار والاختلاط والتقليد وتشبه الضعيف بالقوى سيتعلمون اللغة العربية وسيتكلمون بها ولو بعد حين خصوصا إذا تركوا لطبيعتهم ولم يؤثر عليهم مؤثر خارجى .

وإذا نظرنا إلى الجهات المختلفة من وادى النيل (مصر والسودان) رأينا أن مدى انتشار اللغة العربية على النحو الآتى :

مصر :

يبلغ عدد سكانها نحو ١٩ مليونا من الأنفس ، فإذا أخرجنا منهم الأجانب وأهل النوبة داخل الحدود المصرية فى أقصى الجنوب وجدنا أن هناك ١٨,٥ مليونا من سكان مصر يتكلمون العربية بلهجة ما من لهجاتها .

النوبة :

يتكلم أهلها على جانبى الحدود المصرية السودانية المصطنعة لغة حامية قديمة تأثرت بالزنجية[1] ومع ذلك فانتشار اللغة العربية بينهم مسألة وقت . وسيتحقق ذلك بانتشار التعليم ، فضلا عن الاختلاط لأنهم محصورون من جميع النواحى بسكان يتكلمون العربية ، وقد أصبح عدد كبير من رجالهم يعرفون العربية .

البجاه :

يتكلم العبابدة من بينهم اللغة العربية إذ أن الأثر السامى غير لغتهم إلى العربية أما البشاريون والهدندوه فيتكلمون لغة البداوة[2] وهى لغة من أصل حامى خاصة بهم .

(١) راجع سلجمان Races of Africa صحيفة ١١٢

(٢) راجع بحث الدكتور عباس عمار المذكور آنفا ص ١٢ ، وراجع سلجمان Races of Africa ص ١٠٢

وسط السودان :

وهو بجزء الآهل من السودان وتسكنه القبائل السودانية التى يطلق عليها العربية لأنها تتكلم اللغة العربية . وقد انتشرت بينها بانتشار الإسلام و بالاختلاط بالقبائل العربية كما ذكرنا واللغة العربية هنا هى لغة الكلام والثقافة .

جنوب السودان :

حيث القبائل الوثنية المتأخرة، فهؤلاء يتكلمون لغات متعددة خاصة . وقد كانت اللغة العربية آخذة فى الانتشار بينهم تدريجيا نظرا لقربهم من السكان الناطقين بالضاد واختلاطهم بهم بحكم الجوار وتقليدهم، لهم لأنهم ينظرون إليهم نظرة تعظيم وإكبار، ولكن السياسة الانجليزية قد حالت دون انتشار هذه اللغة وأخذت تحاربها من كل ناحية لتجعل من السودان سودانين، ومن السهل علينا أن نلمس ذلك من معرفة المنهج الدراسى الذى وضعه جناب المدير العام للتعليم فى جنوب السودان لمدارس المعلمين الأولية وهو يشتمل على (اللغة الانجليزية فقط — الحساب — الجغرافيا — الغناء — الإسعاف — الرسم — النبات)[1] وخريجو هذه المدارس هم الذين يتولون دون غيرهم التعليم فى مدارس جنوب السودان . ومع ذلك فاعتقادى أن الوسائل المصطنعة لن تتغلب على الطبيعة وستنتشر اللغة العربية ولو بعد حين بين هؤلاء السكان بالجوار والاتصال والتقليد لعرب السودان لأنهم سيكونون يوما ما فى شدة الحاجة إلى معرفة لغة ذات ثروة أدبية واغة ثقافة يتكلم بها جيرانهم وأبناء وطنهم الذين يتعاملون معهم باستمرار .

وإذا أحصينا من يتكلمون اللغة العربية من أصل سكان السودان وجدنا أنهم لا يقلون عن نصف مجموع عدد السكان إذا استخرجنا البجاه والنوبيين وأهل الجنوب ، أى نحو ٣ ½ مليون لأن عدد سكان السودان يبلغ سبعة ملايين فى الوقت الحاضر . فإذا أضفنا ذلك العدد إلى من يتكلمون العربية فى مصر لبلغ المجموع ٢٢ مليونا أو بكلمة أخرى إن من بين سكان وادى النيل الذين يبلغون ٢٦ مليونا نجد ٢٢ مليونا على الأقل يتكلمون العربية وسيكونون أكثر من ذلك فى المستقبل القريب .

الدين بين سكان وادى النيل :

الدين يعتبر رابطة قوية جدا بين السكان . ويظهر ذلك على وجه الخصوص فى البلاد الشرقية ولو أن العكس غير صحيح، بمعنى أن الذين لا يتدينون بدين واحد وتربطهم روابط أخرى كالجنس واللغة والمصلحة المشتركة تظل الرابطة بينهم قوية جدا كالمسلمين والأقباط فى مصر والمسلمين والمسيحيين فى سوريا ، ولبنان، والكاثوليك والبروتستانت فى الولايات المتحدة وانجلترا الخ .

(١) راجع كتاب (The Sudan 1898—1947) الذى أصدرته الحكومة السودانية ص ٢٦

وإذا نظرنا إلى وادى النيل وجدنا أن الأغلبية العظمى من سكانه تدين بدين واحد وهو الإسلام . والمسلمون فى مصر يبلغون ½ ١٧ مليون ويدين بالإسلام سكان النوبة والبجاة فى شمال شرق السودان وجميع سكان السودان الأوسط حتى الفنج والنوبا والفور وقد أخذ الدين الاسلامى ينتشر بين سكان جنوب السودان بالجوار والاختلاط والتقليد وليس بالتبشير ، ولكن السياسة الانجليزية أخذت تحارب ذلك أيضا لأغراض سياسية لا دينية، ولو ترك سكان الجنوب وشأنهم، لانتشر الاسلام بينهم اعتباطا و بالطبيعة كما انتشر بين سكان السودان الغربى ، وينتشر بينهم بسرعة الآن بلا حاجة لجمعيات تبشيرية .

وقد قدر عدد المسلمين فى السودان بخمسة ملايين على الأقل . فإذا أضفنا إلى ذلك ½ ١٧ مليون مسلم فى مصر لكان مجموع المسلمين فى وادى النيل ½ ٢٢ مليونا من مجموع السكان الذين يبلغون ٢٦ مليونا[1] .

وقد ذكرنا أن الاسلام انتشر فى السودان ودخل إليه عن طريق مصر وعلى يد بعض القبائل العربية التى استقرت هناك واندمجت مع أهالى السودان وذلك كله بطريقة سلمية بلا حرب ولا تبشير وانتشرت معه اللغة العربية كما أشرنا إلى ذلك من قبل .

رابطة الحضارة والتاريخ بين سكان وادى النيل :

مصر تعتبر منبع الحضارة منذ أقدم العصور . ويعتقد إليوت سميث والكثير غيره من العلماء اعتقادا راسخا فى ذلك[2] . ولقد ساعد مركز مصر الجغرافى المتوسط فى العالم القديم[3] ووقوعها بين ثلاث قارات، وعند ملتقى بحرين يتصلان بمحيطين عظيمين، وعند منفذ هام من منافذ القارة الأفريقية وهو مصب نهر النيل ومخرج الوادى ، ساعد كل ذلك على انتقال الحضارة المصرية إلى البلاد المحيطة ومنها انتقلت إلى سائر بلاد العالم المعروف إذ ذاك . ومن مصر نقلت الأمم الأخرى الزراعة واستخراج المعادن والصناعة والكتابة والنظام الإدارى الخ .

(١) لقد بنينا ذلك على اعتبار أن جميع سكان مديريتى منجلا وبحر الغزال (مديرية خط الاستواء سابقا) من الوثنيين أو غير المسلمين ويبلغ عدد سكانها نحو ١٫٢٢٥٫٠٠٠ نفس حسب ما جاء فى تقويم الحكومة السودانية طبعة ١٩٤٢ وعلى اعتبار أن نصف سكان مديرية النيل الأعلى كذلك غير المسلمين ويبلغ عدد سكانها نحو نصف مليون نسمة فالمجموع يصل إلى مليون ونصف ولا يتعدى بأى حال مليونين حسب آخر احصاء . وقد بلغ فيه مجموع عدد سكان السودان سبعة ملايين فالباقى خمسة ملايين على الأقل من المسلمين .

(٢) راجع مقدمة كتابه The Ancient Egyptians

(٣) إذا اتخذنا القاهرة مركزا لدائرة نصف قطرها ٥٠ درجة أرضية ضم محيط هذه الدائرة أقصى أوروبا شمالا وغربا وأقصى افريقية غربا ومعظم جنوبها ووصل الى أقاصى الهند ووسط الصين ووسط سيبريا .

وقد كان السودان ، وهو جزء من حوض النيل ، على اتصال بمصر منذ أقدم العصور ، والفضل فى ذلك للنهر ولواديه ، فانتقلت الحضارة المصرية القديمة إلى السودان ، وحضارة السودان وتاريخه من عهد قدماء المصريين إلى الآن مرتبط تمام الارتباط بتاريخ مصر ، وليس المجال هنا مجال تعداد مظاهر هذا الارتباط فكتب التاريخ تبين ذلك بجلاء .

وكما تأثر السودان بحضارة مصر القديمة فتعلم أهله منها الزراعة واستئناس بعض الحيوانات واستخراج المعادن والصناعة ، الخ ، نجد أنه فى العهد المسيحى دخلت الديانة المسيحية من مصر إلى بلاد النوبة . وقد ظلت المسيحية فى بلاد النوبة قرونا عديدة . وعن طريق مصر أيضا دخلت إلى السودان بعد ذلك الديانة الأسلامية والثقافة الاسلامية واللغة العربية . وقد رأينا أنه منذ القرن الثالث عشر تدفقت القبائل العربية إلى السودان الأوسط ، وقد بدأت الثقافة الإسلامية أخيرا تتسرب إلى السودان الجنوبى لولا جهود الانجليز التى أشرنا إليها ، والتى ستذهب هباء .

ومن عهد محمد على الكبير إلى وقتنا الحاضر ، نرى أن تاريخ السودان مرتبط بتاريخ مصر من الوجهة السياسية والثقافية ، فلما سير محمد على حملته على السودان سنة ١٨٢٠ كان من أغراضه الأساسية محاولة استكشاف منابع النيل فأرسل مع الحملة علماء لجمع المعلومات الجغرافية . وقد نظم خورشيد باشا الوالى الإدارة هناك وأدخل كثيرا من الحيوانات المصرية سنة ١٨٢٦ ، وأرسل محمد على بعثات للكشف عن المعادن ثم أرسل أحد ضباطه فى ثلاث رحلات للكشف الجغرافى بين سنة ١٨٣٨ ، ١٨٤١ [١] .

وقد اهتم خلفاء محمد على بالعمل الذى بدأه فى السودان فقاموا بإتمامه ، وظهر الاهتمام بالسودان على وجه الخصوص فى عصر الخديو اسماعيل العظيم فإليه يرجع الفضل فى تكوين دولة مصرية فى قلب افريقية . واهتم باتمام الاستكشافات الجغرافية التى تتعلق بأعالى النيل وبإلغاء تجارة الرقيق سنة ١٨٧٧ [٢] . وقد استمرت الرابطة قوية بين مصر والسودان إلى وقتنا الحالى وقد ازدادت بعد استرجاع السودان سنة ١٨٩٨ وأدخلت عليه عدة أنظمة وإصلاحات من مصر فضلا عن تأثره الدائم بالناحية الثقافية .

من كل ذلك نرى أن سكان وادى النيل يرتبطون ارتباطا وثيقا من الوجهة الثقافية ويكادون ينظرون وراءهم إلى تاريخ واحد فى أدواره المختلفة ، حتى أن المصرى لا يشعر بوحشته فى السودان ولا السودانى يشعر بوحشته فى مصر ، ولا شك أن الارتباط الثقافى والنظر إلى ماض وتاريخ واحد لمن أقوى الروابط التى تجمع سكان إقليم من الأقاليم .

---

(١) راجع كتاب تاريخ مصر السياسى لمحمد رفعت بك جزء أول ص ١٤٠ ، ص ١٤٣

(٢) راجع كتاب محمد بك رفعت المذكور جزء ثان ص ٧٢ وما بعدها .

كثافة السكان فى وادى النيل ومشكلتها :

يبلغ مجموع عدد السكان فى وادى النيل (فى مصر والسودان) نحو ٢٦ مليونا من الأنفس منهم نحو ١٩ مليون فى مصر ، وسبعة ملايين فى السودان ، حسب آخر إحصاء . والسكان فى مصر يكادون يقتصرون على السكنى فى الجزء المزروع منها وتبلغ مساحته نحو ١٣,٠٠٠ ميل مربع ولذا فتعد مصر من أشد إن لم تكن أشد بقاع العالم فى كثافة السكان ومع ذلك فتوزيع السكان فى مصر ليس بنسبة واحدة فهم يقلون نسبيا فى شمال الدلتا حيث أرض البرارى ، وفى أطرافها الشرقية والغربية نظرا لقلة خصوبة الأرض الزراعية ، ويقلون ايضا فى مديرية أسوان نظرا لقلة المساحة المزروعة ، خصوصا بعد تعلية سد أسوان ، وفيما عدا ذلك نرى أن ازدحام السكان عظيم للغاية .

أما فى السودان فالسكان مبعثرون فى شتى الجهات . ويعد السودان من الأقطار القليلة السكان فمساحته تبلغ ٨٦٧,٠٠٠ ميل مربع يسكنها سبعة ملايين من الانفس . وعلى الرغم من أن السكان مبعثرون بوجه عام فى شتى الجهات إلا أنهم يكثرون نوعا على جانبى النيل فى النوبة والسودان الأوسط حيث الأراضى الخصبة الزراعية ، ويكثرون أيضا نسبيا فى كردوفان ودارفور لزيادة الأمطار والمرعى ، ويقلون فى جنوب السودان وفى الأراضى الصحراوية وشبه الصحراوية فى الشمال [١]

ويبين الجدول الآتى عدد السكان فى المديريات المختلفة [٢] .

اسم المـــديرية	مساحتها بالميل المربع	عدد السكان
دارفور	١٣٨,٠٠٠	٧١٥,٠٠٠
مديرية خط الاستواء[٣]	١٦٠,٠٠٠	١,٢٢٥,٠٠٠
الجزيرة	٥٥,٠٠٠	١,٤١٠,٠٠٠
كسلا	١٣٥,٠٠٠	٤٢٢,٠٠٠
الخرطوم	٥,٧٠٠	٢٦٠,٠٠٠
كردوفان	١٤٧,٠٠٠	١,٣١٧,٠٠٠
المديرية الشمالية	٢٣٦,٠٠٠	٥٣٥,٠٠٠
النيل الأعلى	٩٢,٠٠٠	٤٨٦,٠٠٠

(١) أنظر خريطة توزيع السكان فى وادى النيل الملحقة بكتاب وحدة وادى النيل الذى أصدرته رئاسة مجلس الوزراء سنة ١٩٤٧

(٢) راجع تقويم الحكومة السودانية لسنة ١٩٤٢ صحيفة ٣٨ وما بعدها .

(٣) قد تقرر أخيرا تقسيم هذه المديرية إلى مديريتى بحر الغزال وخط الاستواء كما كان الحال قبل سنة ١٩٣٥ وكان يسمى القسم الأخير مديرية منجلا .

مما سبق نرى أن هناك مشكلة عظيمة تتعلق بكثافة السكان فى وادى النيل تتبعها مشاكل اقتصادية واجتماعية خطيرة. فبينما السكان يحتشدون فى مصر احتشادا، نراهم قليلين مبعثرين فى السودان. والتعاون بين القطرين ضرورى لحل هذه المشكلة بما فيه المصلحة العامة. ومصر تحتاج الآن وستحتاج فى يوم من الأيام، إلى أن يهاجر بعض سكانها إلى قطر آخر مهما عملت على استغلال كل ما عندها من موارد الثروة، سواء أكان ذلك من الوجهة الزراعية أم الصناعية أم التجارية وإذا كان على المصرى أن يهاجر فإنما يهاجر إلى بلاد يشعر أنها وطنه وأن سكانها إخوته. والبلد الوحيد الذى ينطبق عليه هذا الوصف هو السودان، فهو المخرج الطبيعى لسكان مصر.

ومن ناحية أخرى، نجد أن السودان بأراضيه الواسعة، وسكانه القليلين، يحتاج إلى الأيدى العاملة لاستثمار هذه الأراضى المترامية الأطراف وذلك باستقبال مهاجرين إخوة فى الجنس والثقافة واللغة والدين، تربطهم مصلحة مشتركة، تتمثل فى التعاون والاستغلال: نهر واحد وأراضى حوض نهر واحد ولا يمكن أن يكون هؤلاء المهاجرون إلا من المصريين وفى الواقع أننا لا ننظر إلى هجرة المصرى إلى السودان إلا كما يهاجر بعض سكان المنوفية المزدحمة إلى أراضى البرارى فى شمال الدلتا لاستثمارها أو كما يهاجر أهل النوبة من الشبان للعمل فى نواحى أخرى من مصر لفقر أراضيهم.

وإذا كانت الولايات المتحدة تسمح بالهجرة إلى بلادها لأقوام من أجناس مختلفة ولغات وأديان مختلفة، رغبة فى تعمير أراضيها، فلا بد وأن يرحب السودان بهجرة أهل مصر المتجانسين مع سكانه فى كل شىء. وإذا كان السودان قطرا زراعيا فهو يحتاج إلى زراع مهرة من المصريين لإدخال طرق الزراعة الراقية فى أنحائه. وهو يحتاج إلى المهارة الفنية، لا فى الزراعة وحدها بل فى أمور كثيرة أخرى. وكل ذلك يسهل بانضمام القطرين إلى بعضهما. وفضلا عن ذلك فإن سكان القطرين يمكنهما حينئذ التعاون لمصلحتهما فكل منهما مكمل للآخر فالسودان يحتاج إلى سكر مصر وسجايرها ومنسوجاتها وبترولها وبعض المصنوعات الأخرى، حيث بدأت الصناعة ترتقى فى مصر وسترتقى كثيرا، بعد استغلال قوى المياه الساقطة من خزان أسوان، وبعد استغلال حديد منطقة أسوان والمعادن الأخرى، وسيستطيع السودان بذلك أن يحصل على المصنوعات المصرية رخيصة لقرب مصدر الإنتاج ورخص الأيدى العاملة خصوصا إذا سهلت المواصلات.

ومن ناحية أخرى، تحتاج مصر من السودان إلى السمسم والفول السودانى والصمغ العربى والأخشاب وسن الفيل والغنم والبقر بلحومها وجلودها حيث المراعى الشاسعة فى الوسط والجنوب. ولو سهلت المواصلات لأمكن لسكان مصر أن يحصلوا عليها رخيصة، ولأمكن لسكان السودان

أهل الجنوب أن يبيعوا مواشيهم بأثمان معقولة، خصوصا إذا تركوا تقاليدهم البالية فيستثمرون ثروتهم وتصلح حالتهم الاجتماعية.

من هذا نرى أن سكان وادى النيل فى أنحائه المختلفة ينتجون غلات مختلفة، يحتاج كل ركن من الوادى إلى غلات الركن الآخر، فإذا تعاونوا وانضموا إلى بعضهم فقد يكتفون أنفسهم بغلات بلادهم. فكلما كانت رقعة البلاد أكبر وغلاتها أكثر تعددا وتباينا، أمكن تحقيق فكرة الاكتفاء الذاتى. والأمم فى وقتنا الحاضر تعمل وتسعى على أن تكتفى نفسها بغلاتها الغذائية والمواد الخام ومعادنها ومصنوعاتها وثروتها الفنية.

من كل ما سبق نستطيع أن نقول إن هناك مصلحة مشتركة بين مصر والسودان أو بين سكان وادى النيل، وإن وجدت هذه المصلحة فهى من أقوى الروابط. وقد ذكرنا آنفا أن المصلحة المشتركة قد تكون كافية لأن تكون أمة ودولة واحدة كما هو الحال فى الولايات المتحدة المتعددة الأجناس والأديان وكما هو الحال فى سويسرا المتعددة اللغات.

المحاضرة الثامنة

بعض أخطاء في المجتمع المصري

لصاحب العزة السيد أحمد أباظة بك عضو الشيوخ

برأس البر في ١٩٤٧/٨/١٤

سيداتي وسادتي

أشكركم لإجابة دعوة الجامعة الشعبية، وحضوركم لسماع كلمة متواضعة عن بعض أخطائنا في مجتمعنا المصري . وكان حريا بي أن أختار موضوعا يتصل بما تعلمت من علوم الزراعة أو بما صرت إليه من أمور السياسة . غير أني وجدت أن الكلام في الزراعة تكرار لما تعرفون فأعرضت عن الكلام فيها، وكل مصري زراعي بطبعه، كما أني رغبت في أن أحدثكم في السياسة وهي حرفتي ومهنتي الجديدة فتولاني الخوف عليكم والحرص على نفسي لأن السياسة وعرة المسالك شائكة الطرقات، حقها باطل وباطلها حق، وصدقها كذب، وكذبها صدق، ألم تسمعوا أن مندوب انجلترا في مجلس الأمن الدولي يقول انهم احتلوا مصر في سنة ١٨٨٢ بناء على دعوة من الخديو وأنهم استقبلوا في القاهرة بالحفاوة والتكريم ؟ هذا مندوب أكبر دولة على وجه البسيطة يكذب علنا وأمام أكبر هيئة دولية عالمية . لذلك نأيت بكم عن هذه المواضيع المثيرة — واخترت موضوعنا الليلة "أخطاء شائعة في مجتمعنا" وأعتقد أني أول المخطئين باختياري هذا الموضوع لترامي أطرافه وعدم القدرة على الإلمام بأصوله وفروعه .

سيداتي وسادتي

تعنى الأمم المتحضرة بأخطائها عناية شديدة، وتعمل على معالجتها ونشر الآراء فيها، بل وتدرسها في مدارسها وكلياتها . والمتتبع للكتب والمطبوعات التي ظهرت بعد الحرب العالمية الأولى يجد فيها الشيء الكثير، ويستطيع أن يعرف سر نجاح أو خذلان كل أمة . لذا لا يضيرنا أن نبحث في أخطائنا وننشرها . ومن أحرى بالبحث والدرس من الأسرة التي تتكون منها الأمة . فإذا عولجت الأخطاء والأغلاط بين أفراد الأسرة وإذا صلح حالها ارتقت الأمة وسمت إلى الجوزاء . وعماد الأسرة المصرية الرجل والمرأة ومن حولهما من الأبناء وفلذات القلوب وتقع على عاتق الزوج والزوجة مسؤوليات خطيرة وواجبات مقدسة . فالرجل له القوامة والسيادة في داره ولذا فالتزاماته وواجباته أساسية

بالنسبة للأسرة كلها، فهو الذي يدبر أمرها، ويضع مع الزوجة ميزانيتها، ويوجه الأبناء إلى ما فيه خيرهم وسعادتهم . والزوجة هي الأم الحنون، وهي المدبرة لأمر المنزل، وهي الراعية التي ترعى الجميع، بما فيهم الزوج، برفق وعناية . والأولاد كبارا كانوا أم صغارا هم الجنود المدربون على النظام والطاعة لأنهم بين أيدي أخلص الناس إليهم وأحناهم عليهم، فإذا صارت الشركة بين الزوج والزوجة على هذا النظام ولم ينحرف أحد عنه فهذا هو الهناء المقيم والسعادة الشاملة والبيت يكون جنة ونعيما يطرب بمن فيه من أشباه الملائكة المقربين إلى الله والناس والوطن .

أما إذا اختل نظام الأسرة، وتخلى الأب أو الأم عن مسئولياته وواجباته، وتدخل الخلل والاضطراب في المنزل، فهذا هو الخطأ الذي يؤدي بالأسرة ويفكك أوصالها، ويجعل من الأبناء ألعوبة تقلبهم الأهواء، وتعبث بهم يد الزمان فيسوء حالهم ويصبح المنزل جحيما يبغضه الجميع ونارا تحرقهم كلما آووا إليه . فهذا والد مستهتر ينفق نقوده في ملذاته، ويضن بها على بيته وأبنائه . وتلك أم لاهية ترى سعادتها في وجوه غير وجوه أسرتها . وتركت زمام الأسرة للشيطان الذي أغواها فأضلها السبيل . فهؤلاء الصبية أصبحت هزيلة الجسم رثة الثياب فقدت سند الأب وعطف الأم . هذا البيت الذي انهار على من فيه لا يصلح إلا ببتر أحد العضوين الرئيسيين بالمنزل . ففي البتر صلاح للجسم . وهو إصلاح تقضي به الضرورة الاجتماعية بل المصلحة الوطنية . ذلك البتر معناه الطلاق والتفرقة بين الزوج والزوجة، وأبغض الحلال عند الله الطلاق، فلا يجب الإقدام عليه إلا بعد استنفاد جميع الطرق الممكنة من تقويم المعوج وإزالة أسباب الشقاق مستهدين بهدى القرآن الكريم "وإن خفتم شقاق بينهما فابعثوا حكما من أهله وحكما من أهلها إن يريدا إصلاحا يوفق الله بينهما إن الله كان عليما خبيرا" .

وجاء في مكان آخر من كتاب الله الكريم " وإذا طلقتم النساء فبلغن أجلهن فامسكوهن بمعروف أو سرحوهن بمعروف ولا تمسكوهن ضرارا لتعتدوا ومن يفعل ذلك فقد ظلم نفسه" صدق الله العظيم .

سيداتي وسادتي : جعل الطلاق في الإسلام لحالات خارجة عن إرادة الإنسان . أما الطلاق الذي يشذ عما جاء في التشريع السماوي، فهو من عمل الشيطان يقضي على كيان الأسرة ويشتت أفرادها ويزرع البغض والضغينة في نفوس أبنائها، فتنشأ الأبناء نشأة المحروم المفتقر إلى رعاية الأب وتوجيهه كما يحرمون بعد انتهاء الحضانة من حنان الأم وحسن رعايتها، وقد شهدوا على مسرح الأسرة أول رواية من الروايات المحزنة فتنطبع وقائعها وحوادثها في نفوسهم، وقد تكون هذه الحوادث هي المثل التي يأخذون عنها في حياتهم المقبلة، فالطلاق هدم لكيان الأسرة . وبمناسبة الطلاق يجب ألا يفوتنا أن ننعى باللائمة على تعدد الزوجات، وخصوصا بين أبناء الريف حتى أنه ليندر أن تكون لرجل زوجة واحدة، والنتيجة الطبيعية لتعدد الزوجات كثرة الأبناء مع فقر الآباء وعوزهم الشديد وقلة العناية بهذه القطعان من بني الإنسان، وانتشار الأمراض

بينهم حتى قامت الحكومات المصرية المتعاقبة بشن غارة على الجهل والفقر والمرض ، والحق أقول إن هذه الحملة الوئيدة السير ، القليلة الانتاج يجب أن تنشط وأن نحارب الأعداء الثلاثة قبل أن تولد ، وذلك بمحاربة الاكثار من التزاوج ، فمتى حاربت الحكومة تعدد الزوجات قل التوالد وكثرت العناية بالأطفال ، وتوفر دخل كل والد على عدد قليل من الأولاد ، وبذا يمكن كل والد أن يعد ولده إلى حياة أسعد حالا وإلى عيشة أرغد ، وبهذا نحارب الجهل والفقر والمرض . إن زيادة عدد السكان المضطرد مع فقر البلاد وانتشار الجهل والفقر والمرض سيزيد من أمراضنا ويضعف من ثرواتنا ويصيرنا شعبا فقيرا لا يرتفع فيه المنسوب الاجتماعى ؛ ولا يرق مستوى المعيشة فى البلاد ؛ وهذا الرأى لا يختلف عن تعاليم الله فى تعدد الزوجات وإباحته لأن الله سبحانه وضع قيودا للجمع بين امرأتين إلى أربع ، قيود تكاد لا تبيح هذا التعدد فى الزوجات إذ قال "وإن خفتم ألا تعدلوا فواحدة" .

وهناك خطأ كبير يرتكبه الفريق الميسر من الأمة نحو فقرائها ، والمعوزين من أبنائها . إن طائفة الأغنياء فى مصر لا تمد يد الإحسان ولا تساهم فى الأعمال الخيرية العامة إلا إذا أحرجوا أو ألحف عليهم فى الطلب ، فهم لا يعطون عن رغبة فى المساهمة ، وهم لا يطعمون الطعام على حبه مسكينا ويتيما وأسيرا ؛ ولا يستطيعون القول "إنما نطعمكم لوجه الله لا نريد منكم جزاء ولا شكورا" .

وهناك اقتراحات لو عمل بها لتوزعت الثروات وكثر الميسرون وقل عدد الأغنياء المثقلون بالأراضى والعمارات ومختلف أسهم الشركات ، فعلى هؤلاء واجب عظيم نحو إخوانهم المصريين الفقراء .

احتاجت إحدى الكليات بجامعة من جامعات أمريكا إلى مبلغ كبير للأبحاث العلمية فتطوع بعض طلبتها لجمع التبرعات من خريجى هذه الجامعة ، فاستأذنوا فى الدخول على أحد الخريجين من رجال الأعمال ، فأذن لهم وأحسن وفادتهم ، وقدم لكل منهم سجارة وأشعل بنفسه عودا من الكبريت ليولع لهم ، فأراد أحدهم أن يشعل عودا ولكن صاحب الدار أسرع اليه وألهب سيجارته فوجم الضيف وظن أن هذه الحركة جاءت عن بخل وشح واعتقد أنه لن يخرج من الزميل القديم بأى مبلغ ، ولكن سرعان ما حرر صاحب الدار شيكا بمبلغ كبير أدهش صاحبنا المتشائم وزملاءه وتقدم اليه وقال له : كنت بخيلا معى فى الكبريت وكريما كرما حاتميا مع الكلية فقال الزميل القديم : تعودت أن أضع كل شىء فى محله ، بلا تبذير ولا اسراف ، وعود الكبريت ما دام صالحا لإشعال سجائركم فلماذا نسرف بأشعال آخر . أما كليتى فلا أستطيع أن أتبرع لها بأقل من ذلك .

أغنياؤنا أيها السادة يسرفون فى الكبريت وفى الكماليات ويضنون بالشيكات على جمعيات البر والخير والمؤسسات العامة التى تعود على أبناء البلاد بالخير والبركات . . وكان الخليفة العباسى أبو جعفر المنصور دقيقا فى كل تصرفاته ، إذ رأى يوما نورا فى قصره فى رابعة النهار ، فنهر أمين قصره على هذا التبذير والإسراف . وأما وقد لمس أمين القصر ذلك فى الخليفة فأخذ يقتصد فى مصاريف الطعام (المطبخ) وقد كان فائض الطعام يوزع يوميا على الخدم والفقراء وأبناء السبيل . لكن الخليفة فطن لهذا التقتير وأمر بزيادة المصاريف حتى يفيض طعامه عن حاجة قصره ليتناوله الخدم والفقراء وقال حكمته الخالدة "لا خير فى الإسراف ولا إسراف فى الخير" .

بهذا القدر ، أيها السادة ، أختم كلمتى مكررا الشكر على تفضلكم بالحضور ، وعلى حسن إصغائكم سائلا المولى أن يعيد هذا الشهر المبارك عليكم بالخير والرفاهية مذكرا إياكم بأن لا إسراف فى الخير[1] .

---

(١) قام بتصحيح "بروفات" هذا الكتاب حضرة الأستاذ محمود الغزاوى ، ونحن نعتذر لمن لم ننشر محاضرته فى موسم رأس البر الثقافى نظرا لضيق المقام .

المطبعة الأميرية ١٦٠٥٠-١٩١٨-٣٠٠٠